وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت–

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

مطبوعة دروس في مقياس:

تحليل السياسة العامة في الجزائر

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر

من اعداد:

د/ صافا يمينة

السنة الجامعية :2023/2022

محتوى المادة :

-ماهية تحليل السياسة العامة

-مفهوم السياسة العامة

-بيئة السياسة العامة

-صانعو السياسة العامة.

-نظريات صنع القرارات

-الإطار العام لرسم وتكوين السياسة العامة في الجزائر

- صنع السياسة العامة في الجزائر

- تنفيذ السياسة العامة في الجزائر

- تقييم أثار ونتائج السياسة العامة في الجزائر

-حالات تطبيقية عن السياسة العامة في الجزائر: التعليم- الصحة-الإسكان -العمالة-

-مهنة دراسة السياسة العامة.

-أولا: ماهية تحليل السياسة العامة :

يعتبر تحليل السياسات العامة حقل من حقول العلوم السياسية، لها ارتباط قوي بعدة تخصصات ومتغيرات، كعلم الادارة، والقانون، والاقتصاد، وعلم الاجتماع، بل وحتى بمختلف العلوم الرياضية والاحصائية، والدراسات الكمية، وبحوث العمليات، فلا يكاد هذا العلم يخلو من أي علم من العلوم الطبيعية والانسانية والاجتماعية، كما تسعى الحكومات الى تلبية حاجيات أفراد المجتمع، من خلال صياغة ورسم السياسة العامة[1].

تحليل السياسات العامة : يمكن تحليل المفاهيم الثلاث كمايلي:

1- تحليل:

يرتبط لفظ التحليل **Analysis:** بتحديد المتغيرات، والوسائل، والبيئة الداخلية والخارجية المتعلقة بالوحدة الاساسية للتحليل، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة ما، تخص أفراد المجتمع لدى السلطات العامة.[2]

2- مفهوم السياسة العامة:

أ- التعريف اللغوي:

لفظ السياسةُ العامة لفظ مشتق في اللغةِ الإنجليزيّة **من لفظين:**

-**Policy:** السياسة، وهنا ترتبط بوضع خطة أو برنامج عمل، يتضمن مجموعة أهداف ووسائل واليات، كما أنها برنامج عمل ناتج عن تفاعل عدة قوى، ومتغيرات اجتماعية وسياسية، واقتصادية، وثقافية .....الخ وهو برنامج غائي وهادف.

politics: الواقع السياسي أو بيئة القرار[3].

-**public:** العامة: أي تخص كل قضايا المجتمع ككل، بكل تفرعاته من قضايا اجتماعية وسياسية، واقتصادية، وثقافية....الخ.

---

[1] مها يحي محمد أحمد حسين، **"تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** المجلد: 55، العدد :01 ، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر،2018 ، ص 2.

[2] **من موقع :https://middle-east-online.com، تاريخ التصفح**: 2023/01/30، على الساعة 17.50 ، ص1.

[3] مها يحي محمد أحمد حسين، **مرجع سابق،** ص 5.

Public Policy : بمعنى السياسة العامة.

والتي هي عبارةٌ عن نظامٍ معينٍ تسعى الدولة إلى تطبيقه، والتحقق من التزامِ الجميع فيه سواءً أكانوا أفراداً أم مؤسسات، كما يعرف البعض السياسة العامة، بأنها برنامجُ عملٍ حكوميّ يضم مجموعةٍ من القواعد القانونية، تفرض الحكومة تطبيقها [4].

تعرف السياسة العامة: بأنها عبارة عن التوجهات الفكريّة، التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها بالارتكازعلى جملة من الوسائل والأدوات، لتلبية مختلف الاحتياجات، والخدمات التي يحتاجها المجتمع.

ب- التعريف الاصطلاحي:

-عرف **جيمس أندرسن** رئيس قسم دراسات السياسة في جامعة تكساس، السياسة العامة بأنها"برنامج عمل هادف، يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة، أو لمواجهة قضية أو موضوع."[5]

- أما **ديفيد أيستن** عالم السياسات العامة الكندي، فيرى أن السياسات العامة ترتبط بتقديم المطالب والدعائم، كمدخلات الى النظام السياسي، في اطار بيئة معينة، تشمل: الظروف والأحداث الواقعة خارج حدود النظام السياسي، كما ترتبط المطالب بكل ما يطلبه أفراد المجتمع من النظام السياسي، لإشباع مصالحهم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات، والتغذية العكسية، هذا الاحلال والتوزيع للقيم هوما يكون السياسة العامة [6].

-كما يرى عالم السياسات المقارنة، الأميركي **جابرييل ألموند**، بأن السياسة العامة تمثل "محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات، من مطالب و دعائم مع المخرجات للوصول

---

[4] من موقع:**https://middle-east-online.com** ، تاريخ التصفح 2023/01/30 ،على الساعة 17.50 ، ص1.

[5] جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة** ، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، قطر 1998، جامعة هيوستن ، تكساس، ص 15.

[6] جيمس أندرسون، **مرجع سابق**، ص 33.

الى قرارات، وسياسات...للتعبير عن أداء النظام السياسي، في قدراته: الاستخراجية والتنظيمية التوزيعية، والرمزية."[7]

– كما يعرفها **هارولد لازويل** بأنها "من ؟ يحصل على ماذا ؟ ومتى؟ وكيف؟ "، كما يعرفها جيمس اندرسون بأنها" برنامج عمل هادف، يعقبه أداء فردي أو جماعي، في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية معينة، أو موضوع معين"[8].

لقد ارتبط هذا المفهوم بعملية تحليل السياسة العامة، والذي جاء تماشيا بما يختص بنظام الحكم بأمريكا، وظهور المدرسة السلوكية، وبروز منهج تحليل النظم أنذاك[9].انطلاقا من أن السياسة العامة هي عملية تفاعل بين المدخلات من: مطالب، ودعائم، ومساندة، وعامل المخرجات، وحصول ما يعرف بالتغذية الاسترجاعية.

–كما يعرفها البعض بأنها ترتبط بالغاية، حيث أنها عملية تشتمل على قرارات سياسية؛ لتنفيذ برامج عامة، بغرض تحقيق أهداف اجتماعية، او اقتصادية، أوسياسية، مع الأخذ في الاعتبار تأثير هذه القرارات على الواقع" واقع المجتمع" ، حاليًا ومستقبليًا ، و كذلك تأثيرها على الأطراف المعنية مباشرة بالمشكلة. وهنا يراعي مدى تأثيرها في الرأي العام، من خلال التغذية الاسترجاعية سواء سلبية او ايجابية، للاستفادة منها في القرارات، و العمليات المستقبلية[10] ، ومنه فالسياسات العامة" هي محصلة تفاعل سياسي تنافسي، و صراع سياسي" حيث أنها عملية معقدة ، انطلاقا من وجود قوى ضغط على الحكومة، لها مصالح مثل الأحزاب السياسية، و النقابات العمالية، ومنظمات المجتمع المدني، جميعها تتنافس و تتصارع وتؤثرفي عملية صنع السياسة العامة [11] مما يفرض ضرورة مراعاة الواقع ومتغيراته.

---

[7] **من موقع: https://middle-east-online.com** ، تاريخ التصفح 2023/01/30 ،على الساعة 17.50 ، ص1.

[8] مها يحي محمد أحمد حسين، **مرجع سابق،** ص6.

[9] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي غي البنية والتحليل،** ط 1 دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الاردن، 2001، ص9.

[10] **من موقع :https://arabprf.com** ، **ملتقى الباحثين السياسيين العرب،** تاريخ التصفح 2023/01/30 على الساعة 17.45 ، ص1.

[11] **https://arabprf.com من موقع/ مرجع سابق** ص1.

كما ترتبط السياسات العامة بالنشاطات الحكومية، من خلال اصدارها للقوانين والمراسيم واللوائح، والتعليمات التفسيرية، فضلا عن السلوكيات الحكومية، والاجراءات المتخذة، وكذا الأفعال، وردود الأفعال، التي تختارها أثناء تسييرها للأزمات، معتمدة على السلطات التنفيذية والتشريعية، وهي كلها استجابةً إلى مسألة أو مشكلة تؤثّر في المجتمع، أو في جزءٍ منه[12].

– ومن التعريفات الهامة، نجد **تعريف بي غاي بيترز**عام1999،على" أن السياسة العامة هي مجموع النشاطات الحكومية، التي تؤثر في حياة الناس، سواء قامت الحكومة بهذه النشاطات بنفسها، أوأنها قامت بها من خلال مندوبين، أو وكلاء لها"[13].وهنا تبرز احتمالية تفويض اتخاذ وادارة السياسة العامة، الى جهات غير حكومية، وهو اتجاه جديد في الادارة العامة.

– يعرّف **وليام جنكنز** السياسة العامة على، أنها "مجموعة من القرارات المترابطة في ما بينها، تتخذها جهة أو مجموعة جهات سياسية في ما يخص اختيار الأهداف، ووسائل تحقيقها في حالة محددة، حيث يجب أن تكون هذه القرارات في المبدأ، ضمن سلطة هذه الجهات ،من أجل تحقيقها."[14]وهدفها الأساسي هو تلبية حاجيات المواطنين، ومعالجة مشاكلهم.

كما تشمل السياسة العامة: الاعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة، في شكل أعمال منسقة، التي تصدر عن القادة الحكوميين في شكل قرارات، ومراسيم، تخص قضايا تهم المجتمع، وقد تكون سلبية أو ايجابية[15].

خصائص السياسة العامة:

يمكن تبيان أهم خصائص السياسة العامة كميزات لها، كمايلي:

---

[12] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **دليل تحليل السياسات مشروع الديمقراطية في الشرق الاوسط** ، ديسمبر2016 ، ص2.

[13] Peters, B. Guy, 1999, **American public policy : Promise and performance,** New York 14 City, NY: Chatham House Publishers, p. 4-5.

[14] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **مرجع سابق**، ص3.

[15]جيمس أندرسون، **مرجع سابق** ص16.

أ-السياسة العامة فعل للمؤسسة الحكومية:

السياسة العامة ترتبط بخيارات الحكومة، والنشاطات الرسمية للمؤسسات الحكومية، اذ ترسم ملامح عمل الحكومة، وتحدد نشاطات مؤسسات الدولة.

للسياسة العامة أربعة أدوار هي: تقنين سلوك المواطنين (المواطنين) ، وتنظيم المؤسسات وتوزيع المنافع، واعادة توزيع موارد الدولة[16].

ب-السياسة العامة ذات سلطة شرعية:

ترتبط السياسة العامة بإقرارسياسة عامة معينة، يصدر بشأنها قرار، أو مرسوم، أو نظام يمنع أو يرخص بسلوك معين، أو معالجة قضية ما، ومنه **السياسة العامة ذات سلطة شرعية، انطلاقا من النقاط التالية:** .

أ-ترتبط بمبدأ **الالتزام القانوني** حيال المواطنين، الذين بدورهم ملزمين بالولاء للسلطة الحاكمة.

ب-**ترتبط السياسة العامة بسمة المؤسسات الحكومية،** ألا وهي الشرعية المرتبطة بدورها بالسلطة الرسمية، وبالدستور.

ج-تركز **السياسة العامة على القانون،** وعلى قوة الالزام الحكومي، والقانوني للمواطنين، فالسياسة العامة تحكم المجتمع بأكمله، وعلى المواطن الالتزام بعدم تجاوز اطارها[17].

ج- السياسة العامة هي مجموعات مصالح:

ترتبط السياسة العامة بعدة فواعل وقوى، تشكل تكتلا مؤلفا من مجموعات المصالح والضغط، نحو اقامة تحالفات وتوازنات للحفاظ على المصالح الانتقائية، وهنا يبرز ما يسمى

---

[16] القريوتي محمد قاسم، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة،** عمان ، الاردن، .د.ن.

[17]فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق** ، ص ص 45-47.0

بمنافسة الأجندات للمشكلات والقضايا[18].

هـ- تنفيذ الأهداف والتوجهات الاستراتيجية للسياسة العامة للدولة.

ترتكز السياسة العامة على ضرورة توفر الامكانيات المادية، والبشرية، والاعتماد في عملية التنفيذ على المؤسسات الحكومية والغير حكومية.

و- **تحقيق المصلحة العامة:** تسعى السياسةُ العامة إلى تحقيق الصالح العام لأفراد المجتمع، من خلال التجاوب مع مشاكلهم، والتصدي لعواقبها، فتكون بذلك حامية لحقوقهم[19].

ك-تعتمد السياسة العامة على عدة أساليب، واليات، وتقنيات خاصة ، لتحقيق أهدافها.

خ-عملية اعداد السياسة العامة عملية معقدة، وهادفة، ومحددة التوجهات والجهات.

ل-ترتبط ببلورة العلاقات واقامة التفاعلات بين مكونات النظام الاجتماعي، والسياسي ككل والتي تظهر في السلوكيات للمؤسسية الرسمية.

أنواع السياسات العامة: هناك ثلاثة أنواع رئيسية من السياسات العامة، هي كمايلي:

أ- **السياسات التنظيمية:** وترتبط بالمسائل التنظيمية في المجتمع، بهدف الحفاظ على الكفاءة، وحماية الأطراف الضعيفة، وهذا ما نلاحظه في المسائل التجارية، خاصة في الصفقات العمومية الاقتصادية[20].

ب-**السياسات التوزيعية:**

تعمد الحكومة الى توزيع الأموال العامة، لتأمين السلع والخدمات لأفراد المجتمع، وكذا اعتماد الضرائب لبناء المدارس، والمرافق العامة، كتوزيع عادل لهذه الأموال بشكلٍ متساوٍ ومن دون تنافس[21].

ج-سياسات إعادة التوزيع :

---

[18] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق** ، ص ص 45-47.0

[19] عبد الفتاح ياغي، **السياسات العامة –النظرية والتطبيق**، جامعة الامارات العربية ، 2009 ، ص20.

[20] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **مرجع سابق**، ص3.

[21] **المرجع نفسه**، ص3.

تعتمد الدولة على الاموال، التي تجمعها من الضرائب والرسوم، الى تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تحقيق العدالة التوزيعية لمختلف السلع والخدمات في المجتمع [22].

انطلاقا مما سبق، وبخصوص كل ما يتعلق بالسياسة العامة وانواعها، يمكن الانتقال الى محاولة تفسير معنى تحليل السياسات العامة بعد دمج المفاهيم.

3- مفهوم تحليل السياسات العامة:

يرتكز مفهوم تحليل السياسات العامة، على محاولة تحديد وفهم أسباب القضايا المطروحة، واقتراح حلول لها، من خلال جملة من السياسات لتحقيق هدف معين.

ان التحليل السياسي العلمي، يبحث في الأسباب الموضوعية، التي أدت الى حدوث مشاكل معينة في المجتمع، والنتائج المترتبة عن المشكلة، والنتائج التي تحدث بعد تدخل الحكومة في معالجتها، وفق مقاربة، أو اتجاه معين. كما أن التحليل السياسي العلمي يقدم حلول واضحة للمشكلات، التي تتعامل معها الحكومة بحيث يقدم بدائل مقترحة للحكومة معتمدا على التحليل المعمق، والشامل، لأبعاد الظاهرة أو المشكلة المطروحة[23].

كما يحدد **جنكنز-سميث.ك مفهوم تحليل السياسة العامة، في أنها** "مجموعة أساليب ومعايير ترافق السياسة العامة، بغرض تحليل خيارات السياسات العامة والاختيار من بينها ...ولترشيد تطوير السياسات العامة وتنفيذها ...وكوسيلة لزيادة الكفاءة والإنصاف في توزيع الموارد العامة"، فقد اعتمد الكونغرس الامريكي، عامل تحليل السياسات العامة في القطاع العام بغرض دعم ميزانية الدولة[24]. فالهدف من التحليل العلمي للسياسات، هو الارتقاء بحل مشاكل المجتمع.

كما يتم اعتماد تحليل السياسات العامة، عموما في المنظمات غير الحكومية الغير ربحية، كحقوق الإنسان والشؤون الخارجية، والاقتصاد، والبيئة والصحة، والتعليم،...إلخ.

---

[22] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **مرجع سابق**، ص3.
[23] عبد الفتاح ياغي، **مرجع سابق**، ص33
[24] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **مرجع سابق**، ص3.

عموما، تحليل السياسات العامة: هي منهجية علمية لها حدودها، وخصوصيتها وأساليبها، وتقنياتها، الممثلة لها، كما أنها ذات طابع نقدي، وموضوعي، وتقويمي، في تحديد خيارات السياسة العامة، وأفضلية معطياتها، كما ترتبط أيضا بإيجاد الحلول للمشكلات المجتمعية القائمة، أو التي تحدث في المستقبل، اعتمادا على المنهج العلمي، الذي يجمع بين التفسير، والشرح، وكذا استخدام الأساليب العلمية في حل المشكلات، وتقصي الأثار والانعكاسات عن اختيار أي بديل، يمكن اعتماده كخيار في السياسات العامة[25].

وبالتالي يمكننا **تعريف تحليل السياسات العامة:** بأنها منظومة للجهود المنسقة المعنية بالبحث، والدراسة، والتمحيص، والتحليل في طبيعة القضايا المطروحة، من خلال النظر في الاسباب، والبواعث، ثم تحديد البدائل المناسبة لمواجهتها، للتقليل من أثارها، وانعكاساتها السلبية[26].

معنى ومجالات تحليل السياسات العامة:

لابد للمحلل في مجال السياسات العامة، أن يسعى الى **تحقيق هدفين أساسيين هما:**

أولا: فهم سبب اللجوء الى تبني سياسةٍ ما، وتقييم أثرها على مختلف الأصعدة.

ثانيا: فهم كيفية وطريقة معالجة قضية محددة.

مجالات التحليل:

تتضمن ثلاث مصطلحات فرعية، تستخدم لوصف **مصطلح تحليل السياسات العامة هي:**

1-علوم السياسة -دراسات السياسة -تحليل السياسة .

هذه المصطلحات تستخدم في تحليل السياسة العامة وقد قدم بران هوكود وزميله كن **I.Gunn** أهم مجالات تحليل السياسات العامة **من خلال المداخل التالية :**

1-دراسات محتوى السياسة العامة.

2-دراسات عملية السياسة العامة .

---

[25] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق ، ص97.**

[26] **المرجع نفسه ، ص95.**

3- دراسات مخرجات السياسة العامة.

4-دراسات تقويم السياسة العامة.

5-المعلومات المطلوبة في صنع السياسة العامة.

6-دعم العملية المتعلقة بتحسين عملية السياسة العامة.

7-تعزيز ودعم السياسة العامة.

8-تحليل تحليل نفسه من خلال تقدير نتائج الافتراضات واثبات صحتها أو شرعية السياسة العامة[27].

أنواع التحليل للسياسات :

في هذا الصدد يمكن تحديد ثلاثة أنواع من تحليل السياسات:

أ- **التحليل المحوري:** يتمحورتركيزه على المشاكل الفردية، كنطاق صغير، ويعمل على ايجاد الحلول لها، كما يركز على الحلول التقنية والاقتصادية، ومتعددة التخصصات[28].

ب-العمليات السياسية :

يركز هذا النوع من التحليل، على دراسة العمليات السياسية، ومدى تأثير جماعات المصالح في صنع السياسات، ويتم خلالها البحث عن حلول تقبلها أكبر الجماعات المصلحية، وهوتحليل متوسط النطاق، كما يجدر الاشارة الى، أنه في خضم صنع السياسة العامة، يكون هدفها الاولي هو تحديد أي العمليات، والوسائل، والأدوات الخاصة بالسياسات كما يتم هنا، تبيان دور جماعات المصلحة، ومدى تأثيرها في عملية السياسات[29].

ج-السياسة العليا:

تركز على تحليل القضايا ذات الطبيعة البنيوية للنظام الاقتصادي، والمؤسسات السياسية، كتحليل كبير المدى، وواسع النطاق، وهنا يتم تحليل الانظمة والسياقات التي

---

[27]فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق ، ص98.**

[28] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **مرجع سابق**، ص3.

[29] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **مرجع سابق**، ص3.

وجدت فيها، بهدف شرح العوامل السياقية الخاصة بعملية السياسات، كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية[30].

في هذا المجال أيضا، يمكن الاشارة الى وجود مقاربتان أساسيتان في **تحليل السياسات العامة، هما كما يلي:**

1- التحليل الخاص بالسياسات:(تحليل السياسات الرجعي)

لقد تبنى هذا الطرح كل من علماء الاجتماع والعلوم السياسية، والباحثون في مراكز الأبحاث لغايات أكاديمية، بغرض معرفة أسباب تطوير سياسةٍ ما، خلال فترة زمنية معينة ومن ثم تقييم آثارها المقصودة أو غير المقصودة أثناء تطبيقها. [31] كما يعتمد هذا النوع من التحليل على عملية إعداد المعلومات الكافية ،وتحويلها بعد تنفيذ السياسات على أرض الميدان، أي يقتصر هذا التحليل على تبعات السياسات المطبقة فقط، وفي مجال معين واهمال السياسات الغير مطبقة لذلك سمي بالتحليل الخاص.

2- التحليل من أجل السياسات: (تحليل السياسات الاستباقي)

يسمى أيضًا تحليل السياسات الاستباقي، حيث يعتد على الالمام بالمعطيات والمعلومات اللازمة، وتحويلها قبل اتخاذ التدابير الخاصة بالسياسات، وهذا ما يفعله غالبا محللوا السياسات، والنظم السياسية، والمجتمع المدني، بغرض اصلاح السياسة، كما يتم اعتماد الأساليب الكمية والنوعية، لغرض التنبؤ بتأثير وردود الفعل حول السياسات المنتهجة ومدى علاقتها بسياسة أخرى[32].

عموما لكلا المقاربتين دور هام في مجال التحليل، وتوجيه عملية تنفيذ السياسة العامة، غيرأنه يجدرالاشارة الى، أهمية استخدامهما معا في مجال التحليل الاستباقي والرجعي، للوصول الى نجاح السياسة المعتمدة، كما تساعد هذه المقاربة المدمجة المتكاملة

---

[30] **المرجع نفسه**، ص3.
[31] **المكان نفسه** ، ص3.
[32] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **مرجع سابق**، ص3.

في تقديم تحليل شامل للسياسة المنتهجة، و شرح كيف ولماذا تم تنفيذ السياسات، وفي تقييم أثرها قبل تطوير سياسات جديدة [33].

- مراحل تحليل السياسات العامة:

تمر عملية تحليل السياسة العامة بعدة مراحل **وخطوات، هي كما يلي:**

1- تحديد المشكلة البحثية

2- تحديد جدول الاعمال

3- مرحلة جمع البيانات

4- مرحلة بناء البدائل والمفاضلة بين الخيارات

5-توقع النتائج.

6- تنفيذ السياسات العامة.

7- تقييم السياسات العامة.

1- تحديد المشكلة البحثية:

تسعى الحكومة الى تحقيق الصالح العام للمجتمع، من خلال تلبية مطالبه المختلفة، سعيا لكسب تأييده، وتحقيق الشرعية السياسية، والاستقرار السياسي للدولة، في هذا المجال، تركز الحكومة على تحديد، وتحليل القضية، أو المشكلة المطروحة، من حيث تحديد أسبابها ومظاهرها، وأبعادها، وانعكاساتها على مختلف الأصعدة في الدولة، بهدف التحكم فيها وتجنب أثارها السلبية.

المشكلة: هي ظرف أوموقف، يتطلب معالجته وايجاد الحلول له، انطلاقا من افرازاته السلبية على المجتمع، وخلق حالة عدم الرضى لديهم، وكذا تفاديا لتفشي الظاهرة على نطاق أوسع[34].

---

[33] **المكان نفسه**، ص3.

[34]جيمس أندرسون، **مرجع سابق**، ص80

كما هناك مشاكل جزئية تسمى ب "micro politics"، وكذا مشاكل داخلية، وأخرى خارجية ومشاكل أساسية، تتطلب السرعة في الحل.

من هذا المنطلق، **يتم تحليل وتشريح المشكلة كمايلي:**

1-ضرورة توفر كافة المعلومات والمعطيات، اللازمة حول القضية المطروحة.

2-تحديد العوامل الداخلية والخارجية، المتحكمة في القضية المطروحة.

3-أن يكون للمشكلة تأثيرات داخلية وخارجية، على فئة من أفراد المجتمع[35].

يتعرض **بيتر دركر** الى اجراءات أساسية، لكيفية التعامل مع المشكلة المطروحة، **كمايلي:**

- **تصنيف المشكلة:** هل هي عامة ام متكررة .

- **التعرف على المشكلة:** تحديد التفسيرات للحقائق، وجوهر المشكلة، وحلولها.

- **تحديد حلول المشكلة:** تحديد الاجراءات المتخذة، وظروف المشكلة، وشروط القرار، لذلك فان هذه الاجراءات، هي قوام عمل المحلل للسياسة العامة، للوصول الى الحل المناسب فالتشخيص الدقيق للمشكلة مهم من حيث تحديد الأسباب، والابعاد، والعلائق الارتباطية[36].

ووفقا **لثيودورلوي، هناك ثلاث أنواع من المشاكل هي :**

1-المشاكل التوزيعية: وتشمل مطالب لفئات معينة من أفراد المجتمع، ناجمة عن الاحساس بسوء التوزيع للثروات وخيرات البلاد.

2-المشاكل التنظيمية: وتتعلق بالحلول الضابطة، و الاستجابة لمطالب المجتمع، أو رفض الاستجابة، وعدم تلبية المطالب، من خلال قرارات معينة، واتخاذ اجراءات وتدابير للحد من مختلف تدخلات الأطراف المضادة[37] .

3- **مشاكل اعادة التوزيع:** وتتعلق بإعادة النظرفي سياسة اعادة توزيع الموارد بين الجماعات بعدة مناطق، أو بين عدة طبقات اجتماعية.

---

[35] **المرجع نفسه،** ص80

[36] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق ، ص98.**

[37] جيمس أندرسون، **مرجع سابق،** ص 80

2- تحديد جدول الأعمال:

يعمل صناع القرارعلى ترتيب وتصنيف أنواع المشاكل المطروحة، في جدول يسمى الأجندة أو جدول الاعمال **وهو نوعان:**

أ- جدول أعمال : ويشمل القضايا الحساسة لأفراد المجتمع، مما يستلزم تدخل السلطات الثلاث، وعرضها على الحكومة، بغية رسم سياسة خاصة بها.

ب-جدول أعمال نظامي: ويخص القضايا الاساسية للنظام السياسي، والاكثر تأثيرا وخطورة فهناك مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية، قضايا تهم الكونغرس الأمريكي، وأخرى تخص السلطة التنفيذية، وعموما تناقش على مستوى حكومي، ورسمي وبعناية خاصة[38].

كما هناك قضايا عامة تتحول الى قضايا سياسية، عندما تتنافس عليها جماعات المصالح، كما تبقى بعض القضايا دون حلول، أي تبقى حيز المناقشة في كل اجتماع حكومي، ومع تفاقمها تضطر الحكومة الى ضرورة معالجتها، وايجاد الحلول المناسبة.

3- مرحلة جمع البيانات:

تستند هذه المرحلة، على الدراسة الدقيقة والمعمقة للقضية المطروحة، **في جدول الأعمال، من خلال الخطوات التالية:**

أ- جمع المعطيات والمعلومات اللازمة، والتي يمكن اعتماد بعضها كأدلة للمشكلة المطروحة، حيث يتم استخدام هذه الادلة في تحليل **السياسات، لثلاثة أسباب رئيسية هي:**

أولاً: إنها تُستخدَم في تقييم طبيعة ودرجة القضية المطروحة.

ثانيًا: أنها تبين خصائص القضية المطروحة والمتغيرات المتحكمة من: الميزانيات، التغييرات الديمغرافية، الإيديولوجيات السياسية لأصحاب المصلحة،... الخ.

هناك ثلاث أسس، يجب أن يلتزم بها محلل السياسة العامة، **لغرض تجميع المعلومات المتكاملة، وهي:**

---

[38] **المرجع نفسه** ، ص 82

1-التفكير الدقيق بالمشكلة، لضمان تحديد دقة مصادرالمعلومات، وابعادها.

2-تفعيل دور الاختصاص، والاستشارة، وذوي الخبرات، من اجل الحصول على المعلومات.

3-حسن استخدام المعالجات الاحصائية لتوظيف المعلومات، باعتماد معايير الصدق والثبات، والموضوعية، لصنع القرار الصحيح[39].

في هذا المجال، هناك عدة متغيرات تأثر في نطاق المشكلة المطروحة، من: المتغيرات السياسية، والمتغيرات الاقتصادية، مثل البطالة، ومعدلات التضخم، الميزانيات الغير ثابتة في الهيئات، والدوائرالحكومية، التي ستُعنى بتنفيذ السياسات، والمتغيرات الديمغرافية، و المتغيرات التكنولوجية.

ثالثا: يمكن الاستعانة بالأدلة في تقييم السياسات المتشابهة[40].

ب –الاعتماد على **مصادرموثوقة للبيانات:**

يتم جمع المعلومات من خلال: استخدام الاستمارات، والاستطلاعات، والمقابلات والدراسات الاستقصائية، والاستطلاعات لرؤى افراد المجتمع، بشأن المسألة المطروحة والبدائل المحتمَلة للسياسات، وفي هذا المجال تتمتع منظمات المجتمع المدني بقدرات كافية لاجرائها، كما يجب أن تكون المعلومات دقيقة، وأصلية، وانية وراهنة، وموضوعية، ومن مصادروموثوقة، كما يمكن الاستعانة بالصحف، والمنشورات المهنية، وكتب الخبراء، وتقارير المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية[41].

4- مرحلة بناء البدائل والمفاضلة بين الخيارات:

يتم في هذه المرحلة، تحديد أهم البدائل الممكنة للسياسة المقترحة، كمايلي:

---

[39] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق** ، ص101.

[40] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **مرجع سابق** ص 13.

[41] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **مرجع سابق،** ص 15

في هذه المرحلة يتم البحث عن حلول للقضايا المطروحة، ووضعها في قائمة للخيارات وقد تم استنتاجها في المرحلة الاولى، وصياغة السياسات المناسبة لها، من خلال تحديد البدائل بدقة ، حتى يتسنى تنفيذها في الميدان، ثم تحليل وترتيب الخيارات، وفقا لمعايير محددة[42]، وذلك من خلال ربط التحليل السليم للسياسات بالوضع الراهن، والواقع الاجتماعي، كمعيار لمقارنة الخيارات المتعلقة بالسياسات، وتجنب اتخاذ القرارات بسرعة أو ارتجالية، مما يجعل محللي السياسات يسألون أنفسهم :"ماذا يحصل إن لم نقم بشيء ما؟ "ثم يبدأوا بمقارنة أكبر مجموعة من خيارات السياسات إزاء الوضع الراهن. ليتضح البديل المقترح بدقة [43].

أ-المفاضلة بين الخيارات :

بعد القيام بعملية صياغة البدائل للقضية المطروحة المتعلقة، بالسياسات لابد من قياس كل حل بديل من خلال النتائج المحققة، وتأثيراته المحتملة، اعتمادا على الإنجازات الشاملة والرسمية والطويلة المدى، المرغوبة والمتعلقة بحل المشكلة[44]، حيث يتم اعتماد معايير منتقاة في هذا المجال، انطلاقا من أن هذه المعايير، تساهم في توليد مجموعة من الخيارات وتحليل كل خيار، ثم المفاضلة بين هذه الخيارات، وتبيان كل سياسة لوحدها بغرض تحديد أفضل الخيارات للسياسات المقترحة.

أثناء عملية المفاضلة بين مختلف الفضائل، حسب مدى الاهمية، والضرورة، ومدى اهتمام متخذ القرار، والجو السياسي العام، وقابلية التطبيق على المستوى الفني، والسياسي والاجتماعي، ومدى ضبابية الخيار المقترح، ومتانته[45]، في هذا المجال، **يمكن اعتماد مجموعة من المعايير الفاصلة بينها، هي كما يلي:**

---

[42] وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، **الدليل الارشادي لتطوير السياسات العامة**، الامارات العربية المتحدة ، 2022، ص25.

[43] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **مرجع سابق**، ص17

[44] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **مرجع سابق**، 27

[45] وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، **مرجع سابق**، ص 25.

1- الفعالية: ترتبط بمدى تجسيد الاهداف والنتائج المرجوة على أرض الواقع، وكذا ترتبط بالأثر الذي تتركه على المجتمع في مختلف المجالات.

2- النجاعة: وتتعلق بمدى انخراط مختلف مؤسسات المجتمع المدني، والجماعات المحلية في تنفيذ السياسة المقترحة .

3- الكفاءة: مدى توفر الكفاءات البشرية اللازمة والكافية لتطبيق السياسة المتفق عليها، أو البديل المقترح.

4-الإنصاف والعدالة: ويرتبط بمدى تحقيق العدالة، والمساواة في توزيع التكاليف، والمنافع والأخطار.

5- الجدوى الإدارية: مدى تمكن المنظمة الادارية والفرد من تطبيق البديل المقترح.

6- الجدوى السياسية: مدى تقبل جماعات المصالح ،وصناع القرار، والاداريين والمواطنين للبديل المقترَح ، ومنه مدى الرضا الاجتماعي والاداري، وقوى الضغط لمقترحات السياسة.

7- الجدوى التقنية: مدى توفر الامكانيات التقنية لتنفيذ السياسة المقترحة.

8-التقبل الاجتماعي: ردود الافعال لمختلف فئات المجتمع حول السياسة المقترحة، ومدى قبول الرأي العام لها.

9-الاستدامة: مدى استمرارية السياسة المنتهجة، ومدى ملائمتها مستقبلا للدولة، والمجتمع في اطار التغييرات المحتملة للبيئة.

10- القدرة: مدى توفر الامكانيات المادية والمالية والبشرية اللازمة لتنفيذ السياسة المقترَحة، على صعيد الموظفين والمهارات، والمال، والتدريب، والخبرة...الخ.[46]

5-توقع النتائج:

[46] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **مرجع سابق**، ص27.

لكل بديل في السياسات المقترحة نتائج متوقعة ومحتملة الوجود، مما يؤدي الى اتباع نظام تصفية وغربلة للبدائل، حيث يتم اقصاء البعض ممن لا يحقق النتائج، الا أنه يبقى صعبا التعرف بدقة إلى السياسات البديلة الأكثر فعالية[47].

عموما، إن تحليل السياسات، هو أداة هامة لبناء الوعي العام بالسياسة العامة للدولة وتطوير مختلف مؤسساتها، وتجسيد التنمية المنشودة، اذ لابد ان يكون تحليلا سهلا، للفهم ومقنعا، وموجزا يضم كل العناوين، والأبواب بطريقة واضحة، ليتسنى تحويله الى سياسات مقترحة، قابلة للتنفيذ في ظل تنافس أصحاب المصلحة.

6- تنفيذ السياسات العامة:

-تعريف تنفيذ السياسات العامة:

التنفيذ هوعملية تنفيذ الأهداف المرجو تحقيقها، والعوائد المطلوبة من جراء إقرار السياسات العامة، كما أنها تلك الأنشطة والأفعال ، التي تطبق في الميدان، وتشمل عملية التنفيذ كل من الوسائل، والاساليب، والجهود المبذولة لتحقيق غايات، ومقاصد السياسات العامة[48].

كما يقصد بالتنفيذ ترجمة الخطط، والبرامج والسياسات المقترحة، الى برامج عمل تطبق على ارض الواقع، لتحقيق جملة من النتائج والأهداف.[49].

د -متطلبات تنفيذ السياسات العامة:

تستدعي هذه العلمية تنفيذ البديل، الذي تم اختياره الى نتائج ملموسة على أرض الواقع حيث يتم استعمال جل الوسائل والامتيازات المادية والبشرية، في سبيل تحقيق أهداف السياسات العامة.

---

[47] **المرجع نفسه،** ص27.

[48] عامر خضير الكبيسي، **السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات،** المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 2008 ، ص 137

[49] أوبعيش هجيرة،" تنفيذ وتقييم السياسات العامة في الجزائر :الواقع والتحديات "، **مجلة الأستاذ الباحث للدرسات القانونية والسياسية** ،ا المجلد05، العدد : 02 ، السنة 2020 ، ص337.

كما أنه أثناء عملية التنفيذ، فان هناك تداخل بين البدائل المقترحة، والجوانب القيمية والفلسفية والاخلاقية، التي يتحلى بها كثير من صانعي السياسة العامة، كما تتجاوز الآراء الخبيرة، وصانعي السياسة العامة، الاجهزة الادارية العمومية، كما ينبغي استيعاب التأثيرات الخارجية، لذوي المصالح، وجماعات الضغط، والتوجهات الفئوية، والحزبية، واصحاب الراي السياسي، كما يبرز عامل الرضا الشعبي[50].

في هذا المجال، فان **كافة الأجهزة الإدارية المعنية بتنفيذ السياسات العامة(في مجالات مختلفة)، تقوم بممارسة جوانب العملية الإدارية، على النحو التالي :**

-أ- **وضع الخطط التنفيذية** :لا بد للأجهزة الإدارية و الحكومية من وضع خطط تنفيذية لتجسيد السياسات العامة، اعتمادا على القوانين ،التي تحدد الأهداف العامة، ومؤشرات الاداء، حيث تساهم في صياغة اللوائح والسياسات، كما تعمل على التفصيل في القوانين بدقة، من خلال تحديد المعاني والاجراءات، التي تجعل السياسة العامة، قابلة للتطبيق وهادفة، وموازنة للمصالح المتناقضة، ومنه يلاحظ مدى امتداد العملية الادارية للعملية التشريعية، مما يقود الاداريين ان يجدوا أنفسهم في خضم السياسة، كما تركز الأجهزة الادارية، على ما لديها من امكانيات مادية وبشرية[51].

د- **تنظيم وتنسيق العمل على ارض الميدان** : بعد اختيار البديل الأفضل، لابد من آلية عمل تنظيمية، يتم فيها تقسيم الخطة إلى خطط وأهداف فرعية، توزع على الوحدات المختلفة للجهات المختصة مع ضرورة التنسيق بين الوحدات المختلفة، وضرورة التوصيف الجيد للوظائف.[52].

ب-النشر والاعلان للسياسة.

ج-عمل جلسات توعوية لأصحاب المصلحة والجمهور[53].

---

[50] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق** ، ص106.

[51] جيمس أندرسون ، **مرجع سابق** ، ص 123

[52] أوبعيش هجيرة ، **مرجع سابق** ، ص 341

[53] وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، **مرجع سابق**، ص 29

هـ- توجيه الموظفين وقيادتهم: وهذا متوقف على القائد الاداري، ومدى تمتعه بالمهارات القيادية، لزيادة عامل التحفيز للعاملين، لزيادة أداء المهام، والعمل بروح الفريق، والعمل الجماعي، بالإضافة الى، عامل الموارد البشرية المؤهلة كعنصر أساسي وهام لزيادة الأداء وتطوير العمل[54].

ج -أساليب تنفيذ السياسات العامة:

هناك عدة طرق واساليب لتنفيذ السياسات العامة، حسب نوعها، ومستواها، ومحتواها ونطاقها الجغرافي والزمني، والجهات المشرفة عليها، **ومن اهم هذه الاساليب مايلي:**

1- التنفيذ عبر سياسة المرونة أو أسلوب العقاب:

تسعى بعض الأجهزة التنفيذية الى، سياسة المرونة، واعتماد اسلوب التوعية والتقبل أو سياسة التشدد[55]، وتطبيق العقوبات للمخالفين لها، كالتنبيه والإنذار ثم الحرمان من بعض المزايا، أو بالغرامات المالية، أو السجن...الخ.

2-الانصياع والإذعان :

ان جل السياسات العامة، تهدف الى التأثير والسيطرة على السلوك البشري، أو توجه الشعب نحو سلوك، أو تصرف، وفقا لما تراه الحكومة يحقق الاهداف.

يرتبط أسلوب الانصياع والاذعان، بمدى تقبل أفراد المجتمع للسياسة العامة، وتوجهاتها والحصول على التأييد الشعبي لها، أي حشد أكبر قدر ممكن من الدعم من قبل المواطنين، كما يمكن تنشئة المجتمع على تقبل واحترام قيم السلطة السياسية، وقوانينها، والالتزام بالسياسات ويتحقق الإذعان، كلما كانت درجة قناعة المواطن عالية بعدالة وشرعية السياسة المتبناة حيث يتقبل المواطنين جميع قرارات النظام السياسي، مما يولد ما يسمى ب الثقة **feed back** وفي هذه الحالة النظام السياسي، لا يحتاج الى ما يعرف بالتغذية

---

[54] أوبعيش هجيرة ، **مرجع سابق** ، ص341

[55] جيمس أندرسون، **مرجع سابق**، ص 144

الاسترجاعية والاخذ والرد بين السلطة السياسية ومطالب المجتمع، ويفسر ذلك بالتنشئة التي تم غرسها النظام السياسي في الأفراد اتجاه نظامهم السياسي[56].

كما يجدر الاشارة الى، أن المحلل للسياسات العامة، يجب أن يؤدي دوره في المتابعة للتنفيذ، وتحديد درجات النجاح أوالفشل، والتنبؤ باحتمالات الانحراف، عن عدم وقوعه، وهنا يشرف محلل السياسات العامة على تحليل النتائج النهائية للعمل، والتنفيذ وتقدير مدى توافقها مع الاهداف، التي يقصدها البديل المختار، أوالقرارالمتخذ[57].

3-**المشاريع والبرامج:** ان تنفيذ السياسات العامة، يتطلب احترافية ومهنية عالية، حيث تعتبر إدارة المشاريع مدخلا هاما لتنفيذ السياسات العامة، التي تتبناها الحكومات والمنظمات الخاصة، وتلبية حاجيات المواطنين، وتحقيق الصالح العام، لذا على الدولة احداث تغييرات جوهرية على سياساتها العامة، وعقد شراكات واسعة مع عدة أطراف أخرى مثل القطاع الخاص، والمجتمع المدني، لترشيد السياسات العامة، بالإضافة الى، ضرورة تهيئة البيئة الخارجية من: الرأي العام والمجتمع، لضمان الالتزام وحسن التجاوب، والتفاعل مع القرار وتنفيذه[58].

4-التنفيذ بالإدارات التفتيشية والرقابية المتخصصة:

ان عملية التأكد من مدى تنفيذ السياسات العامة، بطريقة صحيحة ام لا، يتطلب إنشاء بعض الوحدات، أو الإدارات التفتيشية، أوالرقابية المتخصصة، التي تعمل على متابعة تنفيذ القواعد، والضوابط التي تحددها السياسات العامة، فالرقابة هي أداة من الأدوات العلاجية التي نقف من خلالها على المشكلات، المصاحبة للتنفيذ، والتأكد من تطبيق القواعد دون اسراف، ومدى سريان القوانين المنفذة.[59]

---

[56]أوبعيش هجيرة ، **مرجع سابق** ، ص339

[57] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق** ، ص 107

[58] **المرجع نفسه** ، ص 106

[59] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق** ، ص107.

5-**التنفيذ الاستراتيجي:** تعتمد بعض المنظمات الادارية، والمؤسسات الحكومية في تنفيذ السياسات العامة، على التخطيط والتنفيذ الاستراتيجي، خاصة في ظل المنافسة بين المنظمات الادارية.

7- تقييم السياسات العامة:

أ -تعريف تقييم السياسات العامة:

تتداخل كلمة تقييم مع عدة كلمات ومفاهيم، مثل: تحليل، دراسة، فحص وتشخيص.الخ ، كما تعددت تعريفات عملية تقييم السياسات العامة من قبل الباحثين والدارسين، **فهوعند هؤلاء يعرف بما يلي:**

-العملية التي ترتبط بمدى التأكد، من مدى تحقيق السياسات العامة لأهدافها المحددة لها.

-العملية التي ترتبط بمدى التأكد، من فعالية وكفاءة السياسات العامة، ويتم ذلك من خلال تطبيق مناهج البحث والقياس.

-العملية التي ترتبط بمدى تقدير مستوى تنفيذ المشاريع والبرامج، التي تطرحها السياسات العامة. عن طريق استخدام المناهج العلمية.

-هو توظيف للمعايير والمؤشرات الكمية والنوعية، على تطبيقات ومخرجات السياسة العامة[60].

أما عن فحوى التقويم، يمكن فهمه على أنه عملية تحليل للسياسات، أو البرامج، أو المشروعات، بالتركيز على مزاياها وعيوبها المقارنة، ووضع نتائج هذه التحليلات في أطار منطقي، فالتقويم هو فحص لمزايا وعيوب البديل، في علاقاته بمسار أو أكثر للحركة، بما في ذلك للأفعال، ويطبق على البدائل المستقلة والمترابطة، كما أن **عملية التقويم:** تشمل الاختبار أو الفحص ذي الغاية التجريبية، لأجل معرفة التأثيرات، التي انتهجتها السياسة العامة، المتبناة في تماشيها مع البرامج العامة، واهدافها المراد انجازها[61]. كما تشمل عملية

[60] أوبعيش هجيرة ، **مرجع سابق**، ص342.

[61] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق** ، ص108.

التقييم: عمليات الرسم، والصنع، والصياغة، والتطبيق، والتقويم هو اخر مرحلة من عمليات السياسة العامة، كما قد يؤدي التقويم إلى اعادة الدورة، التي تبدأ من المشكلة.

عموما، أن الكثير من الباحثين يخلط أو يدمج بين مصطلحي التقويم والتقييم، فالتقويم تعني بيان قيمة الشيء، مع تعديل أو تصحيح ما أعوج منه، أما كلمة **التقييم:** فتدل على إعطاء قيمة للشيء فقط، لذا فان التقويم أعم من التقييم، نظرا لارتباطه بالإصلاح والتعديل أما التقييم فهو منشق من القيمة، والتقدير، والتثمين، أما التقويم فيتعلق بالتعديل.

- الجهات المتخصصة في تقويم السياسة العامة:

يتم تقويم السياسات بعدة طرق فقد يكون التقويم دوريا ونظميا، كما يمكن أن يكون طارئا ومفاجئا، وقد يكون التقويم مؤسسيا، وله أجهزة متخصصة، بينما يظل غير رسمي وليس له أطار مؤسسي، **حيث تتولى مهمة التقويم عدة أجهزة منها:**

تتولى السلطة التنفيذية عملية التقويم، باعتبارها المسؤولة عن التنفيذ، فهي عملية اتباع سلسلة من الاجراءات، التي تضمن التفكير، ومراجعة قرارات الحكومة، ومقارنة النتائج واستشارة المختصين، فهي تعمل على تقويم الأثار، التي تركتها السياسة العامة، فهي عملية مراجعة واستقصاء، وهنا يسمى بالتقويم الرسمي. بالإضافة الى **دورالأجهزة غيرالرسمية:** كالأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، والمصالح[62].

ان السياسة العامة تتخذ أسلوبا ترابطيا في عملياتها، وأنشطتها، وتتفاعل فيها المعطيات تفاعلا دائريا، **مما يدفع إلى التأكيد على أن:**

- أن السياسة العامة قد تصنع كما تدار، وتدار كما تصنع.
- أن السياسة العامة، تتطلب ربطا لجميع عملياتها أثناء التحليل.

[62] عبد الفتاح ياغي، **مرجع سابق**، ص153.

– أن التقويم للسياسة العامة، ينبغي أن يكون تقويما مستوعبا لها، في أطار شمولي كميا ونوعيا[63].

– تقييم السياسة العامة:

تتم عملية صياغة السياسة العامة عبر تحليل السياسات، كما أنهما عادةً المرحلتان اللتان يؤدي فيهما المجتمع المدني دور الوسيط بين الدولة والمجتمع، والمساهمة في اصلاح العلاقة، وتقليل الفجوة بينهما، كما يساهم أيضا في تحديد المشاكل العامة المهمة للمجتمع والتحسيس بأهمية السياسة العامة في ذلك.

كما يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورا ملحوظا في المرحلة المبكرة للسياسة العامة، فهو أيضًا يستطيع تأدية دورهٍ في تبني السياسات العامة، وتنفيذها ، وتقييمها، كمطبق ورقيب كما تجدر الإشارة إلى أن، عملية صياغة وتنفيذ السياسات العامة، هي عملية تكرارية، يتم فيها باستمرار تقييم الأداء[64].

يرتبط مفهوم تقييم السياسات العامة بالتقييم الموضوعي للنتائج المحققة، وللأثار الفعلية الناجمة عن تنفيذ البديل المعتمد في السياسة العامة[65].

عموما عملية التقييم تتم من خلال النقاط التالية:

<u>1:</u> التقييم من حيث أهداف السياسة العامة: للسياسة العامة عدة أهداف، تسعى لتحقيقها يتم **بناءا على هذه الأهداف تقييمها كمايلي:**

<u>أ– الأهداف السياسية : وتتمثل في :</u>

يعتبر التقييم أداة هامة لقياس مدى نجاح السياسة العامة، أو فشلها **في تحقيق العناصر التالية:**

– تحقيق الرضا الشعبي عن الحكومة، و تأييده لها.

---

[63] عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي، **"تقويم السياسة العامة دراسة نظرية "**، المركز الديمقراطي العربي، 17اوت 2017 ص2. **من موقع:** https://democraticac.de/ **تاريخ التصفح** 30ماي 2023.على الساعة 10.00

[64] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **مرجع سابق،** ص 3 .

[65] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق** ، ص108.

– تحقيق العدالة التوزيعية لمختلف ثروات المجتمع، بين مختلف مكوناته لتحقيق الامن والاستقرار السياسي[66].

– كسب تأييد وسائل الاعلام والاتصال لمساعي و جهود الحكومة.

ب– الأهداف البيروقراطية :وتتمثل في:

يهدف التقييم الى قياس مدى الرضا الشعبي عن الجهاز البيروقراطي، وحسن علاقته بمختلف طبقات المجتمع، وكذا مدى قدرته على تنفيذ السياسة العامة، و رفع مراكز العاملين فيها، و قوتهم، و نفوذهم[67].

ج– أهداف موضوعية : وتتمثل في:

تبرز الأهداف الموضوعية للمنظمة الادارية، من خلال: مدى قدرتها على حل القضايا والمسائل المطروحة، وتبيان أسبابها الحقيقية، والمتغيرات المتحكمة في نجاحها وفشلها وتفسير مدى نجاحها في مناطق معينة، على حساب مناطق أخرى.

– مراعاة قياس التكلفة المباشرة و غير المباشرة للبرامج التنفيذية، و مقارنتها بالمنفعة التي تتحقق من السياسة العامة[68].

– اكتشاف مدى تأثير وانعكاسات مخرجات السياسة العامة، على الراي العام سواء على الجانب الاجتماعي، والثقافي، والسياسي للدولة، ومدى تأييد الرأي العام لها.

– اكتشاف الآثار غير المقصودة للسياسة العامة" **الآثار الجانبية**".

– الحكم على النتائج المادية والمعنوية للسياسة العامة.

النتائج المعنوية: قياس مدى الرضا الجماهيري.

النتائج المادية : ندرس حجم التغيرات المادية، التي طرأت على المواطنين المقصودين بالسياسة العامة.

تتم عملية التقييم بناءا على مجموعة من العناصر، هي كما يلي:

2– **التقييم من حيث محتوى السياسة العامة وبرنامجها التطبيقي،** وذلك من خلال:

---

[66]سندي طلعت بن عبد الوهاب، **تقييم البرامج الحكومية**،دورة تاهليلة 2008 ، تاريخ الدخول 01 ماي 2013 ، 15 http://www.gulfup.come

[67]سندي طلعت بن عبد الوهاب، **مرجع سابق** ، ص 15.

[68] سندي طلعت بن عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص15.

أ-**هناك مجموعة من المعايير تستعمل لمدى صلاحية الدراسة أم لا، وهي:**

-الصدق: أن تقيس الدراسة ما يجب قياسه.

-الثبات : الحصول على نتائج متساوية أو تتوافق مع بعضها البعض عند تكرار البحث.

-التعميم: أي هل يمكن تعميم النتائج ام تقتصر على ظواهر معينة فقط[69].

ب- اتباع معايير للحكم على المشكلة البحثية من (الكفاءة -النجاعة -الاستدامة....الخ).

ج-تقييم البدائل المقترحة، واعادة النظر، والتمحيص، في طرق واساليب المفاضلة بينها وكيفية اختيار أحسن بديل.

د- مدى نجاعة الجهاز الاداري، وعامل التمويل في سريان نجاح المشروع، وفق خطة السياسة العامة[70].

3-التقييم من حيث الخطوات الاجرائية لرسم السياسة العامة:

تمرعملية رسم وصنع السياسة العامة بعدة خطوات اجرائية هامة، يتم تقييمها **من خلال العناصر التالية:**

- **تقييم المشكلة:** وذلك من خلال الصدى والأثر، الذي تتركه في أوساط المجتمع ومدى مشاركتهم في البحث، وصياغة حلول للمشكلة، أو القضية المطروحة.

- **تقييم اجراء جمع المعلومات والبيانات:** وذلك من خلال: عامل الدقة، والثقة، ووفرة المعطيات اللازمة، والمعلومات المتعلقة بالقضية المطروحة.

- **تقييم عامل الاتصال المجتمعي:** من خلال مراجعة اجراءات مشاركة جماعات الضغط والمصالح، وافراد المجتمع، في التعبير عن وجهات نظرهم[71].

---

[69] عبد الفتاح ياغي، **مرجع سابق**، ص 146

[70] خيري عبد القوي، **دراسة السياسة العامة**، ط1، دار السلاسل للطباعة، الكويت، ،1988 ص230.

[71] **المرجع نفسه**، ص230.

-**تقييم دور الجهاز الاداري في تنفيذ السياسة العامة:** من خلال تقييم دور اجهزة الحكومة في رسم السياسة العامة، ومدى مشاركتها في عمليات الصياغة، والمساومة، والتشريع، ومن ثم كيفية التطبيق والتنفيذ.

-**مراقبة التشريع والتنفيذ للسياسة العامة:** وذلك من خلال: طريقة التشريع، والتنفيذ والسلوك البيروقراطي في التنفيذ[72].

يهدف التقييم للسياسات العامة الى، محاولة إحداث تغيير إيجابي في واقع معين وتبيان النقائص والايجابيات، ومدى تحقيق أهداف محددة، أو تفعيل البرنامج، لتقديم معلومات راجعة (تغذية عكسية) ، باعتبار التغذية العكسية، تساعد في تعديل محتوى السياسة العامة، الى غاية مرحلة التنفيذ لتحسين كفاءتها، و فاعليتها[73]، فالتقييم يهدف الى قياس مدى قدرة تنفيذ السياسات، لبلوغ الأهداف المحققة مسبقا[74].

4-مستويات تقييم السياسة العامة:

تقييم السياسة العامة، يستلزم ضرورة تقييمها بدقة متناهية، وحصرها حصرا شاملا، من حيث النتائج، والانعكاسات، والأثار للسياسة العامة، **كما يلي:**

1-نتائج تطبيق سياسات معينة:

بعد تطبيق وتنفيذ سياسات معينة، لمجالات محددة، تنتج **مجموعة من العناصر هي كمايلي:**

أ-**الرضا الشعبي:** بعد تفعيل السياسة المراد تطبيقها، لابد من خلق التوازن بين مؤثرات القوى الاجتماعية، وبين ما تهدف الحكومة التوصل اليه، لخلق الرضا السياسي ازاء

---

[72] خيري عبد القوي، **مرجع سابق**، ص231.

[73] الحسين احمد مصطفى، **مدخل الى تحليل السياسات العامة**، ط 1، المركز العلمي للدراسات السياسية،الاردن،2002,ص.260.

[74] البلا حسين ،**مدخل لفهم السياسات العامة**، موقع العلوم القانونية، نشر بتاريخ 07اكتوبر 2012، ص260.

السياسات العامة المتخذة، او التي سيتم اتخاذها لاحقا، قد تكون ايجابية تعبر عن الرضا، أو سلبية تعبر عن عدم الرضا الشعبي[75].

ب – **مخرجات في شكل:** تحقيق خدمات ، أو وظائف ، أو اعتمادات مالية ، او تحقيق سلع وانتاج ما و غيرها.

ج – آثار ايجابية أو سلبية تخص الوضع الاجتماعي للأفراد في المجتمع، سواء بتحسنه أو بتدهوره.

د– قياس النتائج والآثار، والنتائج المحققة، أي الاثار التي تتركها على مطالب الجماهير، او على المشكلة، التي وضعت لها سياسة معينة، ومدى تحقق الاهداف المرسومة لها، وتعرف بطريقة التقويم النظمي[76].

2 – للسياسة العامة آثار متعمدة مقصودة، و اخرى غير متعمدة: و النتائج المقصودة للسياسة العامة، مرتبطة بأهداف و خطط التنفيذ، المحددة مسبقا، والواضحة، الا انه هناك الاهداف الغير معلنة، حيث تقصد الحكومة تحقيق أهداف أخرى، غير معلنة، و بالتالي يجب أن يأخذ التقييم هذا النوع من الأهداف في الاعتبار، كما قد يسفر تطبيق سياسة عامة معينة، عن نتائج غير متوقعة، ولم تكن في الحسبان أصلا.

– **تأثيرها على الشريحة الجماهيرية المستهدفة:** والمعنية هل تحقق مصالهم أم لا؟ وما الغرض منها؟ هل لتغيير التوجهات؟ ام توجيه السلوكات؟، لكن اذا اجتمعت كل هذه الاغراض، فان التحليل يكون أكثر تعقيدا، وهنا لابد من تقدير الاثار المتحققة لكل منها[77].

3– الأثار الفعلية والوهمية للسياسة العامة:

---

[75] فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق**، ص111.
[76] جيمس أندرسون، **مرجع سابق**، ص192
[77] **المرجع نفسه** ، ص194.

وهنا ترتبط بدراسة أفكار المجتمع، وما يفكر فيه أو اتجاه تفكيره، لذا لابد من الاهتمام بما يعتقده المجتمع، وما تقصد الحكومة القيام به فعلا، كأثار فعلية، وكذا دراسة التوقعات الممكنة، والمحتملة للمجتمع، وهنا دراسة أوهام المجتمع.

4 – النتائج المباشرة والغير مباشرة للسياسة العامة:

بعد عملية رسم السياسة العامة، و تنفيذها تبرز نتائجها مباشرة على أرض الواقع، سواء سلبية أو ايجابية، في حين هناك نتائج غير مباشرة لا تظهر الا بعد مدة من الزمن، أو على المدى البعيد.

5 – المدى الزمني لتنفيذ السياسة العامة:

يرتبط تنفيذ السياسة العامة، بمدى زمني معين، قد يكون محددا حسب خطة السياسة العامة، وقد يبرز بعد فترة زمنية لاحقا .

6 – النتائج المادية والغير مادية للسياسة العامة:

للسياسة العامة نتائج مادية ملموسة، تبرز من خلال سياسات الاسكان والتشغيل، كما للسياسة العامة و اسلوب تطبيقها آثار غير مادية، تؤدي الى الاستقرار الاجتماعي[78].

7– الآثار الموضوعية للسياسة العامة:

لكل سياسة عامة آثار على البيئة المحيطة بها، مادية، ومعنوية، وانية ومستقبلية، وكذا موضوعية منطقية، تسعى كل حكومة لتحقيقها، فللسياسة الاجتماعية اثار موضوعية، تتعلق بالتنمية الاجتماعية، والتقليل من الآفات الاجتماعية، وتحقيق السلم الاجتماعي، كما هناك اثار غير مادية، تبرز من خلال: القدرة الرمزية، وتشمل دعم النخبة للقيم، والاحتفالات العسكرية[79].

---

[78] جيمس اندرسون، **مرجع سابق**، ص194

[79] **المرجع نفسه** ، ص194

وانطلاقا من للسياسة العامة، نتائج عديدة فان عملية تقييمها، يجب أن يأخذ في الحسبان أكبر عدد ممكن من النتائج الممكنة الظاهرية، والخفية.

- التقييم الكمي والكيفي:

1 – التقييم الكمي: فقد تكون وسيلة التقييم رقمية، تعتمد على تقييم الكم، ولغة الارقام في تفسيرمدى نجاعة السياسة العامة، فالمؤشرات الاجتماعية، والاقتصادية، يعبر عنها بجداول ومؤشرات قابلة للقياس، خلال فترات زمنية معينة، والهدف الأساسي من كل ذلك، هومساعدة متخذي القرار، و ارشادهم الى الاختيار تبيان جوانب الخلل، بغرض تصحيحها[80].

2 – التقييم النوعي (الكيفي):

قد تكون وسيلة التقييم نوعية، كالقيم والميولات السياسية، والشخصية والتوجهات، والآراء، فمثلا تقييم مدى نجاعة سياسة معينة، في زيادة الولاء والانتماء الوطني أو زيادة الاتنماء التنظيمي، بحيث يتم تحليل المتغيرات المتحكمة في السياسة العامة، والتي تفسرالظاهرة، والاجابة عن السؤال كيف؟ من: المتغيرات السياسية من: المشاركة السياسية، والتأييد السياسي، وطرق التعبير عن الراي العام، و دور مختلف المؤسسات في رسم و تنفيذ، و الرقابة على السياسة العامة، والمتغيرات الاقتصادية، والثقافية، بحيث أن كل هذه المتغيرات تبرز الايديولوجية، او النظرية، التي تؤطر البرنامج أو السياسة، و تساهم في البحث عن العلاقة بين نظام القيم في السياسة العامة، والسياسة المطبقة[81].

عموما، لا يمكن بأي حال من الأحوال، الحكم على نجاح أو فشل السياسة العامة بصورة مطلقة، وانما بصورة نسبية، فلا يوجد سياسة عامة ناجحة تماما، ولا توجد سياسة عامة فاشلة تماما، فقد تنجح السياسة العامة من الناحية السياسية، تكون ناجحة من حيث كسبها لتأييد المواطنين، وتفشل من نواحي أخرى.

---

[80] عبد الفتاح ياغي، **مرجع سابق**، ص169.
[81] **المرجع نفسه**، ص170.

معاييـر التقويم وأنـواعـــه:

أولا: معايير التقويم:

تختلف معايير التقويم بين محللي السياسات العامة، نظرا لتعدد الرؤى والتصورات فمنهم من يركز على عامل الكفاءة، والاداء، والفعالية، ومدى تحقيق الرضا الشعبي عن الأداء، ومن أبرز **معايير التقـويـم، التي حددها أغلب الباحثين كمايلي:**

1-معيار النجاعة: يتم تقييم مدى نجاح السياسة من خلال **المؤشرات التالية:**

أ-**المـلائمـة:** وترتبط بمدى أتساق الأهداف مع الاحتياجات، والأولويات مع المخرجات وهل لفوائدها قيمة، وهو معيار مهم، لأنه يقارن الأهداف بالمشكلة المطروحة، خلال فترة زمنية معينة.

ب-الفعاليـة: وتعني مدى تحقق أهداف السياسة، والانجازات، والنتائج المتحصل عليها أي ما أنجزه الجهاز التنفيذي، المكلف بتنفيذ السياسة، أو البرنامج من الأهداف المخططة التي خططت لها، خلال فترة زمنية، مع مراعاة أهميتها النسبية.

ج-الفاعلية: أي مدى المساهمة في حل المشكلات المطروحة، ومقارنة التكاليف الفعلية للمشكلة، والتكاليف الثابتة، وعموما، الفاعليـة تعني تحقيق السياسة العامة لأهدافها المسطرة.[82].

2-معيار جودة السياسة:

ترتبط جودة السياسة بما فيها عملية تنفيذها، و نتائجها، حيث يتضمن عدة **مؤشرات لقياس جودة السياسة، تتمثل في:**

- **مؤشر الاقتصاد** : وهو مؤشر كمي، يركز على الموارد المستثمرة في السياسة، و النتائج الادارية، فهذا المؤشر يركز على الناحية الإدارية ،و الأداء الداخلي للدولة.

[82]حاج ميهوب، سيدي موسى عقيلة،**" مضامين عملية تقييم السياسات العامة :المعايير والمؤشرات "، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ،العدد 02، السنة 2019 ، ص 168

د-الكفاءة: تعني الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ضمن جملة من المحددات الداخلية والخارجية، فهي مقياس لمدى تحويل الموارد إلى نتائج .

كما ترتبط الكفاءة بتقويم كفاءة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف، لمعرفة الانحرافات ومعالجتها، وبالتالي لابد أن تتصف عملية التقويم بالاستمرارية، وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو تحقق فعلا، وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة، كما ترتبط أيضا بأقل نفقة ممكنة ، تتفق ومنطق تقديم الخدمات العامة، التي تضطلع بها برامج السياسات العامة الحكومية في الوسط الاجتماعي[83].

د-العدالة: ويقصد بها المدى الذي تنتشر فيه المنافع والنفقات، بين أولئك الذين يتأثرون بالسياسات العامة، وذلك بطريقه لا تجعل فردا أوجماعة، يتلقى أقل من مستوى الحد الأدنى للمنفعة، أو الحد الأقصى للمنفعة[84].

هـ- المساواة : ترتبط بمدى توزيع الكلفة والمنافع بالتساوي بين افراد المجتمع.

و-الاستجابة :أمدى الاستجابة لمطالب افراد المجتمع أو لجماعة محددة ومدى الاستجابة الفورية.

ك- التنسيق : و هو مؤشر نوعي، يقيس درجة التوافق أو التنسيق بين مختلف الوسائل و الأدوات و الأنشطة التي تم تعبئتها لتحقيق الأهداف المحددة.

ل- القابلية : مدى القابلية من طرف المستفيدين على المدى البعيد أو القريب.

م- الامكانية : يقيس و يعرف هذا المؤشر بما تم تعبئته للسياسة.

من الوسائل و الموارد المالية والبشرية و المادية و التقنية المعبأة للبرنامج و هل هي كافية.

ع-الجدوى: أوالاستدامة يحدد هذا المؤشر، إذا ما كانت لسياسة ما، بعد تنفيذها آثار ايجابية مستدامة[85].

---

[83] عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي، **مرجع سابق**، ص1.
[84] حاج ميهوب، سيدي موسى عقيلة، **مرجع سابق**، ص168.
[85] **المرجع نفسه** ، ص169.

ثانيــا: أنــواع التقـويـم :

يصنف الباحثين التقويم حسب الشمولية **إلى نـوعين، همـا كمـا يلـي:**

1- التقويـم الكلـي: ويقصد به التقويم الذي يتناول مخرجات النظام ككل، وعلاقته بأهداف السياسة العامة للنظام.

2-التقويـم الجزئـي: التقويم الموجه لجهة معينة دون غيرها، فقد تركن عملية التقويم على أهداف البرنامج، أو على تكاليفه، أو على نتائجه، أو على الطابع الإداري ومستوياته وكذلك على العملية التقويمية ذاتها، وفيما يأتي نوضح **أهم أنواع التقويم في السياسة العامة كمايلي:**

1-التقويم المتقدم أو تقويم السياسة العامـة: وهذا النوع يدرس الجدوي قبل اتخاذ القرار، للبدء بالعمل بالبرنامج الجديد.

2-**التقويم الاستراتيجي:** وهو النوع الأدنى من سابقه في عملية التقويم، والذي يمكن اعتماده في سبيل تحديد فاعلية التنفيذ، ومساعدة مدراء البرنامج لإدخال التعديلات والتحسينات الضرورية، لتنفيذ البرنامج، وإجراء التقويمات الشاملة للبرنامج في ضوء مؤثرات الكفاءة والفاعلية[86].

3-تقويم عمليات تنفيذ البرامج: وهو النوع الذي يمكن أن يتم بصورة مستقلة، أو مشتركة مع غيره من أنواع التقويم الأخرى، **ويتركزعلـى:**

4- **تحليل العمليات التنفيذيـة للبرامـج من حيث:** التكاليف، والاستراتيجية،وعمليات التشغيل. كمايمكن لهذا النوع من التقويم الاشتراك مع أنواع أخرى من التقويم، وبالأخص التقويم المتعلق بالكفاءة والفاعلية، **فأنـه سيعمد إلـى تحقيق هدفين مهمين همـا:**

أ- تحديد خطة لتصميم التقويم للفاعلية والكفاءة.

ب-توضيح النتائج التي توصل اليها، تقويم الفاعلية والكفاءة.

---

[86]عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي، **مرجع سابق** ، ص2.

كما يجدر الاشارة الى، مدى اهتمامه بتقديم المدخلات المادية والبشرية، التي يحتاج اليها البرنامج التنفيذي[87].

-ثانيا: بيئة السياسة العامة:

تتفاعل السياسة العامة مع مختلف متغيرات البيئة من: متغيرات اجتماعية، وسياسية واقتصادية، وثقافية، ودولية،....الخ، ومع مختلف مكوناتها من: قيم، وعادات، وتقاليد، وواقع سياسي، واجتماعي، ومتغيرات اقتصادية، **وذلك كمايلي:**

1-البيئة السياسية:

تتمثل في البيئة التي تتفاعل معها عملية صنع السياسة العامة، من خلال بيئة داخلية وبيئة خارجية، يعملان على تشكيل طبيعة المشاكل والقضايا السياسية، حيث تضعان النظام السياسي، في عملية تفاعل مع القضايا ومشكلات المجتمع، **حيث تبرزهذه العلاقة من خلال[88]:**

-الاخذ بعين الاعتبار الظروف السياسية المحيطة بالنظام السياسي، الذي يصنع السياسة العامةعبر قنواته الرسمية وغير الرسمية، لإضفاء الشرعية عليها من ظروف الامن والاستقرار السياسي.

فالبيئة لها دور في وضع القيود والمحددات على متخذي القرارات، او صانعي السياسة العامة، بل تمنعهم من الخوض في بعض المواضيع احيانا.

2-البيئة الطبيعية والجغرافية : من الموارد الطبيعية، والثروات الطبيعية.

3-البيئة الاقتصادية: وتتمثل في: الموارد المالية، والطبيعية، والموارد البشرية .

4-البيئة الاجتماعية :وتتمثل في: عدد السكان وتركيبته الاجتماعية، ومختلف مكوناته الطبقية: كالدين، والعادات، والتقاليد، والخدمات الاجتماعية[89].

---

[87] عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي، **مرجع سابق** ، ص2.
[88] خليفة فهمي الفهداوي، **مرجع سابق**، ص 200
[89] جيمس اندرسون، **مرجع سابق**، ص.45

5-البيئة الثقافية : وترتبط بمختلف النظم الفرعية الثقافية، والاجتماعية.

يؤكد قابريال **الموند** على أن البيئة السياسة العامة، أو النظام السياسي، من خلال: البيئة الداخلية والخارجية يعملان على تشكيل طبيعة القضايا والمشكلات السياسية، حيث تضع البيئة النظام السياسي في مواجهة مع القضايا والمشاكل الاجتماعية، والاقتصادية [90].

ان تناول البيئة التي تتفاعل معها عدة متغيرات، تساهم في صنع السياسة العامة، يمكن التطرق اليها من خلال الوحدات المفاهيمية التحليلية، ذات العلاقة بالبيئة، **ومن ابرز هذه الوحدات التحليلية، مايلي:**

1-الثقافة السياسية:

ترتبط بقياس تاثير العمل الحكومي والسياسة العامة، على حياة افراد المجتمع، من خلال قياس المعلومات السياسية، التي يمتلكونها، وتحديد مدى التزامهم بها، **وتأثيرها في قرارات السياسة العامة، وهنا تؤثر الثقافة السياسية، كمايلي :**

-المجتمع عبارة عن اطار من الثقافات السياسية الفرعية، قد تتباين وتختلف بين مختلف الشرائح، وبين الطبقات الاجتماعية، وكذا بين مختلف المناطق الجغرافية .

- اختلاف الثقافات، ادى الى اختلاف النظم السياسية بين الملكية والملكية الجمهورية والجمهورية، خاصة في بريطانيا وأمريكا.

- التوجه السكاني والراي العام، من خلال ابعاد الزمن: الماضي، والحاضر، والمستقبل، مما يخلق ثقافة محافظة، رافضة للابداع، والتجديد، أو التغيير، مما يساهم في خلق سياسة عامة تخدم هذه التوجهات[91].

2- الظروف الاجتماعية والاقتصادية:

[90] خليفة فهمي الفهداوي، **مرجع سابق**، ص ص199 -202

[91] **المرجع نفسه**، ص204.

تؤثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية في طبيعة السياسة العامة، وانشطتها، وعملية صنعها، فالسياسة العامة هي، محصلة تعارض وتنافس بين مختلف فئات المجتمع وشرائحه من الرسميين والأهالي والذين لديهم مصالح ومواقف متفقة[92].

أما عن البعد الاقتصادي، فيرتبط بتعارض المصالح بين مختلف القوى الاقتصادية واصحاب المشاريع، والمنتجين، والمستهلكين، فالسياسة العامة هي وليدة قيم وثقافة المجتمع وظروفه[93]،.كما يبرز دور البيئة الاقتصادية في تحليل السياسة العامة، من خلال: نوع العلاقة بين مراكز القوة الاقتصادية، والتأثير وقضايا الاقتصاد الوطني، من توزيع الموارد الاولية، والثروات، ومدى تأثيرها على النظام السياسي[94].

3-الظروف العالمية والدولية: ترتبط الظروف العالمية والدولية، بقضايا الحروب والاستعمار والمجال الحيوي للتوسع، والهجرة غير الشرعية، ومحاولات التحكم في مصادر الموارد الاولية، والاستحواذ على الاسواق العالمية، والتجارية، كلها متغيرات لها تأثير على تحليل وصنع السياسة العامة للدولة [95].

-كما أن وجود التمايز في العلاقات بين الدول، نظرا لعدم وجود التوازنات في خصائص تلك الدول، مما أدى الى عدم المساواة الاقتصادية بينها، ووجود اختلافات ثقافية واقتصادية، مما يطرح بقوة قضايا التنمية فضلا عن مشاكل تغير المناخ، تفرض نفسها بقوة على المستوى العالمي، وضرورة التعاون الأمني والدولي[96].

ثالثا : صانعو السياسة العامة:

وهم الفئة التي تتولى مهمة صنع السياسة العامة، أوفواعل صنع السياسة العامة، وما لها من سلطات دستورية مباشرة للتصرف والفعل، واتخاذ القرارات، وهنا تبرز السلطة

---

[92] جيمس أندرسون، **مرجع سابق**، ص49.
[93] خليفة فهمي الفهداوي، **مرجع سابق**، ص205
[94] **المرجع نفسه**، ص207
[95] **المكان نفسه**، ص207
[96] **المكان نفسه**، ص214.

التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، والاداريين، كما لهم دور في تنفيذها، **وهنا يبرز صناع السياسة العامة الرسميين والغير رسميين، كمايلي:**

1- صناع السياسة العامة الرسميين:

-السلطة التشريعية:

تتضمن الأعضاء المشكلين للمجالس التشريعية، ويكون عددهم حسب عدد سكان كل دولة، حيث يساهمون في عملية التشاور، والتباحث، والنقاش، حول السياسات العامة المعبرة عن القضايا المعروضة، واخراجها في شكل قوانين وقواعد قانونية، والنظر فيها شكليا او ضمنيا، كما أن دور التشريعيين في صنع السياسة العامة، يكون حسب النظام السياسي القائم في الدولة، بين دول متقدمة تسير نحو المشاركة في التشريع، ودول العالم الثالث الاكثر محدودية [97]، غير أن هذه السلطة غالبا ما تكون تحت سيطرة، وتأثير اخرين كرؤساء أحزاب سياسية، وجماعات ضغط، كجماعات غير رسمية، وهذا حسب كل دولة وطبيعة نظامها السياسي[98].

-السلطة التنفيذية:

يرتبط مصطلح الجهاز التنفيذي ليشمل كل المنظمات السياسية والادارية في الدولة، بما فيها من المسؤولون السياسيين، وهم المعنيون بأداء الحكومة، والنهوض بأعبائها في المجتمع بدءا من الرئيس، ورئيس لوزراء، الذين لهم الحق في سن القوانين، واقتراح السياسات العامة ومناقشتها وتنفيذها،واتخاذ القرارات الحاسمة، والمركزية ومواجهة الازمات الداخلية والخارجية.

ان دور هذا الجهاز يختلف في الدول المتخلفة، عن الدول المتقدمة، وتقع سلطاته تحت مراقبة الجهاز التشريعي، وفي بعض الدول تكون صناعة السياسة العامة بالاشتراك بين

---

[97] خليفة فهمي الفهداوي، **مرجع سابق**، ص216.

[98] احمد مصطفى الحسين، **مرجع سابق**، ص234.

السلطتين، كماهو في الاردن، والسودان، ومصر[99]. **ويتجلى دور السلطة التنفيذية في مايلي:**

-اقتراح السياسات العامة العالقة والجديدة .

-الاضطلاع بتطبيقها وتنفيذها، ومحاسبة التابعين على أدائها رسميا.

عموما، فاعلية النظام السياسي تتوقف على، مدى قدرة التنفيذيين على اتخاذ القرارات الحاسمة والمركزية، ومواجهة الازمات الداخلية والخارجية[100].

- السلطة القضائية:

وهي تلك الاجهزة والمؤسسات القضائية، والقانونية المعنية بوضع السياسات العامة القضائية فهم يشاركون في عملية سن القوانين، واستخدام سلطاتها في تفسيرها، وكذا فرض العقوبات والجزاءات لتطبيقها، وللقضاء دور في تقويم السياسات العامة، والخطط، والبرامج المنبثقة فيها، والنظر في السلامة المالية.

-الاجهزة الادارية:

وهي المنظمات الادارية والمؤسسات العامة، والادارات الحكومية البيروقراطية، التي تضم العديد من الموظفين الحكوميين، الذين يمتلكون المهارات، والخبرات، ولتأدية مهام الخدمة االمدنية، والمصلحة العامة في المجتمع، وهنا وظيفة هذه الاجهزة التنفيذية هي تنفيذ السياسة العامة، والقوانين، والقواعد، واللوائح، حيث ان معظم التشريعات العامة الجديدة لا يمكن تطبيقها، الا بعد وضع لوائح تفصيلية، وتوضيحية لتشريعات السياسة العامة، فالأجهزة الادارية تعمل على المشاركة في تطوير السياسة العامة[101] .

---

[99] احمد مصطفى الحسين، **مرجع سابق**، ص235.

[100] **المرجع نفسه**، ص217.

[101] خليفة فهمي الفهداوي **مرجع سابق** ص217.

يساهم الجهاز الاداري في صنع السياسة العامة، بكونه الجهة التي تمتلك المعلومات عن قضايا السياسات، وكل ما يتعلق بالإجراءات التنفيذية، لتلك السياسات، ويختلف دوره من دولة لأخرى[102].

2- دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة:

تلعب الفواعل غير الرسمية دورا مهما وأساسيا في عملية صنع السياسة العامة ،ومنها الأحزاب، وتنظيمات المجتمع المدني، و**من أبرز القوى غير الرسمية المساهمة في عملية صنع السياسة العامة مايلي:**

1- المجتمع المدني: يتسم المجتمع المدني، بالصفات التالية:

- **مبدأ الحرية الشخصية:** أي أن الفرد حر في الانضمام للمجتمع المدني بارادته فينضم طواعية. حيث يرى أن المجتمع المدني قادر على حماية مصالحه.

-**المجتمع المدني كل مركب:** يشمل المجتمع المدني العديد من المكونات منها الاتحادات المهنية، والنقابات العمالية، والمؤسسات الدينية والتعليمية، والروابط، والنوادي الثقافية، والأحزاب السياسية.

- **للمجتمع المدني علاقات عديدة مع:** الدولة، والنظام السياسي، الزمان،الاستقرار ،المجتمع المدني، وتمتعه بوحدته، وأدائه لوظائفه.

-للمجتمع المدني دورفي تحقيق نوع من التوازن بين الدولة والمجتمع.

-**امتداد للمجتمع المدني:** يمتد المجتمع خارج حدوده، حيث يتوسع في بعض عناصره، آو انتقال تأثيره إلى غيره من المجتمعات، سواء كانت هذه العناصر، هي الاتحادات المهنية والنقابات العمالية، أو غيرها.

-**الاستقلالية:** يجب ان يكون المجتمع المدني مستقل نسبيا من حيث التنظيم والجانب المالي عن السلطة السياسية الحاكمة [103].

---

[102] احمد مصطفى الحسين **مرجع سابق** ص235.

2-الأحزاب السياسية: تساهم في رسم السياسة العامة من خلال: تواجدها بالبرلمان، حيث تساهم في نقل المطالب الشعبية، واحتياجات المواطنين للحكومة، وكذا في عملية رسم وتخطيط المشاريع التنموية، كما توجه مواطن الخلل في السياسات العامة.

ان الفواعل غيرالرسمية لصنع السياسات العامة، لاتكتسب صفة الرسمية، حيث تمارس التأثير والضغط على جهات صناع القرار، انطلاقا من مصدر قوتها، سواء كانت كجماعات المصالح، والأحزاب السياسية، والمواطنين، والتي تشكل تأثيرا هاما في صنع قرارات السياسة العامة، فقد وصفها المفكر"لندبلوم" بالسلوك المؤثرعلى الدستور، حيث تلعب هذه القوى دورا هاما في المبادرة بالتأييد، أو المعارضة، أو القضاء، أو الرأي العام، أو التعاون أوالمناقشة.[104]

وتتسم هذه القوى: بالديناميكية، والمرونة، كثرة وقوة أدوات ضغطها، ووجود وسائل للإعلام والاتصال خاصة بها، واتساع نطاق عملها الجغرافي، للتحول من قضية إلى أخرى حيث تعمل على المواجهة، والضغط والمساومة، لتحقيق مصالحها، أو لتوجيه الراي العام نحو توجه معين، يخدم مصالحها، فضلا أنها، قد تضم قوى حكومية أو غير حكومية.[105]

مهام الاحزاب السياسية: تسهر الاحزاب السياسية على تحقيق مايلي:

1- التعبيرعن الاحتياجات والمطالب:

تعمل الاحزاب السياسية على تمكين الجماعات والفئات المختلفة، من التعبير عن رغباتها واحتياجاتها ومعتقداتها بطريقة منظمة، وفعَّالة، تستحوذ على اهتمام صانعي السياسات العامة، حيث تبرمج ضمن أولويات الأجندة السياسية.[106] حيث تشرف الاحزاب السياسية على مناقشة جدول الاعمال، وايجاد حل لها عن طريق سن قوانين.

---

[103] بن سليمان عمر، **" الفواعل غير الرسمية وآليات تأثيرها على السياسات االجتماعية."** ، **مجلة الحقيقة** ، العدد :03 المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، سبتمبر2018، ص 114.

[104]فهمي خليفة الفهداوي، **مرجع سابق** ،ص221

[105]عامر خضير الكبيسي، **مرجع سابق**، .ص 17.

[106]بنبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، ص ص95-96.

وهنا يكون تأثير الاحزاب السياسية في رسم السياسات العامة على مستوى السلطة من خلال البرلمان كمؤسسة داخلية في البنا السلطوي .

2-المساهمة في صنع السياسة العامة:

من داخل أو خارج إطار البناء السلطوي، حيث تقوم الاحزاب **بوظائف أساسية في المجتمع أبرزها:**

-تجميع المصالح والتعبيرعنها والاتصال.

- الربط بين الحكومة والمجتمع، بهدف بلورة القضايا العامة، الي يتم مناقشتها، عند وضع السياسة العامة.

- إثارة الرأي العام حول القضايا، لذا يمكن رصد تأثير الأحزاب **عبر دائرتين أساسيتين**[107]:

3-اثارة الرأي العام داخل داخل مؤسسات صنع القرار:

يقوم الحزب السياسي بجملة من الوظائف السياسية الهامة منها:- إثارة الرأي العام حول القضايا العامة، حيث يقوم بتوجيه انصاره اتجاه موقف معين أو توجه ما. كما قد يتأثر الحزب بآراء أعضائه ومناصريه، مما يبرز اثنا صنع السياسة العامة.

-التأكيد على افكار وقيم الافراد، والجماعات، وتعزيز المشاركة السياسية، وتعريف المجتمع بأدوار السلطة السياسية.

4-عامل التثقيف والتوعية:

تساهم الاحزاب السياسية في رفع عامل الثقافة والتوعية بالمجتمع.

5-المساهمة في مناقشة قضايا السياسة العامة:

بلورة المسائل الرئيسية التي تناقش في النظام السياسي، فعملية تنفيذ السياسة العامة هي عملية تحويلها من حالتها كبيان مدون إلى واقع ميداني أو فعلي (كعمل تنفيذي)، أي

[107]حمد ناصوري، ياسر سمرة، **دور الأحزاب في صنع السياسة العامة**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، ع2، لبنان، 2015، ص377-378.

صياغة الخطط والبرامج والاهداف والقواعد إلى خطط وبرامج عمل محددة عن طريق مراحل صنع السياسة العامة.

على ذلك فإن للأحزاب السياسية دور جوهري في هذه العملية، إذ تقوم بتحويل الطلبات إلى سياسات ميدانية .[108].

6-التأثير على العملية الانتخابية:

تستطيع الأحزاب السياسية كذلك التأثير على سير عملية صنع السياسة العامة من خلال العملية الانتخابية، فهي تقدم قائمة المرشحين (البدائل) على الساحة السياسية، ذوي البرامج الحزبية، حيث تعمل على على توجيه الناخبين إلى صف المرشحين، معتمدة على قنواتها المختلفة (الجرائد- القنوات- الانترنت، وغيرها) بالعمل وهذا ما من شأنه التأثير على صنع السياسات لاحقًا أثناء مناقشتها وإقرارها، أو إقصائها في البرلمان[109].

7-تقديم تصورات المجتمع وواقعه للأعضاء المنتخبين:

كما أن الأحزاب السياسية تقوم بتوفير المعلومات لأعضاء المجالس النيابية بعد، مما يساهم في نقل تصوراتهم عن الواقع الفعلي، ومن ثم ادراج اهدافها في الأجندة، وتنفيذها، وبالتالي فالأحزاب تسعى إلى الحفاظ على متانة علاقاتها مع النواب من جهة، وبين أفراد الشعب من جهة أخرى، لأنه سبيل بقاء وتعزيز الجزب السياسي[110].

8-التاثير على مستوى السلطة السياسية :

---

[108]أحمد مصطفى الحسين، **مدخل لتحليل السياسات العامة**، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن، ص239-240.

[109]لد محمد زهرة، وتيورتيت نعيمة، **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة للجزائر ما بين 1992-2005**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، بدون تاريخ نشر، ص53..

[110]انظر: سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 127-128.

وهنا تبرز الأدوار التي تقوم بها الاحزاب لتكوين السلطة أو تحديد بنيتها من خلال اختيار المرشحين، فعند فوزالحزب السياسي يكون له دور في صنع السياسة، وخاصة في البرلمان، فالعضوية البرلمانية تفرض على العضو التصويت وفقًا للأيديولوجية الحزبية[111]. من خلال تشريع القوانين ومناقشة االميزانية، والوظيفة السياسية وتمثل في الرقابة على السلطة التنفيذية واستجوابها، وسحب الثقة من الحكومة أو أحد أعضائه .[112]

9- **الدعوة إلى وضع السياسات التشاركية:** وذلك عن طريق الحث على وضع السياسيات التي تتماشى وتطلعات الناخبين، وبالتالي توليد النقاش حول السياسات، حيث ينشط الجانب الاعلامي في تغطية القضايا المهمة، وبالتالي يكون منشطًا للحياة السياسية،[113] **بتحديد 10.مسئولية الحزب في السياسة العامة:** من خلال برامجه، ومواقفه تجاه السياسات والمشكلات الاقتصادية والسياسية، وبالتالي لا يستطيع الحزب إلقاء تبعة ما قام به في السياسة العامة على غيره من الفاعلين،[114] فدائمًا ما تعكس اتجاهات الرأي العام النظام الحزبي في الدولة، ولذا فإن الدعاية الحزبية ضرورية لتعريف الرأي العام بموقف الحزب وأهدافه[115].

3-الجماعات الضاغطة: تبرز بشدة في مجال رسم السياسة العامة، من خلال أنها تتدخل لتحقيق مصالحها، وحمايتها، أو الحفاظ عليها، كما تضغط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، اذ تدفع بصانع القرارالى اتخاذ مواقف وقرارات لصالحها، حيث يجد صناع القرار السياسي

---

[111]زاير الهام، **دور الأحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية- جامعة بكر بلقايد تلمسان، المجلد الثالث، ع 2، الجزائر، 2019، ص302.

[112]أحمد ناصوري، وياسر سمرة، مرجع سبق ذكره.9

[113]**الأحزاب السياسية، والسياسة العامة والديمقراطية التشاركية**، ترجمة نور الأسعد، المعهد الديمقراطي الوطني، لبنان، 2012، ص7-

[114]محمد نصر مهنا، **الدولة والنظم السياسية المقارنة**، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2011

[115]حمدي عطية مصطفى عامر، **الأحزاب السياسية في النظام السياسي والقانون الوضعي الإسلامي دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014، ص158

والسياسة العامة أنفسهم مجبرين على القيام بموازنة ومساومة مع جماعات المصالح، للتوصل إلى حلول ترضي جميع الأطراف وتحقق الصالح العام.

3-الرأي العام:

ان تحرك الرأي العام اتجاه قضية معينة، يساهم في التأثير في القرار المتعلق بها، اذ يؤثر على قرارات الحكومة، اذ له تأثير مباشر وغير مباشر على رسم السياسة العامة[116] يتجلى **من خلال:** التأثير في الأجندة السياسية، وفي الخيارات السياسية، وفي مختلف القرارات الحكومية.

رابعا- نظريات صنع السياسة العامة:

تحتل عملية صنع السياسة العامة أهمية كبيرة لدى علماء السياسة، والادارة، خاصة في الدول المتقدمة، حيث تحظى بعناية خاصة، من حيث تحديد نماذج علمية، ومداخل ومفاهيم تساهم في تطوير عملية صنع، وتنفيذ القرارات، والسياسات المختلفة.

تعتمد الدول السياسة العامة من قبل الإداريين، وصانعوا السياسة العامة لمواجهة المشاكل المطروحة، والمواقف التي تتطلب ايجاد حلول لها، الا أنه وبعد الثورة السلوكية في العلوم السياسية، واقرارها لجملة من الاختيارات، لدراسة القرارات والسياسات المختلفة، بحيث ترسمها فواعل رسمية وأخرى غير رسمية، ثم تسهر على تنفيذها لتحقيق الاهداف المسطرة والتي تحقق التقدم للمجتمع والدولة معا.

يغتمد محللي السياسات العامة والباحثين، على مجموعة من النماذج والاقترابات المهمة في اجراء تحليل للسياسة العامة، حيث تنصب على فهم عملية صنع السياسات، وتحليلها وإنشائها ،وتطبيقها، بحيث تستطيع هذه النماذج شرح وتوقع النتائج، وتبيان التبعات المحتملة لبعض الاجراءات المتعلقة بالسياسات العامة[117].

---

[116] معمر عمار، "اشكالية المشاركة في صنع السياسة العامة في الجزائر –مدخل الحكم الراشد" ، **مجلة البحوث السياسية والادارية** ، العدد02، 31ديسمبر2017 ،جامعة زيان عاشور الجلفة، ص6.

[117] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني **مرجع سابق ص4.**

–**والنماذج:** هي عرض مبسط عن بعض الأوجه المعقدة للعالم الواقعي، ويمكن أن تتخذ شكل الرسم البياني، مثل المخطط الانسيابي أو شجرة القرارات، أو شكل استمارة مفاهيمية مصممة، بغرض جعل المفهوم النظري المعقد ملموسًا أكثر ،وقابلً للربط مع مفاهيم أخرى [118].

والنماذج أنواع منها:

– **النموذج الوصفي:** يبين كيفية العمل للمحلل للسياسات العامة.

– **النموذج التوجيهي:** فتعطي القواعد اللازمة لتسهيل عملية تحديد الخيارات الأفضل.

– **النماذج الحتمية:** وتكون فيها النتائج مؤكدة، أو تكون احتمالية، حيث تتوافر مجموعة من النتائج المحتملة [119].

ويُحكَم على النماذج عموما، بناءًا على الدقة والقيمة التنبؤية، لذا لابد من الدقة في اختيار نوع النموذج الأنسب، الذي يجب اعتماده في تحليل السياسات العامة.

في هذه الدراسة، سيتم التطرق الى **مجموعة من النماذج لصنع السياسات، لفهم هذه العملية النظامية المنظمة لشؤون أفراد المجتمع كمايلي:.**

1– نموذج العمليات لصنع السياسات :

يمرصنع السياسة العامة عبر سلسلة من الخطوات أو المراحل، حيث يعتمد نموذج العمليات على صنع السياسة، بتحديد المشكلة، وبطلب تدخل الحكومة، مما يؤدي الى الدخول إلى مرحلة وضع جدول الأعمال، التي يليها تطويرها الى اقتراحات سياسة، خاصة بميدان معين لتصدر في الاخير على شكل قرارات، حيث يقدّمها الفواعل الغير رسميين من: الأحزاب السياسية، واللجان التشريعية،والمجتمع المدني، ومراكز الأبحاث، والفرق المختصة ....الخ، ثم تليها خطوة اختيار البدائل والمفاضلة بينها، لتتضح السياسة المنتهجة

[118] **المرجع نفسه،** ص4.

[119] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **مرجع سابق،** ص 4

بدقة، مما يطرح مسألة تبنيها، ثم اصدارها في التشريع، قبل أن ينفّذها موظفو الدوائر الحكومية، ثم يتم تقيَّمها بعد أن يكون قد مضى عليها مدة معينة من الزمن[120].

تركز هذه النظريات على العناصر التالية:

1-يجب محاصرة المشكلة التي يعالجها صانع القرار.

2-قيم واهداف متخذ القرار واضحة ومرتبة حسب الاهمية.

3-لابد من فحص البدائل المختلفة .

4-طرح مختلف النتائج المحتملة والمتوقعة من خلال ما يسمى بالكلفة[121].

كما هناك مدخل اخر يركز على النشاطات الوظيفية للعملية، التي تصنع فيها السياسة العامة، **وقد حددها هارولد لا زويل في ستة نشاطات، هي كالاتي:**

-**الاستخبار**: يتعلق بتجميع المصالح، ومعالجة المعلومات المتعلقة بالسياسة العامة.

-**التوصيات:** وترتبط بكيفية صياغة التوصيات، وتبنيها حول مسائل معينة.

-**الوصف:** وتركز على من يتولى مهمة تطبيق وتنفيذ القواعد.

-**الانفاذ:** وترتبط بمدى تعارض السلوك مع القوانين والقواعد أم لا.

- **التقويم** : ويتعلق بكيفية تقويم السياسة: هل هي ناجحة ام فاشلة.

- **الانهاء:** ويتعلق بكيفية انهاء العمل بالقوانين والقواعد الاصلية، أو الاستمرار بها[122].

عموما، هذا النموذج هو نموذج وصفي دقيق نسبيًّا، غير أنه ينتقد على أنه تسلسلي ومبسّط بشكلٍ مفرط، رغم أن صنع السياسات في الواقع، هو عملية أكثر تعقيدًا بكثير من أنها تتألف من مراحل متداخلة وتكرارية.

- لم يبين هذا النموذج المتغيرات التي تؤثّر في عملية صنع السياسات، ومدى تعقد صياغة السياسة العامة، نظرا لاعتمادها على المساومة والتفاوض والاقناع.

---

[120] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **مرجع سابق**، ص 4

[121] خليفة فهمي الفهداوي، **مرجع سابق**، ص129.

[122] جيمس أندرسون، **مرجع سابق**، ص37.

2-أما **النموذج الرشيد:** ويسير في نفس نهج نموذج العمليات في مجال التحليل للسياسات غير أنه أكثر تطورا منه، وذلك بفضل العالم هيربرت[123]سيمون، بحيث يضيف بعض الخطوات التي تركز على تبعات خيارات السياسات، ونتائجها المحتملة، **و**القرار الرشيد أو السياسة الرشيدة هو ذلك الذي يحقق أكبر عائد (ناتج) اجتماعي معين، أي يحقق أكبر الفوائد وفقا لأقل قدر من التكاليف ، وعليه يمكن اتخاذ أي سياسة أو قرار وفق مبدأ القرار بأقل التكاليف[124].

كماعرّف **سيمون** النموذج الرشيد، على أنه "أسلوب سلوك يناسب تحقيق أهداف محددة ضمن الحدود التي تفرضها ظروف وقيود محددة." ، وفي نموذجه، يُنفَّذ تحليل السياسات من أجل الوصول إلى قرارات رشيدة، عبر**عملية تتألف من خمس مراحل، هي كمايلي:**

1-جمع البيانات وتنظيمها.

2-تحديد المشكلة

3- تقييم تبعات تدخلات السياسة.

4- مقارنة التدخلات بمجموعة من القيم والمعايير.

5 - اختيار الخيار المفضّل مع موافقة أصحاب المصلحة[125]

وفيما أثبت النموذج الرشيد أنه مفيد في عدة عمليات لصنع القرار.

إلا أن هذا النموذج له عدة نقائص، منها:

-ضعف الافتراضات التي يستند إليها النموذج، والتي لا تصلح أبدًا بأكملها عمليا.

-لا يعطي هذا النمودج أهمية لدورالمجتمع المدني، والقطاع الخاص، في كل من تخطيط السياسة وتنفيذها.

---

[123] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **مرجع سابق**، ص 4

[124] أوشن سمية، **"نماذج ونظريات السياسة العامة واتخاذ القرار"**، 2013، ص2. من موقع :
https://www.politics-dz.com. تاريخ التصفح 29ماي2023.على الساعة 21.30

[125] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **مرجع سابق**، ص 4

- النموذج التدريجي:

ردا على النموذج الرشيد الذي طوره سيمون، اعتبر المختص في العلوم السياسية **تشارلز لندبلوم،** يقوم هذا النموذج في عملية صنع القرار، على أن السياسة العامة، ماهي في الحقيقة إلا استمرارية للنشاطات الحكومية السابقة، مع وجود بعض التعديلات التدريجية، وقد تزعم هذا الطرح **تشارلز لندبلوم** في مقالته الشهيرة: علم التخبط العشوائي، ويمسها كذلك **بالتدريجية المجزأة،** أي أن صانعي القرارات يفضلون تجزئة المشكلات، عند صياغة القرارات، لغرض التمكن من اختيار القرار، الذي يحقق في كل منها هامشا مطلوبا من الحل[126].

وهنا يقترح العالم **لندبلوم** بدلً من ذلك، صنع السياسات عبر تحسين تدريجي للمشاكل الاجتماعية، الملموسة في خط تصاعدي، والسيرفي خط واقعي، يراعي الظروف والعقبات لصنع السياسات العامة، كقيود الوقت، والموارد المالية، والبشرية، والطبيعية، لذلك فهو مستحيل النظر في عدد كبير من الخيارات، حيث يمكن لخيارات قليلة التطبيق كسياسات سواء من الناحية السياسية، أو الاقتصادية، لذلك لابدا من اعتماد مبدأ التدرج في التطبيق حيث تُطبَّق على عدد من دورات السياسات المتكررة [127].

أن صنع القرار الرشيد هو هدف مثالي ،لا يمكن تحقيقه، **وهو ما ينطبق على معظم مشاكل السياسات العامة، وهما :**

أ- الاتفاق على الأهداف.

ب- والمعرفة الكافية لتوقع تبعات بدائل السياسات ونتائجها بدقة[128].

عموما، يرفض العديد من الخبراء في الإدارة العامة، الحركة البطيئة لهذا النموذج كما يدافع آخرون عنه، وعلى أنه نموذج واقعي وعملي.

---

[126] أوشن سمية، **مرجع سابق،** ص3.

[127] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **مرجع سابق،** ص 4

[128] **المرجع نفسه،** ص 4

-كما يقوم هذا النموذج على، افتراضات غير صالحة عمليا، وأنه ما من اختلال كبير في توازن القوى بين أصحاب المصلحة المعنيين.

4- النموذج المؤسسي:

يقوم هذا النموذج على فكرة، أن الأنشطة السياسية، تمحور من خلال المؤسسات الرسمية في الدولة، من: السلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، فهذه المؤسسات هي التي تتخذ القرارات، وتصنع السياسة العامة، وهي التي تضفي عليها طابع الشرعية، والعمومية والاجبار[129].

فالمؤسسات السياسية هي التي تحدد السياسات العامة، فيما تطبّق الحكومة هذه السياسات، وهنا، يصبح استخدام القوة في تطبيق السياسات حكرًا على الدولة فقط، وهي نظرة تقليدية حول السياسات، تقوم على أدوار وواجبات مختلف الدوائر الحكومية، والأحكام الدستورية، والقانون الإداري والعام، والقرارات القضائية، والترتيبات الرسمية. ومنه هذه الاجراءات الرسمية تُعطي الشرعية إلى السياسات العامة، وهي رؤية من خلال الاقتراب البيروقراطي، في حين نحتاج الى عناصر تخص السياسات تكون عملية وقابلة للتنفيذ[130].

أماعن **نظرية المؤسسية الجديدة،** فتركز على السلوك الصادر من المشاركين في عملية صنع السياسة العامة، مع العلم انه لا يمكن الاستغناء عن دراسة المؤسسية التقليدية في التحليل السياسي، سواء من المؤسسة التشريعية، أو التنفيذية، أو القضائية، والانماط السلوكية هي المحددة للقواعد، او الهياكل، او الضوابط، ولها دور في صنع السياسات، بل هي انعكاس لمختلف جماعات المصالح[131].

---

[129] محمد بلغيث محمد الشهري، **"نظريات صنع السياسة العامة"، مدونة الرؤية**، ص1.**من موقع** : **https://mbmsa.blogspot.com** ، **تاريخ التصفح**:29ماي 2023. ، على الساعة 21.30 .

[130] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **مرجع سابق** ، ص 4

[131] جيمس أندرسون، **مرجع سابق**، ص39.

عموما، النموذج المؤسسي هو نموذج وصفي، يميل أن يتم استخدامه بشكلٍ تقليدي أكثر، يركّز على دور هذه المؤسسات ،من دون دراسة تأثيرها في السياسات العامة، لكنه يشكل وسيلةً لفهم الجهات المتنوعة المعنية، في تبني السياسات وتنفيذها[132].

5- نموذج النخبة:

وهو نموذج لا يعطي أهمية للجانب المؤسساتي في التحليل السياسات، بل يركز على افتراض، وجود خلل في توازن القوى، وأن النخبة هي التي تصنع السياسات العامة، فتحول الافراد من فئة الاكثرية الى فئة الاقلية النخبوية، التي لها تأثيرفي عملية رسم وصنع السياسة العامة، ثم توجه الى الهيئات التنفيذية، ليتلقاها افراد المجتمع[133]، وهي بمثابة التفضيلات لدى النخبة الحاكمة وأن افراد المجتمع لا يحددون السياسة العامة، من خلال مطالبهم وأفعالهم، وانما القلة الحاكمة أو البيروقراطية الحاكمة، وقد لخصها كل من ريجز وداي في كتابهما "**تجاهل الديمقراطية** "[134] .

كما يقسم هذا النموذج المجتمعات الى:

1- من يتمتعون بالسلطة وهم النخب.

2- ومن لا يتمتعون بها(عامة الناس).[135]

والسياسات العامة هي انعكاس لقيم الذين يمارسون السلطة، ومنه التغييرات في السياسات العامة هي تدريجية وليست ثورية، لأنها تعكس القيم المتغيرة للنخب، بدلً من مطالب الجماهير، الذين لهم تأثير غير مباشر في صنع السياسات.

- **نموذج الجماعة:** وفق هذا النموذج، يمكن تحديد ورصد ادوار، ومصالح مختلف الجماعات بالدولة، حيال السياسة العامة، في اطار صراعي، وتفاهما الجماعات المختلفة

---

[132] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **مرجع سابق**، ص 4

[133] محمد بلغيث محمد الشهري، **مرجع سابق**، ص3.

[134] جيمس أندرسون، **مرجع سابق**، ص35.

[135] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **مرجع سابق**، ص5

وتفاعلها مع الحكومة لإيصال مطالبها[136] ، ومنه تُعتبر السياسات العامة ناتجة عن الجماعات، التي تمارس القوة والضغط ،للتأثير في السلطة التشريعية، مع أن القوى الخارجية قد تمارس الضغط أيضًا، ويُنظَر إلى الجماعة على أنها الوسيط بين الفرد والحكومة فلايؤدي الفرد دورًا مهما في ميدان السياسة، إلاعندما يتصرف بالنيابة عن مصالح الجماعة[137].

فالسياسة العامة هي تعادل أو توازن، تتوصل اليه الجماعات عبر كفاحها في موقف ما لضمان مصالحها أو التعبير عن ارادتها.

تقوم هذه النظرية على افتراض وجود تفاعل وكفاح بين الجماعات، كأساس للحياة السياسية، والجماعة هي تجمع افراد، تربطهم مصالح أومشاعر موحدة، فيتم طرح هذه المطالب امام مختلف الجماعات المصلحية، أمام المؤسسات الحكومية، أو النظام السياسي لذا فالسياسة العامة تعكس مصالح الجماعات، ومع تغير مواقع الجماعات، وتبدل وضعها ونفوذها، فان السياسات العامة تتغير لصالح هذه الجماعات، أو على حساب أخرى.[138].

كما قد تعني الجماعات في هذا السياق: الفرق المختصة، وجماعات الضغط، ومناصري قضية ما، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، أو المنظمات غيرالحكومية، وهنا، تغدو مهمة النظام السياسي هي تحقيق التوازن في المصالح، ووضع القواعد ،وإعداد التسويات وتنفيذها، أما النفوذ فتحددها قيادة الجماعة، وثروتها المالية، وقوتها التنظيمية، وإمكانية وصولها إلى صانعي القرار، وأثناء عملية المساومة، والأخذ والرد، يستجيب صانعو السياسات العامة إلى هذه الضغوطات، حول جملة المطالب المتنافس حولها.

---

[136] محمد علي حمود ، **تحليل السياسات العامة وصفات ومهارات المحلل السياسي الناجح** ، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية** العدد37 كلية القانون والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة كركوك، 2021.ص ص284-285.

[137] برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **مرجع سابق**، ص5 .

[138] جيمس أندرسون، **مرجع سابق**، ص34.

عموما، هناك العديد من نماذج تحليل السياسات العامة، و المصممة للمساعدة في فهم كيفية صنع السياسات، كما يجدر الاشارة الى أنه لا يوجد نموذج وحيد، يعكس فعلاً عملية صنع السياسات .الا أنها تؤخذ في الحسبان في تحليل السياسات.[139]

الإطار العام لرسم وتكوين السياسة العامة في الجزائر

-أولا : صنع السياسة العامة في الجزائر:

ان نجاح السياسات العامة، من حيث الرسم ،والتنفيذ ،والتقييم ،هي نتاج أداء مؤسسات النظام السياسي، ونجاحها في تحقيق أهدافها، ومعالجة المشكلات، وتجسيد متطلبات المصلحة العامة، فاستقلالية السلطة التشريعية، كمؤسسه رسمية ،لها دور كبير في ممارسة دور تخطيط ورسم السياسة العامة، إضافة الى دور الرقابة، والتقييم، لعمل السلطة التنفيذية وأجهزتها الإدارية في تنفيذ السياسات العامة[140].

ان عملية رسم السياسة العامة في الجزائر، يشرف على رسمها فواعل رسمية وأخرى غير رسمية، **وذلك كمايلي:**

1-الفواعل الرسمية لصنع السياسة العامة في الجزائر:

تتمثل الفواعل الرسمية لصنع السياسة العامة في الجزائر في كل من:

- السلطة التنفيذية -رئيس الجمهورية و الحكومة.
- السلطة التشريعية-البرلمان الجزائري بغرفتيه-.
- السلطة القضائية، ولكل فاعل دور هام في العملية السياسية.

1-السلطة التنفيذية وتتمثل في:

لقد نصت أغلب الدساتير الجزائرية 1976 و1989 و1996 و2021 كلها، على مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية، حيث يمارس كل من رئيس الجمهورية، و رئيس الحكومة، مهامها لذلك تكتسي دورا هاما في رسم وصنع السياسات العامة للدولة.

---

[139] د برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **مرجع سابق**، ص ص4-5

[140] رزيق نفيسة، **"**صنع السياسة العامة في الجزائر بين استمرارية هيمنة السلطة التنفيذية وهامش تدخل السلطة التشريعية **"**، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، العدد: 02 ديسمبر2021، ص 798.

الفرع الأول : دور رئيس الجمهورية في رسم السياسة العامة.

يلعب رئيس الجمهورية دورا هاما في رسم السياسة الداخلية والخارجية للدولة، وذلك كما يلي:

أ- السياسة الداخلية: تتمثل أدواره في مايلي:

- يسهر على الحفاظ على وحدة الأمة، وتحقيق الانسجام، والتناسق بين مؤسسات الدولة.

-كما لرئيس الجمهورية العديد من الصلاحيات، التي تساهم في ابراز دوره بقوة في رسم السياسة العامة للدولة، كونه يتراس مجلس الوزراء، وله حق مناقشة القضايا، وسن العديد من القوانين الحساسة، المرتبطة بمصالح الدولة وأمنها[141].

كما يمكن لرئيس الجمهورية التشاور مع رئيس الحكومة، على تحديد جدول أعمال الحكومة ليكلف بعدها الأمين العام للحكومة، بتحضيره لرسم السياسة العامة للدولة، **وهنا تتوسع صلاحياته في مايلي:**

تعيين الحكومة ورئيسها: وتتكون الحكومة من الوزير الاول، الذي يختاره ويعينه ومن الوزراء، الذين يقترحهم الوزيرالاول نظريا، ويتم تعيينهم من طرف رئيس الجمهورية رسميا[142].

-تحديد السياسات العامة للدولة.

-اتخاذ القرارات الهامة الملزمة للحكومة.

-دراسة الموافقة على مشاريع النصوص ذات الطابع التشريعي، أو ذات الطابع التنظيمي.

---

[141] ضميري عزيزة ،
الفواعل السياسية و دورها فيصنع السياسة العامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص :التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2007_2008،ص ص.98-104

[142] زروقي مرزاقة ، "صلاحيات رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري من خلال التعديل الدستوري 2020في حالات العادية " ، **مجلة الناقد للدراسات السياسية** ، العدد01، جامعة المسيلة، سنة 2022، ص215.

وبعد ان تضبط الحكومة السياسة العامة وبرنامجها، تعرض على مجلس الحكومة، ثم مجلس الوزراء، ويجب ان تكون سياسة الحكومة موافقة لسياسة رئيس الجمهورية، الذي له صلاحية مراقبة صنع السياسة العامة، والاشراف عليها وكذا قيادتها[143].

ب-السياسة الخارجية : تتمثل أدوار رئيس الجمهورية في مايلي:

- الاشراف على تسييرالشؤون الخارجية والعلاقات الدولية، وصنع القرار السياسي الخارجي.
- يتولى تعيين سفراء الجمهورية، و المبعوثين الدبلوماسيين إلى الخارج، و انهاء مهامهم.
-يستلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب، كما يبرم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ويوقع عليها. وبعد عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدولة، يوجه بيان السياسة الخارجية الى مراكز وادارات التنفيذ من: وزارات الخارجية، والقنصليات في الدول الاجنبية[144].

كما يجدر الاشارة الى، أن مشاريع القوانين المتضمنة الموافقة على الاتفاقيات، أو المعاهدات المقدمة إلى المجلس الشعبي الوطني، من قبل رئيس الجمهورية، تتم مناقشتها و التصويت على موادها دون أي تفصيل، أو إدخال أي تعديل عليها، ويتم التصويت بالموافقة أو الرفض أو التأجيل، و في الحالتين الأخيرتين، لابد من التعليل والتبرير، لأن ذلك يسمح بإعادة النظر في المشاريع المقدمة، بعد اكتشاف مواطن الضعف و الخلل فيها[145].

-متابعة و تقييم السياسات العامة في الجزائر:

يشرف رئيس الجمهورية على متابعة وتقييم مختلف السياسات، من خلال تقارير اللجان المختلفة، بل ويشرف في عدة حالات على متابعة التنفيذ الميداني، من خلال الزيارات الميدانية.

الفرع الثاني : دور الحكومة في رسم السياسة العامة.

تعتبر الحكومة الطرف الثاني في السلطة التنفيذية في الجزائر، ورئيس الحكومة معين من طرف رئيس الجمهورية، وهو الذي ينهي مهامه، كما له دور هام في رسم وصنع السياسة العامة في الجزائر، **وذلك كمايلي:**

---

[143] ضميري عزيزة، **مرجع سابق**، ص ص.98-104.
[144] **المرجع نفسه**، ص ص.98-104.
[145] ضميري عزيزة، **مرجع سابق**، ص ص.98-104

-يعتبر رئيس الحكومة رئيسا تنفيذيا، ومنسقا تنفيذيا للسلطة التنفيذية، بل هو المسؤول الاول عن تنفيذها.

-يعتبر المسؤول الاول عن تنفيذ السياسات العامة، امام رئيس الجمهورية.

-يعد منفذ البرامج والمشاريع، والاوامر العليا.

- يعد الموقع على المراسيم التنفيذية.

ان للحكومة في الجزائر دور هام، في رسم وصنع السياسات العامة، حيث يتكفل الوزيرالأول من خلال صلاحياته ،بتوزيع المهام على أعضاء الحكومة، وضمان السير الحسن للإدارة العمومية، والسهر على تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.[146].

2- دورالسلطة التشريعية في رسم وصنع السياسة العامة للدولة:

تعتبر المؤسسة التشريعية من أهم مؤسسات رسم السياسة العامة، باعتبارها تشرف على عملية سن القوانين والسياسات، وكذا نظرا لوجود مكانة لرئيس الجمهورية، ومؤسسة البرلمان.

يعتبر البرلمان هو الطرف المنوط بتحمل مسئولية تمرير التشريعات، والميزانيات اللازمة لتنفيذ السياسات العامة، وكذا مراقبة مدى تنفيذ الحكومة للسياسة العامة، كما يساهم في اثراء النقاش، مع ضمان تضمين البعد الاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي، فى أي سياسة، حيث يساهم في صنع السياسات العامة، التي تقوم "الحكومة" بتنفيذها. **انطلاقا مما سبق يمكن ابراز أهم أدواره المختلفة كمايلي[147]:**

-يشرف البرلمان بغرفتيه على مايلي:

-مناقشة مقترحات السياسة العامة، وأهم قضاياها (الدور التشريعي).

- الرقابة على تنفيذالسياسة العامة،والوقوف على أداء الحكومة، ومحاسبتها (الدور الرقابي).

- مناقشة قضايا الميزانية المالية والموافقة عليها(الدور المالي).

---

[146] اوبعيش هجيرة، **مرجع سابق**، ص333.

[147] زوامبية عبد النور، **"دور السلطة التشريعية في صنع السياسة العامة في الجزائر"**، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**، العدد 03 ،السنة 2010 ، ص215.

1-الدورالتشريعي:

وهـي وظيفـة أي برلمـان مـن اجـل المسـاهمة فـي عمليـة صـنع السياسـة العامـة، ففـي الجزائر وفي اطار تقوية الدور التشريعي للبرلمان، منح التعديل الدستوري لسنة2016 حق المبادرة بالتشريع للمجلس الشعبي الوطني، بشرط يتجاوز عدد النواب مقترحي التشريع أكثر من20نائبا، لكلا الغرفتين كما عزز التعديل الدستوري لعام 2020 موقع السلطة التشريعية بمنحه كافة الصلاحيات، وتفعيل آليات التشريع لنواب البرلمان[148].

2- الدور الرقابي للبرلمان:

ساهم البرلمان في صنع السياسة العامة، من خلال الرقابة على الأعمال، وله في ذلك آليات، تمكنه من مراقبة مدى تقيد وتنفيذ الحكومة للتشريع، باعتباره الأداة القانونية لتنفيذ سياساتها وبرامجها الموافق عليها، حيث ينص التعديل الدستوري لسنة2016، على تقوية الدور الرقابي للبرلمان، من خلال اعتماد صيغة الوجوب، لإلزام الحكومة بضرورة تقديم بيان عن السياسة العامة للمجلس الشعبي الوطني، ما يمكن البرلمان من الاضطلاع بمهامه الرقابية، ومتابعة مدى التزام الحكومة بتنفيذ مخطط اختصاص رقابة السلطة التنفيذية[149]، حسب ما أقرته أحكام المادة 113 من تعديل سنة 2016 ، والمادة 115 من تعديل 2020، التي تنص على": يراقب البرلمان عمل الحكومة".[150] .

وكذا توفير كل الصلاحيات وتفعيل آليات الرقابة لنواب البرلمان، لاسيما فيما يخص مراقبة عمل الحكومة طبقا لأحكام المادة 115، إلى جانب أحكام المواد 157 ، 158 ، 160 بالإضافة إلى المادة 161.

يمكن للبرلمان اعاقة ارادة المجلس الشعبي الوطني كأحد غرفتيه، من خلال معارضته لمقترحاته، كحق يمتلكه مجلس الامة، أي الغرفة الثانية، ويصادق عليه بالأغلبية 3/4 من

---

[148]رزيق نفيسة، **مرجع سابق**، ص 798.
[149]رزيق نفيسة **مرجع سابق**، ص798.
[150]**المرجع نفسه**، ص798.

اعضائه، وفي حالة عدم الترجيح كفة اية غرفة، تشكل لجنة جديدة تسمى باللجنة المتساوية الأعضاء، تتكون من كلا المجلسين[151] .كما تستدعى الحكومة اللجنة المتساوية الاعضاء، بهدف إقتراح نص يتعلق بالأحكام محل الخلاف، ثم تصادق عليه الحكومة من الغرفتين، ومع استمرارالخلاف، يسحب النص و بالتالي يكون مجلس الأمة هو السبب الفعلي لسحب النص، لذا فان مجلس الأمة وسيلة قانونية و شرعية، تمثل معارضة أي نشاط، أو إرادة الغرفة الأولى، وهذا يحقق أهداف السلطة التنفيذية، لإعتباره مجلس يتضمن تعيين الثلث الرئاسي من طرف رئيس الجمهورية.

تقوم الحكومة بعد تعيينها بعرض برنامجها على المجلس الشعبي الوطني، في غضون 45 يوم من تعيينها، فيقوم بمناقشة عامة، وفتح المجال لتقديم الإقتراحات والتعديلات، ثم يعرض للتصويت بعد تكييفه، على ضوء ما تقدم به النواب من اقتراحات، و عدم موافقتهم عليه، وفي حالة رفض النواب الثقة لحكومة تضطر هذه الاخيرة الى الاستقالة[152] ، و بعدها تعرضه الحكومة على مجلس الأمة دون مناقشة للاطلاع على البرنامج، و ذلك لمراقبة مجلس الأمة الحكومة، بالإضافة إلى المجلس الشعبي الوطني[153].

3- الدور المالي:

لقد أقر المشرع الدستوري للبرلمان الجزائري، صلاحية التشريع للبرلمان في المجال المالي من خلال التشريع في القوانين المالية، عن طريق القوانين العضوية، التي تخضع لإجراءات

---

[151] زريق نفيسة، **مرجع سابق**، ص

[152] عبد الحق بن سعدي ، "دور السلطة التشريعية في صنع السياسة العامة من خلال اليات الرقابة البرمانية في كل من الجزائر والمغرب "،**مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية**، العدد11 ، جوان 2017،.ص227.

[153] ضميري عزيزة ، **مرجع سابق** ، ص ص.98-104

خاصة، بحيث يكون التصويت بالأغلبية المطلقة للنواب وأغلبية3/4 أعضاء مجلس الأمة بالإضافة إلى خضوعها للرقابة الإلزامية ،والمسبقة للمجلس الدستوري[154].

3- دور السلطة القضائية في رسم وصنع السياسة العامة في الجزائر:

تعمل السلطة القضائية على مهمة صياغة وتفسير النصوص التشريعية، ومدى مطابقة اللوائح والقوانين، والانظمة مع دستور الدولة، واصدارالاحكام في المخالفات، التي ترتكب بحق المواطنين من قبل الاجهزة الحكومية، ودورها في تحقيق العدالة، وتطبيق القانون، فهي تتدخل في العملية السياسية، من مقتضى الصلاحيات الممنوحة لها دستوريا، والاختصاصات حيث هناك المحكمة العليا والقضاء الاداري، ومجلس الدولة لإبراز مدى حجم مساهمة السلطة القضائية في عملية رسم السياسة العامة، واليات العمل وتعد رقابة القضاء أداة فعالة على التصرفات التي تقوم بها الأجهزة الحكومية في رسم السياسات العامة أو تنفيذها وكذا إزاء التعسف الإداري، وذلك بإلغاء القرارات الإدارية كالتعويض عن الأضرار التي نجمت عنها[155].

- ثانيا: تنفيذ السياسة العامة في الجزائر:

يمكن تبيان عملية تنفيذ السياسة العامة في الجزائر، من خلال تبيان أهم فواعلها واجراءات تنفيذها **من خلال مايلي:**

-فواعل تنفيذ السياسة العامة في الجزائر:

تشرف الحكومة الجزائرية على عملية تنفيذ مختلف السياسات، من خلال العديد من المؤسسات والأجهزة البيروقراطية ،بشقيها المركزي والمحلي، **حيث يمكن ابرازها كمايلي:**

أولا: الجهاز الإداري:

---

[154] زريق نفيسة، **مرجع سابق**، ص800.

[155] قاسم علي حاج ، سالمي العيفة، **"دور الاختصاصات الاستشارية لمجلس الدولة في صنع السياسة العامة في الجزائر"** ، **مجلة الدراسات الحقوقية**، العدد 03، سبتمبر2020 ، ص296

بمقتضى دستور1989، أصبحت عملية رسم أوتنفيذ السياسات، تتميز بالطابع اللامركزي للادارة، وبذلك أصبحت تتم على المستوى المركزي واللامركزي، وجاءت ضرورة تنازل الدولة عن بعض الصلاحيات، بسبب تزايد الأعباء عليها.

لقد **حددت الإدارة المركزية بالدستور الجزائري في المؤسسات التالية:** رئاسة الدولة، الحكومة والهيئات الاستشارية.

1-رئاسة الدولة : يتمتع رئيس الدولة بصلاحيات واسعة، يخولها له الدستور من أهمها التعيين في الوظائف والمهام الحيوية، التشريع بأوامر، وإعلان حالة الحرب والحصاروغيرها.

2-الحكومة : أما الحكومة، فتضم الوزير الأول والطاقم الوزاري، حيث يتكفل الوزيرالأول بالسيرالحسن للإدارة العمومية وتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية[156].

3-الهيئات الاستشارية: تسهر المؤسسات الاستشارية على تقديم المشورة، ومنها:

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: الذي يشرف على الحوار والتشاور والاقتراح والاستشراف والتحليل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يوضع لدى رئيس الجمهورية. وهو كذلك مستشار الحكومة. بالاضافة الى .مجلس المحاسبة، المجلس الأعلى للشباب، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته[157].

أما الإدارة اللامركزية فتتمثل في:

1-**الولاية** :هي الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية، والذمة الماليةالمستقلة، تسهرعلى عملية تنفيذ السياسة العامة.

في هذا المجال، تساهم الولاية على إدارة وتهيئة الإقليم، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية.

- حماية البيئة ورفع المستوى المعيشي للمواطن.

لها هيئتان هما: المجلس الشعبي الولائي والوالي.

---

[156] أوبعيش هجيرة، **مرجع سابق** ، ص 346.

[157]الهيئات الاستشارية والمؤسسات التابعة للرئاسة.**من موقع** :https://www.el-mouradia.dz/

2-**البلدية:** وهي القاعدة الإقليمية اللامركزية ،تساهم في تسيير الشؤون العمومية،.في كل المجالات، **حيث تشرف على مايلي:**

– إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية ،والاجتماعية ،والثقافية ،والأمن، وكذا الحفاظ على المستوى المعيشي للمواطن وتحسينه[158].

-كيفية تنفيذ السياسة العامة في الجزائر:

في هذا المجال، لابد من ربط الاطار النظري والقانوني للسياسة العامة بالجانب التطبيقي لتتضح كيفية تنفيذ السياسة العامة، **وذلك من خلال مايلي:**

أ-ضرورة معرفة المسؤولين بعملية التنفيذ، وإلمامهم بها، اذ يجب أن تكون واضحة، ودقيقة ذات اهداف محددة.

ب- اعتماد متغير الاتصال في تنفيذ السياسة العامة، في شرح ونقل حيثيات السياسة العامة ومدى اهميتها الى المجتمع.

ج- العمل على تناسق أوامر التنفيذ.

د- ربط القوانين بالواقع ،لتجنب الاختلالات التي تنتج أثناء عملية الممارسة، مما ينتج عنه اختلال في تأدية الوظائف، والمهام المنوطة بالجهاز الإداري.

هـ- الاستثمار في المورد البشري، من خلل استقطاب اليد العاملة المؤهلة، وكذا تنميتها وتدريبها، وكذا تحيين الكفاءات مع التغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية[159].

و- الاهتمام بمستويات التنظيم الإداري في الجزائر، من خلل التركيز على اللامركزية الإدارية، وتوسيع صلاحيات الإدارة المحلية.

ك-الاستعانة بالخبراء والمختصين، لتكييف النماذج التنموية الغربية، مع خصوصية الإدارة في الجزائر.

---

[158] أوبعيش هجيرة، **مرجع سابق**، ص347

[159] **المرجع نفسه** ، ص ص 355-356

ثالثا : تقييم أثار ونتائج السياسة العامة في الجزائر:

تتنوع الجهات التي يمكن أن تشارك في عملية تقييم السياسة العامة، من **جهات رسمية وأخرى غيررسمية، كمايلي:**

أ –الجهات الرسمية:

تتولى عملية التقييم مجموعة من الأجهزة الرسمية، منها:

1–**المجالس البرلمانية:** تتولى المجالس البرلمانية عموما مهمة الرقابة، وتقييم البرامج والمشاريع، التي ترسمها وتنفذها الحكومة، حيث تصادق عليها. اذ يقترن مبدأ الرقابة السياسية بالبرلمان، وذلك وفق آليات، تمكنه من أداء مهامه الدستورية ، فالبرلمانات المعاصرة أضافت متغيرالتقييم كعملية سياسية، تقوم على أسس ومعايير علمية، الا أنه في البرلمان الجزائري، اقتصر دوره التقييمي على المصادقة على سياسات الحكومة، واقتصرت عملية التقييم على السلطة التنفيذية.

2–**الإدارات التنفيذية:** تقوم الإدارات التنفيذية من: الوزارات، والهيئات، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، على إجراء العمليات الرقابية، وتقييم البرامج والمشاريع، التي تتولى عملية تنفيذها بنفسها، كما تسهر على مقارنة مدى تطبيق السياسات والمخططات بغرض اجراء مختلف التصحيحات.

3–**دورالهيئات الاستشارية في عملية التقييم:**

انطلاقا من اعتبار الاستشارة من أهم العمليات الحيوية للنظام السياسي، بكونها صادرة عن ذوي الخبرات، يمكن ابراز دورالهيئات الاستشارية في الجزائر، لكل من: مجلس المحاسبة، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **كمايلي:**

أ– دورمجلس المحاسبة:

يتمتع مجلس المحاسبة بالاستقلالية ،ويكلف بالرقابة البعدية لأموال الدولة، والجماعات الإقليميّة، والمرافق العموميّة، وكذلك رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة.

–يسهر على تطوير مبادئ الحكم الراشد، والشفافية في التسيير المالي العمومي.

–يعدّ التقرير السنوي الذي يرفعه إلى رئيس الجمهوريّة، وإلى رئيس مجلس الأمة، ورئيس المجلس الشعبي الوطني، والوزير الأول.

كما لمجلس المحاسبة العديد من الصلاحيات من أهمها:

– **التحقق والتقييم** :حيث يقوم بالتحقق من شروط استخدام المواردوالوسائل المادية، والأموال العمومية، على مستوى الهيئات الخاضعة لرقابته ويقيم طرق تسييرها.

– **التعزيز والترقية : ويكون ذلك من خلال:**

– التشجيع على الاستخدام الفعال للموارد، والوسائل المادية العمومية.

– ضمان الشفافية في تقديم الحسابات، وتسيير المال العام.

– المشاركة في الوقاية ومكافحة الاحتيال، والممارسات غير القانونية وغير الشرعية[160].

انطلاقا من هذه الصلاحيات، يمكن للمجلس المساهمة في تحسين المنظومة التشريعية والتنظيمية ،من خلال اقتراح القوانين وتشرع القوانين، في كل المسائل، والقضايا المتعلقة بالمالية العمومية[161].

–ب– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي :

يسهر بصفة عامة على تمثيل مختلف شرائح المجتمع، **من أبرز مهامه مايلي:**

– ضمان استمرارية الحوارالاجتماعي والاقتصادي بين مختلف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، للوصول الى اتفاق حول إعداد الاقتراحات ذات المصلحة العامة، وعلاقتها بمسألة النمو الاقتصادي، لتحقيق الديمقراطية التشاركية.

– تنوير السياسات العمومية في كل مسألة عالقة بالنمو الاقتصادي والاجتماعي .

–يدرس مختلف قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد اخطاره من قبل رئاسة الجمهورية والحكومة، لتقديم توصيات واقتراحات بشأنها.

---

[160] أوبعيش هجيرة، **مرجع سابق ،** ص 333.

[161] **المرجع نفسه،** ص353

ب-الجهات غير الرسمية : وتبرز من خلال:

2- وسائل الإعلام والاتصال: حيث تساهم في نشر المعرفة والتوعية، و في تشكيل الرأي العام وتوجيهه، فضلا عن دورها في نشر كافة أعمال الحكومة، والآراء المختلفة حول السياسات المنتهجة.

3-الأحزاب والنخب السياسة وجماعات الضغط: تبرزكعامل تقييم من خلال: تمثيلها في المؤسسات السياسية المنتخبة، والتي تعبر عن مطالب واهتمامات المواطنين، وكذا مشاركتها في تقييمها للبرامج والمشاريع، والضغط على الحكومة[162].

4-المواطن: يعد المواطن عاملا هاما في الدول الغربية، من ناحية تقييم سياسات الدولة نظرا لارتباطه بعامل الاستقرار السياسي والاجتماعي بالدولة، اذ له القدرة على الحكم على مدى نجاح أو فشل سياسة معينة[163].

عموما، أثناء عملية التقييم ينبغي مراعاة اعتماد الأسلوب العلمي، والموضوعي والابتعاد عن الانحياز ،وذلك باستخدام الأساليب الكمية والكيفية في عملية التقييم، مع ضرورة اقتراح الحلول لمختلف الانحرافات، وتفسير درجات التباين الممكنة، ومدى تحقيق السياسة العامة لأغراضها وأهدافها.

حالات تطبيقية عن السياسات العامة في الجزائر: التعليم – الصحة-الإسكان –العمالة-

أولا- السياسة التعليمية الجديدة في الجزائر:

أ- الظروف المؤدية للإصلاحات بقطاع التربية والتعليم بالجزائر:

منذ السنوات الأولى للاستقلال، أولت الجزائراهتماما كبيرا، بتطويروترقية قطاع التربية والتعليم، سواء من حيث توفيرالإمكانيات المادية والبشرية، أوفي تبني إصلاحات جديدة

---

[162] أحمد خميس أحمد ، مصطفى أحمد فؤاد، **"دور الاحزاب السياسية في صنع السياسات العامة "**، المركز الديمقراطي العربي، 22ماي 2022 ، ص1 من موقع:ehttps://democraticac.de، **تاريخ التصفح**: 30ماي 2023. .

[163] **المرجع نفسه**، ص352

بغرض بناء منظومة تربوية، تتوافق مع التغيرات، التي يشهدها العالم اليوم، خاصة في ظل التطور التكنولوجي والعلمي[164].

لقد ارتفع العدد الإجمالي للمتمدرسين في الجزائر، بأكثر من عشرة أضعاف منذ 1962 ليبلغ أزيد من 10 ملايين تلميذ عند الدخول المدرسي 2021– 2022، كما بلغ من جهته تعداد منتسبي القطاع، حوالي أكثر من 816 ألف موظف، بين أساتذة، وعمال إداريين ومهنيين، وقد تجاوزعدد الأساتذة 510 ألف، موزعين على الأطوارالتعليمية الثلاث، حيث يقدر العدد الإجمالي للمؤسسات التربوية ب 28.585 مؤسسة، منها 20.100 مؤسسة في الابتدائي، و5657 في المتوسط، و2678 في الثانوي[165].

كما تولي الدولة أيضا اهتماما لمرافق الدعم، لما لها من دورفي تحسين المردود المدرسي للتلميذ، والأداء البيداغوجي للأستاذ، حيث يبلغ إجمالي الحظيرة الوطنية لمرافق الدعم 15.748 مطعم مدرسي، هذا ويعد قطاع النقل المدرسي 15.663 حافلة.

كما عرف عام2022 إدماج 32.753 تلميذ وتلميذة من ذوي الاحتياجات الخاصة (المكفوفين) ، وقد استفادت أيضا هذه الفئة من إصدار كتب علمية جديدة مكتوبة بالبراي وهي سابقة في العالم العربي وإفريقيا، ماسيمكن هؤلاء من الدراسة في الشعب العلمية ومواصلة الدراسات العليا في الجامعة، كما يجدر الاشارة الى، أن الجزائر مازالت تحتفظ بمبدأ مجانية التعليم للجميع منذ الاستقلال، من أجل بناء منظومة تربوية، تعتبركمحرك حقيقي للتغيير والتقدم الشامل[166].

انطلاقا مما سبق، وفي اطار تبيان السياسة العامة للتعليم، يمكن توضيح أهم أسباب تبني اصلاحات جديدة في قطاع التربية والتعليم بالجزائر، **حيث يمكن توضيح ذلك كمايلي:**

---

[164] **"جهود متواصلة و إصلاحات شاملة من أجل منظومة تربوية مواكبة للتطور والعولمة"**، 23 اوت 2022، ص1.
من موقع : https://www.aps.dz/ar/algerie، **تاريخ التصفح :**2023./02/05 على الساعة 12.15**.**

[165] **"جهود متواصلة و إصلاحات شاملة من أجل منظومة تربوية مواكبة للتطور والعولمة"، مرجع سابق،** ص3.

[166] **جهود متواصلة و إصلاحات شاملة من أجل منظومة تربوية مواكبة للتطور والعولمة"، مرجع سابق،** ص3.

– نظرا لكثرة البرامج والمناهج، وخاصة في الطور الابتدائي، لابد من العودة إلى النظام القديم والدراسة لمدة 6 سنوات، حيث أن 30% من تلاميذ السنة الاولى متوسط قبل سنة 2019 يعيدون السنة، وهو تحصيل علمي فاشل وأن 20 % من تلاميذ السنة الأولى ثانوي يعيدون السنة، فضلا عن، ارتفاع عدد الراسبين سنويا بأكثر من 600 ألف تلميذ سنويا يتجهون نحو الانحراف والسرقة، مما يشكل خطرا يمس الأمن الاجتماعي للدولة[167].

–ضرورة الاهتمام بالمطالب الاجتماعية والمهنية، لتحقيق التحصيل البيداغوجي للأستاذ.

–غياب تكوين الأساتذة قبل مباشرة تعيينهم في المؤسسات، وتكثيف الندوات التربوية والملتقيات الخاصة بـ والتكوين في أثناء الخدمة؛ فهناك، بحسبه، عدة معوقات تقف حجر عثرة أمام جودة التعليم.

– نقص الهياكل الذي أفرز الاكتظاظ في الأقسام، بسبب الانفجار السكاني، ومباشرة تعيين خريجي الجامعات، الذين لم يخضعوا للتكوين القبلي، فضلا عن، مخلفات التدهور الدراسي بسبب أزمة كورونا.[168]

ب–ملامح السياسة التعليمية في الجزائر وتوجهاتها الجديدة:

وفي اطار الحديث عن السياسة التعليمية في الجزائر، فان الحكومة اعتمدت في مخطط عملها، حيث عمدت وزارة التربية الوطنية، الى تنفيذ العديد من الإصلاحات في سبيل تحقيق منظومة نوعية وذات مردودية، وهذا من خلال تبني عدة إجراءات ستبدأ في وضعها حيز التنفيذ منذ عام 2022–2023، كاستراتيجية تعكس توجهات جديدة للمنظومة التربوية، اذ تركز على خمسة محاوررئيسية، من أجل **تحسين نوعية المنظومة التربية والبحث العلمي، تتمثل في مايلي:**

---

[167] هند دلالي، **"التعليم في الجزائر... منظومة "تعاني" وتنتظر إصلاحات جذرية"**، 29مارس**1**2021 ، ص3. **من موقع:** https://elikhbaria.dz ، تاريخ التصفح :2023/02/05،على الساعة 14.45

[168] هند دلالي ،**"التعليم في الجزائر... منظومة "تعاني" وتنتظر إصلاحات جذرية" ، مرجع سابق،** ص 3.

1-إصلاح البيداغوجيا، من خلال عصرنة البرامج البيداغوجية، وجعلها ذات جودة ومردودية.

2- إصلاح منظومة التقييم، والتقدم، والتوجيه.

3- **تحسين جودة التأطير:** تحسين حوكمة المنظومة التربوية من خلال: العمل على تحسين المناهج، وتوفير الظروف الملائمة للتمدرس[169].

تبرز علاقة جماعات المصالح بالسّياسات العامة التعليمية، من خلال ثلاث عناصر هامة هي: صنع السياسات –التنفيذ – الرقابة، حّيث أدت الحركات الجمعوّية وظّيفة إّيجابّية في تحقيّق الاستقرار، بالاضافة الى الدور التعبوي الذي تؤديه، كما ساهمت النقابات في ايصال مطالب الاساتذة، لمنظومة التربية والتعليم[170].

4-السهر على تكوين المعلمين، وإعادة النظر في القانون الخاص بالأستاذ،[171]وفي هذا الصدد، فان الجزائر تكثف جهودها على العمل مع الشركاء الاجتماعيين، بوضع اللمسات الأخيرة لمشروع القانون الأساسي الخاص بالأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية، بما يستجيب لتطلعات أفراد الجماعة التربوية، ويحسن من واقعهم المادي، والمعنوي، والمهني[172].

5-رقمنة قطاع التربية والتعليم.

انطلاقا من هذه الأسس الاستراتيجية، عملت الجزائر على العمل على الاهتمام ببعض المسائل، التي تخص المواد المدرسة للتلاميذ، منها ترقية مادة الرياضيات، واعتماد اللغة الإنجليزية منذ الطور الابتدائي، وفي هذا الاطار، واثناء اجتماع لمجلس الوزراء في 19 جوان 2022، تم التأكيد على اعتماد اللغة الإنجليزية، بدءا من الطور الابتدائي، وهذا بعد

---

[169]سامي سعد ،**"الدخول المدرسي 2023/2022.. إصلاحات ومستجدات جديدة ومشاريع في الأفق"** ، 23اوت2022 ص1. **من موقع :**https://elmaouid.dz ،**تاريخ التصفح : 2023/02/05 ، ص2.**

[170] حياة فرد ، **تقييم السياسة العامة التعليمية في الجزائر،** مذكرة ماجيستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والاداري، الجزائر، ص108.

[171]سامي سعد ، **مرجع سابق،** ص2.

[172] **المرجع نفسه،** ص1.

دراسة عميقة للخبراء والمختصين[173]، كما تم أيضا التأكيد على ضرورة إدماج الفن في التعليم الثانوي، وتدعيم ممارسة التربية الرياضية في الطور الابتدائي.

– يعطي القطاع أهمية لمادة الرياضيات، حيث يعمل على إعادة النظر في كيفيات توجيه التلاميذ نحو شعبتي الرياضيات، وتقني رياضي، في إطارمسعى ترقية هذه المادة بالغة الأهمية، والرفع من مستوى التلاميذ فيها، خصوصا، مع إنشاء مدرسة عليا للرياضيات ومدرسة عليا للذكاء الاصطناعي في 2021[174].

– التكفل بالتلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة[175]، حيث يهدف مخطط عمل الحكومة إلى تحقيق التنمية البشرية، وتعزيز الرأسمال البشري، وكذا تحسين الإطارالمعيشي للمواطن، مع الحرص على ضمان سياسة اجتماعية عادلة.

– كما طرحت مسألة ثقل محفظة التلميذ، لاستشارة واسعة بين الفاعلين في قطاع التربية للخروج بحلول للمسألة، وانهاء معاناة التلميذ.

– تحسين ظروف التمدرس، و النقل المدرسي، خصوصا في مناطق الظل.

– ضرورة توفير كافة الشروط لإنجاح مشروع استحداث بكالوريا الفنون، الذي يهدف إلى ضمان تكوين جيل جديد، من محترفي الفن في مختلف التخصصات[176]، وفي هذا الصدد تعمل الجزائرعلى تدعيم التعليم الثانوي العام، والتكنولوجي، ابتداء من الموسم الدراسي القادم باستحداث شعبة الفنون بخياراتها الأربعة (فنون تشكيلية، موسيقى، مسرح، سينما، سمعي بصري) ، مع إقرار ثانوية وطنية للفنون، يكون مقرها بالجزائر العاصمة[177].

– اعتماد اللوحات الرقمية، لما يربو عن 1600 مدرسة ابتدائية عبر الوطن.

---

[173] سامي سعد، **مرجع سابق**، ص1.
[174] **جهود متواصلة و إصلاحات شاملة من أجل منظومة تربوية مواكبة للتطور والعولمة"، مرجع سابق**، ص2.
[175] سامي سعد، **مرجع سابق**، ص1.
[176] **المرجع نفسه**، ص1.
[177] **المكان نفسه**، ص1.

في اطار محاولة لتحليل السياسة التعليمية في الجزائر، يمكن القول، أن الجزائر تسعى الى تحقيق **جملة من التوجهات الجديدة لقطاع التربية والتعليم، وذلك كما يلي:**

– السعي لإصلاح قطاع التربية والتعليم، وعصرنته لمواكبة التطور التكنولوجي للعالم، وكذا اعداد جيل مستعد لبناء دولة، اساسها التطور العلمي، والتقني، والتكنولوجي.

– مواكبة نظام العولمة في مجال التعليم العالي، والنهوض بالبحث العلمي، والتوجه نحو اعتماد اللغة الانجليزية كلغة للعلم.

-- مواكبة التطورات الداخلية والخارجية للدولة، كبيئة تتحكم في متغير التعليم، حيث قامت السلطات التربوية بإصلاحات جديدة، وتصحيح لوضعية التعليم وتعديله، فجاءت مناهج الجيل الأول، معتمدة المقاربة بالكفاءات منذ عام 2004/2003، ثم تطبيق مناهج الجيل الثاني بنفس المقاربة، لكن أكثر توسيعا منذ عام 2017/2016، لمواكبة مختلف متغيرات الاوضاع الداخلية والدولية.[178].

– السعي للاهتمام بقطاع التربية والتعليم، كأساس للتنمية البشرية وتطورالدول.

– تحقيق التنمية البشرية، وتعزيز الرأسمال البشري، وكذا تحسين الإطار المعيشي للمواطن مع الحرص على ضمان سياسة اجتماعية عادلة[179].

ثانيا–السياسة الصحية في الجزائر:

تعتبر السياسة العامة للصحة مجال حيوي BIOPOLITIQUE باعتبارها تتعلق بحياة المواطن وكذا ارتباطها بصحته التي لها ارتباط مباشر بمسألة استقرار وأمن الدولة فكلما تطورت في هذا المجال زاد الاستقرار السياسي للدولة[180].

–الوضعية الصحية في الجزائر:

---

[178] هند دلالي، **"التعليم في الجزائر... منظومة "تعاني" وتنتظر إصلاحات جذرية"، مرجع سابق**، ص2.

[179] هند دلالي، **مرجع سابق**، ص1.

[180] لقمان مغراوي، " صناعة السياسة في عالم متغير"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، العدد01 ، المدرسة العليا للعلوم السياسية ، الجزائر، 2014، ص1.

لقد تم في عام 2002، تغيير اسم وزارة الصحة والسكان الى اسم وزارة الصحة والسكان واصلاح المستشفيات، وهذا يندرج ضمن حركية الإصلاحات، التي تتبناها الجزائر كما تميزت سنة 2007، بمواصلة إصلاح النظام الصحي بالجزائر[181]، حيث أدخلت عدة اصلاحات عام 2008، حولت الخريطة الصحية الى توجه اخر، حيث تم تحويل المؤسسات الصحية الى مؤسسات عمومية استشفائية، ومؤسسات صحية جوارية، وتطبيق نظام التعاقد للعلاج في المستشفيات، كما تم انشاء65 مستشفى عام ومتخصص، و76 عيادة طبية متعددة الخدمات، و168 مركز صحي، و4مراكز لتصفية الدم، و168 وحدة خاصة بطب الاورام، وخلال الفترة الممتدة من 2015الى غاية 2022، والجزائر تسعى الى تطوير قطاع الصحة، وتنفق عليه العديد من المبالغ المالية، لترقيته خاصة بعد أزمة كورونا 2019[182].

-التوجهات الجديدة للسياسة الصحية في الجزائر:

عمدت الجزائر الى تطوير سياستها الصحية، أكثر من ذي قبل، بسبب انتشار أزمة كورونا الصحية، وما خلفته من وفيات، وتهديد للأمن الاجتماعي، مما أدى بالجزائر الى اعادة النظر في هذه السياسة، في اطار أكثر تطورا وتحكما في جانب الأمن الصحي، ووفقا **لتوجهات جديدة، وذلك كما يلي:**

-اعتماد مبدأ مجانية العلاج والصحة.

- إعادة النظر في القوانين الأساسية لكل الفئات المهنية، المشكلة لقطاع الصحة، وترقية وعصرنة الرعاية الاستشفائية، والخدمات الصحية، وفق نوعية موحدة، واستحداث نظام عمل داخلي للمستشفيات، يسمح بمتابعة إلكترونية للملفات الطبية، عبر كل مسارات علاج المريض، وتخفيفا للضغط على الأطباء.

---

[181] سليمان معضادي، "السياسة الصحية في الجزائرية في ظل جائحة كورونا كوفيد 2019 -د راسة تحليلية-" ، **مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية** ، المجلد :05، العدد:01، السنة 2022 ، ص ص 1598 -1599

[182] سليمان معضادي، **مرجع سابق**، ص 1600.

-خلق الأجواء المهنية والاجتماعية المثلى، ليمارسوا الأطباء وشبه الطبيين مهامهم في ارتياح نفسي، كتحفيز لهم.

- إعادة تأهيل مهني للأعوان شبه الطبيين، من خلال: دورات تكوينية، بهدف إدماجهم ضمن آلية الترقيات الإدارية والمهنية.

- التوجه نحو تخصيص المستشفيات لخلق أقطاب علاج، تساعد على تخفيف الضغط على المستشفيات وطنيا، والفصل بين التسييرالإداري والطبي.

- **إبرام عقود مع مستشفيات دولية متخصصة،** لإجراء العمليات الجراحية بالجزائر، كتوجه جديد للسياسة الصحية الجزائرية بعد أزمة كورونا2019[183].

-عقد اتفاقيات بين المؤسسات الاستشفائية ومؤسسات الصناعة الصيدلانية:

حرصا على توفير المستلزمات الطبية والاستشفائية للمريض، والتكفل به، لابد من العمل المشترك القائم بين وزارتي الصحة والصناعة الصيدلانية.

-الدعم المالي لقطاع الصحة:

لقد استفاد قطاع الصحة في اطار دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2023، من غلاف مالي يفوق 61 ملياردج، أي بزيادة تقدرب 14% مقارنة بعام2022، خصص للتكفل بمشاريع جديدة، وإعادة تقييم أخرى حيز التنفيذ، بالإضافة الى زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع، والمقدرة بأزيد من 76 ملياردج، حيث قال بأن مجموع هذه الاعتمادات "انتقل من 540 مليار دج إلى 616 مليار دج بعنوان سنة 2023"، حيث سيتم تخصيصها للتكفل بالأثر المالي الناجم عن إدماج المستفيدين، من جهاز المساعدة على الإدماج المهني والاجتماعي، لحاملي الشهادات، وكذا النفقات الناجمة عن استحداث 10 ولايات جديدة بالإضافة إلى، عملية تطهير ديون المؤسسات العمومية للصحة اتجاه الصيدلية المركزية

[183] **الرئيس تبون يأمر بإعادة النظر في القوانين الأساسية لكل الفئات المهنية لقطاع الصحة"**، 25ديسمبر2022، **من موقع:** https://www.aps.dz ، **تاريخ التصفح :** 2023/02/05، على الساعة 16.05.

للمستشفيات، ومعهد باستور الجزائر[184]، والتي قدرت ب 6 مليار دج لتسوية ديون المؤسسات الصحية اتجاه معهد باستور[185] .

كما تم في ذات الإطار، فتح 19000 منصب مالي إضافي، بعنوان سنة 2023، للتكفل الجزئي بمنتوج التكوين (أطباء أخصائيين، سلك شبه الطبي بمختلف الرتب، والسلك الإداري المتخصص في الصحة)، كما قدرت النفقات الموجهة لاقتناء الأدوية، والمواد الصيدلانية والمواد الأخرى الموجهة للطب الإنساني، والمستلزمات الطبية ب 100ملياردج، كما خصص مبلغ مالي لتسديد الديون المتعلقة بالأدوية، قدر بحوالي75 ملياردج.

-إعادة ترميم مراكز الصحة الجوارية بمناطق الظل، وتحسين الخدمة الصحية على مستواها وفي هذا المجال، تم رفع التجميد عن مشاريع إنجازالمستشفيات، ووضعها حيز الخدمة لتخفيف الضغط على المستشفيات الموجودة.

- **عصرنة المستشفيات:** ويتم ذلك بالعمل على رفع عدد الأطباء المختصين في الولايات الداخلية، وعصرنة المستشفيات، وذلك بتجهيزها بالأجهزة المتطورة، المستخدمة في الطب الحديث، وتوفير العيادات المتنقلة لسكان مناطق الجنوب الكبير[186].

- تحسين الخدمات الصحية:

- العمل على تسريع وتيرة إنجاز وتسليم المشاريع في الآجال المحددة، وخاصة تلك المتعلقة بمصالح الإستعجالات الطبية الجراحية، وضرورة تهيئة و تحسين المرافق الصحية بهدف توفير خدمات صحية راقية للمواطن.

-الحوار مع الشريك الاجتماعي لتطوير القطاع الصحي:

---

[184] **الرئيس تبون يأمر بإعادة النظر في القوانين الأساسية لكل الفئات المهنية لقطاع الصحة" ، مرجع سابق،** ص1.

[185] **"مشروع قانون المالية 2023: استفادة قطاع الصحة من غلاف مالي يفوق 61 مليار دج"، 06نوفمبر2022** ص1. **من موقع:** https://www.aps.dz ، **تاريخ التصفح** : 05فيفري2023 ، على الساعة **17.37**

[186] **"مشروع قانون المالية 2023: استفادة قطاع الصحة من غلاف مالي يفوق 61 مليار دج"، مرجع سابق،** ص1.

تفعيل دور الشريك الاجتماعي في بناء و تطوير المنظومة الصحية، من خلال الحوار والاستماع لانشغالات هذا الشريك، و مقترحاته وأخذها بعين الاعتبار، في سبيل تعزيز و ترقية الحوار بين الطرفين[187].

-**الرقمنة لقطاع الصحة والتكوين لموظفي القطاع:** ضرورة تأهيل وتكوين المورد البشري في قطاع الصحة، من خلال توفير التكوين المناسب لهم، ورقمنة مسارالعلاج للمريض، والعمل على توفير ظروف علاج جيدة.[188].

- دور الفواعل الرسمية في صنع السياسات العامة الصحية في الجزائر:

يشرف على عملية صنع السياسة الصحية في الجزائر، **جملة من الفواعل من أبرزها:**

أولا :دور المؤسسة التشريعية في صنع السياسة الصحية:

للسلطة التشريعية ثلاث وظائف رئيسة وهي: الوظيفة التشريعية، والوظيفة المالية، و الوظيفة الرقابية، فهي المخولة دستوريا لتشريع السياسات الصحية.

ثانيا: دورالمؤسسة التنفيذية: تضم الاف الأفراد العاملين في الأجهزة البيروقراطية الحكومية الممثلة بالمؤسسات، والهيئات، واللجان، والاجهزة الادارية المكلفة بعملية التنفيذ، كما لها دورها في رسم السياسات العامة.

- /1دور **رئيس الدولة:** يبرز دوره من خلال السهر على تنظيم الدولة ،وتطبيق سياسات عامة ،تتماشى و برنامجه، كما يتجلى دوره أيضا في ،إصدار القرارات لتنفيذ برنامجه في كل القطاعات، بما فيها قطاع الصحة.

- /2**الوزير الاول** :وهو نائب رئيس الجمهورية، و هو ثاني سلطة تنفيذية في البلاد، يقوم بإعداد بيان السياسة العامة، الذي يضم كل السياسيات العامة القطاعية، بما فيها كل ما يتعلق بالصحة ،ويكلف كل وزير بالسهر على تطبيق برنامج ريس الجمهورية.

---

[187] **"بن بوزيد يدعو إلى تسريع وتيرة إنجاز وتسليم مشاريع قطاع الصحة"**، 18 افريل2022، ص1.**من موقع** : https://www.aps.dz ، تاريخ التصفح 02022/02/05 ، على الساعة 17.45

[188] **"ورقة طريق للنهوض بقطاع الصحة"**، 20سبتمبر2022 ص1. **من موقع: ،https://www.aps.dz** تاريخ التصفح:02022/02/05 ،على الساعة 17.55

– /3 : وزير الصحة :

لقد كانت أزمة كورونا فرصة لمراجعة المنظومة الصحية في الجزائر، من الأساس وفي أدق تفاصيلها **من خلال مايلي:**

– بناء منظومة عصرية، تريح المواطن وتضمن له العلاج اللائق مما يعكس الرغبة في اصلاح المنظومة الصحية والارتقاء بها.

– تحريرالمبادرات، وإنتاج العتاد الطبي محلياً.

– تشديد المراقبة على نوعية الأدوية، والمواد الغذائية المستوردة، من خلال: زيادة فتح مخابر بالعدد الكافي في كل منافذ البلاد[189].

– إنشاء خلية أزمة قطاعية مشتركة، يرأسها الوزيرالأول، ولجنة متابعة وتنسيق بوزارة الصحة ولجنة علمية مكلفة بمتابعة وتحليل الوضع الوبائي، وتوجيه قرارات الاستجابة.

عموما، إن الالتزام السياسي على أعلى مستوى في الدولة بالجزائر، مكّن من اتخاذ إجراءات قوية، ساهمت في الحفاظ على استقرار الوضع الوبائي، كما يمكن القول أن هذه الجائحة فرصة من أجل إرساء منظومات صحية، أكثر مرونة وبشكل أفضل، وأكثر قدرة على الاستجابة لكل ظاهرة صحية غير معتادة"، ان هذا الوضع سيتغير بعد ما أحدثته أزمة كورونا، للرفع من ميزانية قطاع الصحة، كجزء من السياسة الصحية الجديدة[190].

تشمل الادارة المركزية لوزارة الصحة والسكان واصلاح **المستشفيات ،على المصالح الآتية:**

ب – ديوان الوزير : يتكون من: مدير الديوان ومساعديه، وعددهم سبعة، وملحقون بالديوان، وعددهم أربعة، يقومن بجميع أشغال الدراسات والأبحاث المرتبطة باختصاصاتهم وتحضيرهم لمشاركة الوزير في أعمال الحكومة، وفي علاقته مع الخارج.

من مهامه :

---

[189] بوحنية قوي "السياسة العامة الصحية في الجزائر1990-2012 " **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، العدد01 ، المدرسة العليا للعلوم السياسية ، الجزائر، 2014، ص25.

[190] علي ياحي، "هل تصمد المنظومة الصحية في الجزائر؟ ، **مجلة العربية** ، 27 جوان2021 ، ص4.. **من موقع:** https://www.independentarabia.com/ .

– يقترح وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات في إطار السياسة العامة للحكومة وبرنامج عملها ويتولى: متابعة ومراقبة تنفيذ القوانين والتنظيمات المعمول بها .ويعرض نتائج عمله على الوزير الأول.[191]

ج– الأمانة العامة : تكلف الأمانة العامة التي يشرف على إدارتها مديرعام، يساعده اثنان من مديري الدراسات، ويلحق بهما مكتب البريد والاتصال والتنسيق بين الهياكل المركزية والمصالح التابعة لها، وتقييمها، وتوجيهها.

د– المفتشية العامة : يشرف عليها ستة مفتشين، يقومون بالمهام التالية:

–الوقاية من كل أنواع الفساد في التسيير العمومي الصحي، ومختلف مظاهره.

–العمل على الاستعمال المحكم للوسائل والموارد.

–ضمان مطلب الصرامة في تنظيم العمل.–

–تشرف على إعداد السياسة الوطنية لترقية الصحة والسكان وتحسينها والحفاظ عليها .

–وتنفيذ ذلك بالتعاون مع الهياكل المعنية .

–ضمان المراقبة الوبائية للسكان.

والاستعداد لمواجهة الأخطار المرتبطة بالأمراض البارزة والأمراض المتجددة.

والقيام بالمراقبة الصحية على الحدود في إطار اليقظة والإنذار الصحي.

–المبادرة بسياسات ومخططات استراتيجية وبرامج مكافحة في ميادين الأمراض المتنقلة.[192].

---

[191] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 379/11** ، حول صلاحيات وزير الصحة، **الجريدة الرسمية** ،العدد 63 السنة 2011، ص6.

[192]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 379/11** ، حول تنظيم الادارة المركزية لوزارة الصحة، **الجريدة الرسمية** ،العدد 63 السنة 2011، ص8.

هـ – المديريات المركزية : وتشمل ثمانية مديريات منها:

مديرية الوقاية، مديرية المصالح الصحية، مديرية الصيدلية والدواء، مديرية السكان، مديرية التكوين، مديرية التخطيط، مديرية التقنين والمنازعات، ولكل واحدة منها اختصاص معين.

– **على المستوى الولائي:** يكلف مدير الصحة والسكان، **بعدة مهام أهمها:**

– تمثيل وزير الصحة والسكان على مستوى الولاية، بكل ما يتعلق بالصحة و السكان.

–العمل على متابعة تحضير ميزانيات القطاعات الصحية وتنفيذها، وتوزيع الوسائل الصحية توزيعا منسجما متوازنا.

– مراقبة وتوزيع الأدوية والمواد الصيدلانية، وتفقد ظروف خزنها.

– إعداد الاولويات لتحديد الاحتياجات الصحية في الولاية، في مجال الوقاية والعلاج والأدوية، والموارد البشرية، والمنشآت لأساسية، والتجهيز، والتكوين، وتطبيق التنظيم الخاص بالنظافة العمومية والوقاية العامة.

– إعداد جدول المواطنين للنمو الديمغرافي ،ودراسة المنازعات المترتبة بأعمال تسيير ممارسي الصحة.

– الاتصال بالمصالح المعنية في تحديد الاحتياجات، إلى موظفي الصحة ،و إعداد برامج العمل الخاص بميدان التكوين، والتكفل بالأطفال المعوقين، والأشخاص المعوزين للمساعدات الطبية والاجتماعية.

، كما أنها تهتم بالمراكز الطبية، التي تسيرها مجالس الخدمات الاجتماعية للإطارات والشركات العمومية، منها العمال وعائلاتهم، الا أنها لا تتهاون في تطبيق أي إجراء، من شأنه أن يسهل تطبيق القانون الأساسي لممارسي الصحة في الولاية[193].

–المراكز الاستشفائية الجامعية:

[193]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 380/11** ، حول تنظيم الادارة المركزية لوزارة الصحة، **الجريدة الرسمية** ،العدد 63 السنة 2011، ص8

يعتبر المركز الاستشفائي منشاة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتم إنشائها بموجب مرسوم، بناءا على اقتراح مشترك بين الوزير المكلف بالصحة والوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، بحيث يمارس الوزير المكلف بالصحة الوصاية الإدارية على المركز ألاستشفائي الجامعي، ويمارس الوزير المكلف بالتعليم العالي ،الوصاية البيداغوجية، وبصفة عامة يتولى المركز الاستشفائي الجامعي، تقديم مجموعة من الخدمات الفنية، ويستقبل مرضاه من بين قاعدة السكان العريضة، ويهتم بتدريب هيئة فنية في مجال البحث والرعاية على السواء، **بمعنى أنه يشرف على ثلاث ميادين أساسية هي :**

الميدان الصحي، الميدان التكويني، ميدان الدراسة والبحث، كما يتولى ادارة المركز الاستشفائي مجلس إدارة، ويسيره مديرعام، ويزود بجهاز استشاري، يسمى بالمجلس العلمي تسهر على التوزيع العادل للوسائل والهياكل الاساسية والتجهيزات وتلبية الحاجيات من العلاج الاستشفائي وضمان تنسيقها ومراقبتها [194].

- على المستوى المحلي:

تنظم الخدمات الصحية على المستوى المحلي عن طريق الدائرة، والبلدية، والمؤسسات العمومية الاستشفائية، و وحدات استشفائية متخصصة، ووحدات صحية قاعدية، تتولى هذه المنشآت ،تحديد احتياجات السكان قبل تنفيذ البرامج الصحية الوطنية والمحلية، والتركيز على استغلال الموارد المادية والبشرية، استغلالا دقيقا ومفيدا ،وللحد من الضغط على المستشفيات، إلى جانب إسهامها في الحملات الوقائية ،والتطعيم لسكان منطقة معينة، **وهي تتكون على الترتيب من:**

[194] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 380/11 ، **مرجع سابق**، ص 11.

أ- **عيادة متعددة الخدمات الاستعجالية:** تتولى العمليات الاستعجالية، والفحوصات العامة المتخصصة، والإشراف الفني والإداري على المراكز الصحية البلدية؛ و تقوم بدو الوساطة بين المركز الصحي والمستشفى، يتم انشاؤه عند كل قرية أو كل تجمع سكاني.

تتولى مهمة اعداد خريطة وطنية للاستعمالات وضمان متابعتها وتحيينها.

-دراسة اقتراح كل التدابير الموجهة لتحسين المصالح الاستعجالية وضمان استمرارية العلاج[195].

ب - المركز الصحي:

مهمته الوقاية الصحية، وحماية الأمومة والطفولة، والتطعيم، والعلاجات، والفحوصات العامة، وهي التي تتولى تقديم العلاجات البسيطة لكل قاعات العلاج.

ج- قاعات العلاج:

تستعمل للتشخيص، والعلاج ،والاستشفاء ،وإعادة التأهيل الطبي، تغطي سكان بلدية واحدة، أو مجموعة بلديات، تحدد المشتملات المادية للمؤسسة العمومية الاستشفائية، بقرار من الوزير المكلف بالصحة، وبكل ما يتعلق بالحاجات الصحية للسكان، **وفي هذا الإطار تتولى قاعات العلاج على الخصوص، المهام التالية:**

-ضمان تنظيم، وبرمجة توزيع العلاج، والتشخيص، وإعادة التأهيل الطبي ،والاستشفاء.

-يمكن استخدام المؤسسة العمومية الاستشفائية ميدانا للتكوين الطبي ،وشبه الطبي ،والتكوين في التسيير الاستشفائي، على أساس اتفاقيات، تبرم مع مؤسسات التكوين.

- **المؤسسة الاستشفائية:** تتكون من مجموعة عيادات متعددة الخدمات، وقاعات العلاج تحدد المشتملات المادية ،والحيز الجغرافي لها ،بقرار من الوزيرالمكلف بالصحة .

تتكفل المؤسسة الاستشفائية بصفة متكاملة ومتسلسلة، بما يلي:

[195] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 380/11 ، **مرجع سابق**، ص 12.

–الوقاية والعلاج القاعدي، تشخيص المرض، العلاج الجواري، و الفحوص الخاصة بالطب العام، والطب المتخصص القاعدي، الأنشطة المرتبطة بالصحة الإنجابية، والتخطيط العائلي تنفيذ البرامج الوطنية للصحة والسكان .

كما تشرف على ترقية وحماية البيئة، في المجالات المرتبطة بحفظ الصحة، ومكافحة الأضرار، والآفات الاجتماعية، والصحة المدرسية[196].

– **دور المؤسسة القضائية:** وهي الهيئات التي تهتم بمهمة صياغة وتفسير النصوص القانونية ومدى مطابقة الانظمة واللوائح والقوانين مع دستور الدولة النافذ ، و دورها الاساسي في تحقيق العدالة، وتطبيق القانون والفصل في المنازعات.

ثالثا: السياسة السكانية في الجزائر:

ترتبط السياسات السكانية بكل الاجراءات، والانظمة، والقوانين ذات الصلة بالسكان وذلك من حيث حجمهم ،ومعدلات نموهم، وتركيبتهم الديموغرافية ، وتوزيعهم، وتدفق العمالة الوافدة ،وهجرة الكفاءات الوطنية إلى الخارج، كما تشمل السياسات السكانية، أيضا الاهتمام بخصائص السكان الاجتماعية والاقتصادية، وما يتعلق بها من برامج تنموية مختلفة.

يرجع أغلب الباحثين أزمة السكن في الجزائر، الى النمو الديمغرافي والنزوح الريفي نحو المدن، لتظهر أزمة السكن في سنوات الثمانينيات من القرن العشرين، والتي لازالت أثارها الى يومنا هذا، رغم مجهودات الدولة في تجاوزها، واعتماد العديد من الاصلاحات الى يومنا هذا.

ولحل هذه الأزمة لجأت الدولة إلى انتهاج العديد من السياسات العملية، من أجل القضاء على مشكلة السكن بصفة عامة.

السياسة السكانية المعاصرة في الجزائر:

---

[196] ابتسام حاوشين، "السياسة السكنية في الجزائر الواقع و الأفاق"، **مجلة علوم الاقتصاد والتسييروالتجارة** ، العدد01 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، الجزائر ، 2010،ص79.

لمعالجة أزمة السكن في الجزائر، اتبعت الحكومة الجزائرية، **العديد من السياسات، من أبرزها:**

-اعتماد **صيغة البيع عن طريق الايجار:** وذلك بمقتضى المرسوم رقم01-105 ل23 افريل 2001، وتشرف على بيع هذه السكنات **الوكالةالوطنية لتحسين وتطوير السكن -AADL-** كما خصصت صيغة البيع عن طريق الايجار، لإنجاز55000 سكن من خلال برنامجين الاول عرف ببرنامج 2001، والثاني عرف ببرنامج 2002، وان يتم التسليم بعد18شهر من انطلاق الاشغال. وانطلاقا من، كثرة الطلب على هذا البرنامج، أصبح اساسا لعدة برامج استراتيجية مستقبلية، حيث تم الاعتماد عليه في انجاز65000 سكن، تحت تمويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط[197].

-**برامج السكنات الاجتماعية:** التي اصبحت قابلة للتنازل من طرف الدولة منذ2003 كأكبر حصة توجه لأفراد الشعب المعوزين.

-.**صيغ السكن الترقوي:** وهو الاقل نسبة، نظرا لارتفاع تكلفة هذه السكنات، وعدم تماشيها مع القدرة الشرائية للمواطنين، حيث تم في عام 2004انجاز حوالي 5885 وحدة سكنية غيرأن نسبة البرنامج تبقى ضئيلة.

-**صيغة السكن الريفي:** الذي تدعمه الدولة في اطار ما يسمى بالبناء الذاتي [198].

-مشروع المليون وحدة سكنية -برنامج 2005-2009:

وهو مشروع يهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية، مما ادى الى رفع النشاط العقاري في الجزائر، يقوم على فكرة تنمية الطبقة الوسطى في الجزائر، كطبقة تمثل الأغلبية تشرف على انجازه شركات محلية، ووطنية، وأجنبية، يقوم على التمويل الحكومي، أي عن طريق صندوق النقد الوطني للسكن[199].

---

[197] ابتسام حاوشين، **مرجع سابق**، ص79

[198] **المكان نفسه**، ص79.

[199] ابتسام حاوشين، **مرجع سابق**، ص80

– تحدي المليونين سكن للفترة الممتدة 2010–2014، وبعده تحدي بناء مليون وستمائة وحدة سكنية، بكل الصيغ للفترة الممتدة من2015–2019 ، ولا زالت السلطة عاكفة على إنهاء أزمة السكن، وما يدخل في إطار السياسة السكنية من عقار، وتهيئة عمرانية، وغيرها.

–القضاء على البيوت القصديرية:

عملت الجزائر على مجابهة تحدي القضاء على البيوت القصديرية، حيث تبنت استراتيجية شاملة في مجال السكن والعمران، وهو ما مكنها من إنجاز2900,000 وحدة سكنية، خلال 15 سنة منذ عام 2000، مع أمل تغطية العجز المسجل في القطاع مع آفاق 2018 ، حيث تم إنجاز مليونين وتسعمئة ألف سكن، خلال 15سنة، بمختلف الصيغ منها 60 % سكنات منجزة في الوسط الحضري، و40% من السكنات أنجزت في الوسط الريفي، ووجهت لتشجيع تثبيت سكان الأرياف.

– فواعل رسم السياسة السكانية بالجزائر:

– دور الفواعل الرسمية في صنع السياسة السكنية في الجزائر:

أولا– دور السلطة التشريعية في السياسة العامة السكنية:

تعتبر السلطة التشريعية من اهم مؤسسات صنع السياسة العامة، نظرا لارتباطها بعملية التشريع، وكذا لأهمية موقعها ،وتمثيلها للشعب، من خلال أعضائها المنتخبين، الذين يعتبرون الاعضاء الاكثر احتكاكا بأفراد المجتمع، أو الشعب، وبالتالي يمثلونه في صنع السياسة العامة.

تتكون السلطة التشريعية في الجزائر، من غرفتين منذ دستور1996، وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، ويملكان حق تقديم اقتراح القوانين، **وذلك كمايلي:**

1– دورالمجلس الشعبي الوطني "في صنع السياسة العامة السكنية:

تسهرالغرفة الأولى على التشريع، في مجالات مختلفة للسياسة العامة، وتعرف بالسياسات الدنيا منها: البيئة، السياحة، الصيد البحري، التكوين المهني، التشغيل، والتضامن الوطني الصحة والسكان، النقل، التعليم العالي والبحث العالي، والموارد المالية بالأوقاف، حركة المرور، التربية البدنية وما سواها، أما عن السياسة السكنية في السلطة التشريعية، حيث

تبادرهذه بمقترحات قوانين إلى مكتب المجلس، الذي يقوم بدوره بإحالته إلى اللجنة ذات الاختصاص، لتتم مناقشته بالمجلس الشعبي الوطني، والمصادقة عليه أو تعديله، ونجد من بين **لجان البرلمان التي تهتم بالسياسة السكنية مايلي:**

أ- دور لجنة الإسكان والتجهيز والري والتهيئة العمرانية: تهتم هذه اللجنة في مجال اختصاصها ، بمسائل السكن والتجهيزات ،والتهيئة العمرانية، من خلال تقديم اقتراح قوانين أو مناقشة مشاريع، يتم تقديمها من طرف الحكومة في هذه المجالات، كما أن لهذه اللجنة العديد من القوانين، التي تم تقديمها وتطبيقها[200].

ب –مكتب المجلس: يسهر على تولي استقبال مشاريع القوانين المقدمة من طرف الحكومة أو اقتراحات القوانين المقدمة من طرف نواب البرلمان، في إطار المجموعات البرلمانية، ليتم تنصيب مناقشة المشاريع والمصادقة عليها.

2-دور مجلس الأمة "في صنع السياسة العامة السكنية:

تكمن مساهمة مجلس الأمة في صنع السياسة العامة، من خلال تمريرمشروعها، الذي تم المصادقة عليه من طرف الغرفة الأولى، أين يمكن له أن يجري تعديلات في مجالات تخصص لجانه، التي تقوم بدراسة وتحليل النصوص القانونية، المحالة عليها، بواسطة المعلومات المتوفرة لديها، من عدة مصادر، تساعدها في تفكيك المسألة، والنظر إليها، مما يساهم في حل مختلف المشكلات.

كما يمكن لهذا المجلس، أن يصبح هيئة استشارية، تقدم الاقتراحات، أو التوضيحات زيادة على مشروع السياسة العامة، ومنها السياسة السكنية، حيث حدد الدستور، مجالات تدخل مجلس الامة في قضايا التنظيم الإقليمي، والمتمثلة في: تهيئة الإقليم، التقسيم

[200] المجلس الشعبي الوطني، http://www.apn.dz/lire-article ، **تاريخ الاطلاع :**2022 - 05 - 15 :الساعة :11 .10

الإقليمي، التنظيم المحلي[201]، وفيما يتعلق بطريقة صنع السياسة السكنية، وكل ما يتعلق بها، **نجد:**

– لجنة الشؤون القانونية والإدارية، وحقوق الإنسان، والتنظيم المحلي، وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي.

–تهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي:

تهتم بالسياسة السكنية في إطار التهيئة العمرانية، والهندسة المدنية، والتخطيط في إطار برنامج الدولة التنموي، كما يساهم في ترشيد السياسة العامة السكنية، من خلال اصدار اللوائح حول برنامج الحكومة، أو رقابة أعمالها، ومناقشة القوانين، التي تم المصادقة عليها في المجلس الشعبي الوطني.

2– مكتب مجلس الأمة: يتكون من مكتب، يسهر على استقبال مشاريع اقتراح القوانين اومشاريع القوانين، التي تم تقديمها من طرف أعضاء مجلس الأمة، أو الحكومة، ليتم عرضها في جلسة علنية ومناقشتها، ثم اتخاذ القرار، سواء بالقبول أو الرفض.

ثانيا– دور السلطة التنفيذية في صنع السياسة السكانية:

تأخذ السلطة التنفيذية، موقعا مهما ضمن المؤسسات السياسية للنظام السياسي الجزائري بل أنها تتميز بهيمنتها على السلطة التشريعية، نظرا لما لها من دور مكمل ولازم لأي عملية تخص السياسة العامة للدولة، فهي مؤسسة مميزة في مجال صنع السياسة العامة، ساهمت في تكوين وإعداد الموارد البشرية، ذات الكفاءة ،والمهنية، والاحترافية في الأداء ،والتي افتقدتها الهيئة التشريعية، رغم أن مجلس الامة المكون من الشخصيات العلمية، والميدانية التي يشهد لها بالاحترافية، الا انها لم تتمكن من مواكبة حركية السلطة التنفيذية [202].

تتكون السلطة التنفيذية في الجزائر من: رئيس الجمهورية والحكومة.

---

[201] بومحداف، أميمة، "صلاحيات مجلس الأمة بين التوسع الفعلي والظاه ري على ضوء التعديل الدستوري 2016" ، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، الجزائر، 2019،.ص883.

[202] Françoise, sur site www.fipeco.fr, 10.02.2022.

أولا : رئيس الجمهورية: لرئيس الجمهورية صلاحيات دستورية واسعة، سواء في الظروف العادية أو الاستثنائية، حيث يتمتع بصلاحيات تشريعية وتنظيمية ،في مجال صنع السياسة العامة، وذلك من خلال: التشريع عن طريق الاستفتاء، والتشريع عن طريق الأوامر والتشريع عن طريق السلطة التنظيمية المستقلة، سواء في مجلات سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية.

من خلال إطلاق برامج سكنية، كل هذا يدخل في إطار التشكيل الأولي للسياسة السكنية باعتبارها إحدى السياسات الاجتماعية ،التي يركز عليها صناع القرار.

ثانيا : الحكومة: تتشكل الحكومة من الوزير الأول والوزراء، الذي يسهرمع أعضاء حكومته على إعداد مخطط الحكومة، ومنها يتم مناقشة مشروع السياسة السكنية في مختلف مجالاتها ثم ليتم مباشرة مناقشته على مستوى مجلس الوزراء، ليكون جزءا من برنامج الحكومة، ثم يوافق عليه رئيس الجمهورية، ثم يتم عرضه على البرلمان، للمصادقة عليه، وبالتالي نيل ثقته بالحكومة .

-دور وزارة السكن في صياغة السياسة السكانية بالجزائر:

انطلاقا من أن، كل وزير يتولى الإشراف على وزارته، والقطاع الذي يشرف عليه، ورسم سياسته في حدود السياسة العامة للدولة وتنفيذها، فانه يحضرالى جانب مجلس الوزراء ويشترك معهم في المناقشات ،ويتكلم باسم السلطة التنفيذية أمام الهيئة التشريعية، ويخضع للمسؤولية أمام هذه الهيئة [203]، كما يجدر الاشارة الى ان الوزير الاول لا يتدخل في تحديد مضمون القرار المقترح ،بل يترك ذلك للوزير المعني بالقطاع ،بكونه الأكثرعلما واختصاصا بشؤون وزارته، وبالتالي هو الأدرى بشؤونها منه، ومدى حاجة الدولة إلى القوانين، التي تنظم الأعمال في الوزارة التي ينتمي إليها[204].

---

[203] المنظمة العربية للتنمية الإدارية **"المجالس الوزارية"**، بروتوكول جلوس الوزراء في مجالس الوزراء"، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.،2005، ص12.

[204] عيادي، سعاد، الاختصاصات التشريعية للسلطة التنفيذية، **مذكرة ماجستير**، جامعة باتنة، الجزائر.2013-2014 ص170.

يضطلع الوزير في إطار صياغة السياسة العامة السكنية ، وتحديد استراتيجيات تطوير السكن، وعقلنة تسييرها، **ويتم ذلك من خلال:**

-إعداد السياسة الوطنية في مجال تصميم وانجاز هياكل السكن، والتجهيزات العمومية وتنفيذها.

-الاشراف على إنجاز البرامج السنوية للسكن، كما يتولى متابعتها، ومراقبتها.

-يحدد العناصر المتعلقة بمختلف أشكال السكن.

-يعد ويقترح التشريعات والتنظيم، المتعلقين بقطاع السكن.

- يحدد الإطار القانوني والوسائل المالية لصيانته وتجديده، وعصرنته.

-يساهم في السياسات ،والإجراءات، والأعمال المتعلقة بتسيير الممتلكات العقارية، والحفاظ عليها وصيانتها.

-يقترح ويحدد تنظيم وكيفيات تسيير الأملاك ،التابعة للقطاع العمومي.

-يحدد الشروط المتعلقة بتطوير السياسة الوطنية الخاصة بالترقية العقارية .

-يقترح أنظمة الإعانة العمومية للحصول على السكن، والجباية عليه ،والإيجار، وبدل الإيجار وتسيير الممتلكات العقارية.

كما يكلف وزير السكن والعمران، في مجال تحسين الحصول على العقار الموجه للسكن وإنتاج السكنات، والتجهيزات العمومية، **بالاتصال مع القطاعات المعنية، بما يأتي [205]:**

- يبادر وزيرالسكن والعمران ،ويقترح السياسة الوطنية في مجال الحصول على العقار، وكذا إنشاء مناطق جديدة حضرية- وريفية للإسكان والسكن.

- تحديد السياسة الوطنية في مجال القضاء على السكن الهش[206].

---

[205]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 189 - 08 :**، المتضمن تحديد صلاحيات وزير السكن والعمران، **الجريدة الرسمية**، العدد :37 ، الصادر بتاريخ :في 1 جويلية 2008 ، 2008، ص16.

[206] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 189 - 08 ، مرجع سابق**، ص ص 16-17..

ويساعده في هذه المهمة ،الإدارات المركزية بوزارة السكن، الموضوعة تحت سلطة الوزير كما تعتبر المديرية العامة للسكن والبناء، من بين المديريات، التي تهتم بسياسة السكن وتطويره، مع وجود علاقة دائمة بين المديريات الأخرى المتبقية.

– **مديرية السكن:** تساهم في الإثراء النوعي والكمي للسياسة السكنية في الجزائر، حيث تكلف المديرية، بإعداد وتقييم، وتنفيذ السياسة الوطنية للسكن والبناء، لا سيما فيما يتعلق بتصور، وإنجاز ،ومراقبة الهياكل القاعدية، والتجهيزات العمومية، وتضم المديرية العامة للسكن أربع مديريات، والتي تتفرع بدورها إلى فروع، كلها تتعلق بمجال سياسة السكن وتنسيقها [207].

ثالثا–دورالأجهزة الحكومية والمجالس المحلية في تنفيذ السياسة السكنية:

يعتبر الجهاز الإداري المسؤول الرئيسي عن تنفيذ السياسة العامة، من خلال مجموع الموارد، التي تقرها السلطة التشريعية في مخطط الموازنة العامة السنوية للدولة، من النفقات والإيرادات ،التي وضعتها الحكومة لتنفيذ مشروع السياسة العامة، حيث يتم تحويل قرار السياسة العامة، بما ينطوي عليه من أهداف، وقواعد، ومبادئ، الى خطط وبرامج عملية[208].

تنفيذ السياسة العامة على المستوى المركزيّ:

تعتبر أجهزة الإدارة العامة من الأجهزة الأكثر قدرة على تنفيذ السياسات العامة، بكفاءة وفعالية عبر أجهزتها، أو من خلال المؤسسات والأطراف المجتمعية[209]، فعلى المستوى المركزي، توجد المؤسسات ذات التعقيد الهيكلي ،والتي تتولى العملية العامة للسياسة العامة وهذا لما تملكه من آليات، أدوات، وموارد مادية، وبشرية، وتعمل على توزيعها عبر مسارات مختلفة ،وعلى مؤسسات سياسية وإدارية ،تابعة لها على المستوى المحلي، للقيام بمهامها.

---

[207] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم، 189 - 08 ، مرجع سابق**،.ص20.

[208] الخزرجي، ثامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، ط . 1 عمان :دار مجدلاوي 2004 ص170.

[209]إسماعيل، أحمد دسوقي، محمد والمنوفي، كمال، **أصول تحليل السياسات العامة**، القاهرة :دار الجلال، 2009، ص39.

- دور الوزير في تنفيذ السياسة السكنية:

يتولى وزير السكن والعمران في إطار التشاور بتنفيذ السياسة العامة للحكومة، وبرنامج عملها في ميدان السكن والإسكان، ويسهر على تطبيقها وفقا للقوانين، والتنظيمات المعمول بها ،وهذا بهدف تلبية الطلب الوطني في هذا المجال.

كما لوزيرالسكن والعمران في مجال السكن، صلاحية تحديد استراتيجيات تطوير السكن وإعداد وتنفيذ ومتابعة، ومراقبة التدابير، سواء كانت تشريعية، أو إدارية، أو اقتصادية، ويقوم وزير السكن بتحديد الوسائل القانونية والبشرية، والهيكلية، والمالية، والمادية.

كما تتولى مختلف الهيئات الموجودة تحت وصاية وزارة السكن والعمران التابعة لها، بمعاونة وزير السكن بالمبادرة ،ومتابعة، ومراقبة برامج السكن، والقيام بتقييم انجازها وتطورها.

- على المستوى المركزيّ:

يتابع السياسة العامة المحلية على المستوى المركزي، عدة هيئات، نجد منها المجالس المحلية المنتخبة، والمديريات الممثلة لمختلف القطاعات.

1- الولاية كفاعل في السياسة السكنية:

تعتبر الولاية فاعل أساسي في مجال التنمية المحلية، ويتحدد دورها من خلال القانون الولائي، بحيث تستند لها جميع الأعمال المتعلقة بالتنمية، سواء أكانت اقتصادية،أواجتماعية أو ثقافية، أو تهيئة إقليم الولاية، **حيث تبرز مهامها من خلال :**

أّ- المجلس الشعبي الولائي: يعد هيئة أساسية في تسيير الولاية، يتكون من عدد من اللجان الدائمة، والتي من بينها: لجنة التعميروالسكن، حسب قانون الولاية.

بّ- الوالي: يعد الفاعل الأساسي في تسيير السياسة السكنية على مستوى الولاية، من خلال الإشراف والتسيير على مختلف المشاريع على مستوى إقليم الولاية، كما أنه رئيس الهيئة التنفيذية للمجلس الشعبي الولائي، كما يساهم هذا الأخيرفي إنجاز برامج السكن، وفي عمليات تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية المعنية، وكذا الحفاظ على الطابع المعماري كما يعمل بالتنسيق مع البلديات، والمصالح التقنية المعينة ،في برامج القضاء على السكن الهش، وغير الصحي، ومحاربته[210].

---

[210] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 07 - 12 ، المتعلق بقانون الولاية، **الجريدة الرسمية**، عدد 2012 ، الصادر بتاريخ :2012/02/21، ص 22

2- البلدية :

نظرا للارتباط المباشر للبلدية بالمواطنين، وتمثيلها للدولة على المستوى المحلي القاعدي، فإنها المحرك الأساسي للتنمية المحلية، لذلك فهي تتدخل في مختلف المجالات والمتمثلة أساسا في : التهيئة والتنمية، والتعمير، والتجهيز، الحماية الاجتماعية، التربية الصحة، السكن [211].

تتوفر البلدية على الهيئات التالية:

- **هيئة مداولة المجلس الشعبي البلدي:** وهو الجهاز الذي يتولى مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، وهو المشرف على إدارة البلدية المختلفة.

بّ- هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي :

يمثل المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثل الدولة، ومنها ما يعود إليه، باعتباره هيئة تنفيذية، وهو المشرف على عملية التنمية في البلدية، من خلال مختلف مصالحها[212].

ومن صلاحيات البلدية في مجال السكن، مايلي:

- الحث على أي عمل، أو برنامج في مجال الإسكان والتعمير، وتطبيقه ومراقبته في مجالها الإقليمي.
- إعداد البرنامج الوطني للإسكان.
- تسهيل وإنجاز السكنات والتجهيزات الجماعية، الكفيلة بضمان أحسن الظروف السكنية والحياتية للجماعات.
- تختص بتنظيم التشاور، وخلق شروط الترقية العقارية العمومية.
-السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء، ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن.
-السهر على احترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية[213].

---

[211] معاوي، وفاء **الحكم المحلي الرشيد ك لية للتنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة،الجزائر.2010،ص ص77-78.

[212] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 10 - 11** ، المتعلق بالبلدية، **الجريدة الرسمية** ، العدد :37 الصادر بتاريخ جوان2011 ، ص20.

[213] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 115 ، **القانون رقم 10- 11 ، مرجع سابق،** ص22.

كما توفر البلدية في مجال السكن، الشروط التحفيزية للترقية العقارية، كما تبادر، أو تساهم في ترقية ابرام السكن[214].

3- المديريات الممثلة لوزارة السكن والعمران محليا:

هناك العديد من المديريات التابعة، والممثلة لوزارة السكن والعمران والمدينة، المتواجدة على المستوى المحلي- **ومنها نجد**[215] :

أّ- مديرية السكن : تتولى مهمة تنفيذ السياسة، المتعلقة بالسكن على المستوى المحلي.

بّ- مديرية التعمير : تتولى مهمة تنفيذ السياسة المتعلقة بالتعمير، والهندسة المعمارية، والبناء على المستوى المحلي[216].

تّ- مديرية التجهيز : تتكفل بتنفيذ سياسة الدولة على المستوى المحلي، في مجال انجاز التجهيزات- العمومية.

- الهيئات تحت الوصاية ومنها نجد- :

أّ- ديوان الترقية للتسيير الحضري: تتولى ترقية الخدمة العمومية في ميدان السكن، لاسيما بالنسبة للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا.

بّ الصندوق الوطني للسكن : يقوم بتسيير المساهمات والإعانات، التي تقدمها في ما يتعلق بالإيجار، وامتصاص السكن غير اللائق، وإعادة الهيكلة العمرانية، وإعادة تأهيل الإطار المبني، وصيانته، وترقية السكن ذو الطابع الاجتماعي.

تّ- صندوق الضمان والكفالة المتبادلة في الترقية العقارية: يهتم بضمان الدفوعات المقدمة في شكل تسبيقات على الطلب، من طرف المشترون المستقبلون للمساكن.

ثّ- الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره : تقوم بتأطير العمليات العقارية الموجهة للسكن، وترقيتها، كما تدرس وتجهز، وتتم إعادة بيعها للمتعاملين، من أجل انجاز برامج سكن جماعية وفردية، واجتماعية، وترقوية.

كما هناك العديد من **المراكز، التي تساهم في صنع السياسة السكنية على المستوى المحلي منها:**

---

[214] المادة 115 ، القانون رقم 10- 11 ، **مرجع سابق** ، ص23.

[215] وزارة السكن والعمران والمدينة، www.mhuv.gov.dz ، **تاريخ الاطلاع :2022 - 03 - 15** ، الساعة10.00 .

[216] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10 - 11 ، **مرجع سابق**، ص23.

أ- المركز الوطني للبحث المطبق في هندسة مقاومة الزلازل.

ب- المركز الوطني لهندسة البناء.

ج - المركز الوطني للدراسات والأبحاث المتكاملة في البناء ، المراقبة التقنية للبناء.

د- المخبر الوطني للسكن.

رابعا: سياسة التشغيل (العمالة) في الجزائر:

هناك نوعين من سياسات التشغيل في الجزائر، تتماشى و سوق العمل، ومدى قدرته على استيعاب القوى العاملة، وخلق مناصب الشغل، **وهي كمايلي:**

1-سياسات تشجيع عمليات التشغيل او سياسات التشغيل النشطة: وهي سياسات تحافظ على مستوى العمالة، الموجودة وعلى خلق مناصب شغل جديدة، وتكييف اليد العاملة حسب الحاجة الاقتصادية، وتركز هذه السياسة على توظيف المزيد من اليد العاملة، من طرف المؤسسات، وأغلبها سياسات ذات طابع هيكلي، تهدف الى نزع الصعوبات والعراقيل، وهي سياسات طويلة المدى، تهدف الى توظيف العاطلين حاليا.

5-سياسة التشغيل الخاملة: وترتبط بالتراجع عن الزيادة في نسبة التشغيل، حيث تعمل على تخفيف الأثاروالاختلالات، التي خلقها سوق العمل، من خلال الاعانة الاجتماعية والحد من الفئة النشيطة، كما يتم التركيزعلى منحة البطالة، ومنحة التقاعد المسبق[217].

لقد استولت سياسة التشغيل في الجزائر، على الأولوية في برامج التنمية لدى السلطات العمومية، ويرجع ذلك بالأساس، إلى تزايد مستوى الطلب على العمل، بوتيرة تفوق نمو العرض، وهو ما يعني ارتفاع مستوى البطالة، الذي يؤدي الى زيادة نسبة الفقر، ومن ثم ارتفاع نسبة العنف، والجريمة المنظمة، كمسائل تهدد السلم الاجتماعي.

أولا-عملية صنع سياسة التشغيل في الجزائر:

[217] عائشة بن النوي،"سياسة التشغيل في الجزائر الأليات والبرامج" ، **مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية**، العدد: 02 سنة ،2020 ص42

تعتمد الجزائر في اطار سياسة التشغيل، على مخطط عمل وطني لترقية التشغيل، بهدف القضاء على البطالة، حيث يتم طرحه من طرف وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، اويتم مناقشته بين أعضاء الحكومة، ومن تم المصادقة عليه من طرفها.

1–المحاور الأساسية لسياسة التشغيل في الجزائر:

تركز سياسة التشغيل على النقاط التالية:

– دعم الاستثمار بالقطاع الاقتصادي، المولد لمناصب الشغل.

– تسهيل الحصول على القروض البنكية، والعقارات الصناعية.

– تسهيل الإدماج بعالم الشغل.

– تشجيع سياسة تحفيزية اتجاه المؤسسات، التي تسعى لتوظيف اليد العاملة .

– دعم روح المقاولاتية والعمل المأجور[218].

2–برامج وأجهزة تنفيذ سياسة التشغيل في الجزائر:

ترتبط سياسة التشغيل في الجزائر، بجميع البرامج أو الأجهزة، التي أنشئت بغرض إدماج البطّالين في سوق الشغل، من خلال نشاط منظم للشخص البطّال، يكسبه وضعا اجتماعيا حيث تشرف على تنفيذ سياسة التشغيل، مجموعة من الفواعل العمومية، **تحت مظلة الأجهزة و البرامج التالية**[219]:

1– الوكالة الوطنية للتشغيل:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، يعود تسييرها الشخصي، وتغطيتها المالية إلى وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تنحصر مهمتها الأساسية في تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب، وتلعب في هذا الشأن ،دورا أساسيا في التقريب بين: طالبي العمل

---

[218] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ص1.**من موقع :** https://www.mtess.gov.dz ، **تاريخ التصفح :** 28افريل2023 ، على الساعة 12.47

[219] رواب عمار ، غربي صباح، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 05 ، 2001 ، ص 560.

وهم البطالين من كل الفئات، وأصحاب العمل ،وهم كل المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاعين العام والخاص، وقد جاء القانون رقم 04/90 : المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل، ليعزز مكانة ودور الوكالة بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن تنصيب العمال، وتشغيلهم باستثناء الأماكن، التي لا توجد بها هياكل الوكالة أين رخص للبلديات استثناء، أن تقوم بهذا الدور، في حدود اختصاصاتها الإقليمية.

لقد اعتمدت الوكالة الوطنية، مخططا لتأهيل وإعادة الاعتبار للموارد البشرية، اذ تمت المصادقة عليه، بموافقة الشركاء الاجتماعيين من نقابة العمال، ومنظمات أصحاب العمل حيث **يهدف هذا المخطط، أساسا إلى تحقيق ما يلي:**

– توحيد دعائم التسيير، والتدخل في سوق الشغل، مع ضرورة توفير كل الامكانيات اللازمة.

– ضرورة عصرنة طرق تسييرها، تماشيا مع التطورات التكنولوجية الراهنة، وذلك من خلال اتخاذ اجراءات هامة في هذا المجال.

– تحسين الخدمات التي تقدمها الوكالة للمتعاملين معها، سواء طالبي العمل، وأصحاب العمل.

أما من جانب التنظيم، فإن الوكالة مهيكلة ،تسمح لها بالتواجد في كل مناطق الوطن وتتكون هياكلها من:المديرية العامة– وكالات جهوية أكثر من 157 وكالة محلية.

–أ–مهام الوكالة المحلية للتشغيل:

أما بشأن الوكالة المحلية للتشغيل، فهي الخلية الأساسية في هذا التنظيم، وهي التي تستقبل المتعاملين معها ،سواء من طالبي العمل أو أصحاب العمل، **ويمكن تلخيص مهامها كما يلي:**

أ–إنشاء نظام معلومات للحصول على المعلومات المنتظمة الموثقة بدقة على تقلبات سوق العمل والعمالة.

ب– استقبال طالبي العمل من الجنسين، تسجيلهم لإجراء تحليل الخبرة حسب مؤهلاتهم ورغباتهم في المنصب، الذي يسعون إليه ، أو توجيههم وفقا لاستعداداتهم إلى برامج أخرى.

-تطوير وتوحيد الأجهزة والأدوات لتطوير وظيفة مراقبة سوق العمل[220] ..

ج-تتلقى عروض العمل، ثم القيام بربطها بالطلبات، ضمن بطاقية موزعة حسب المهن.

د-جراء الدراسات والمسوحات المتعلقة بإنجاز مهمتها.

- **الجمع بين العرض والطلب على العمل وعلى هذا النحو تكون مهمتها-** :

- جمع واستقبال وتوجيه المعلومات عن وضع الباحثين عن عمل.

- استكشاف وجمع عروض العمل من خلال منظمات أرباب العمل.

- .تنظيم وشغل الوظائف الشاغرة وترتيب طلبات التشغيل على المستوى الوطني الإقليمي والمحلي.

- تعزيز الحراك الجغرافي والمهني للباحثين عن عمل[221].

والقدرات، **وفي هذا المجال فإنها:**

- تسهر على برمجة زيارات متعددة، إلى أصحاب العمل، من أجل تفعيل سوق الشغل.

- استقبال الشباب المتخرجين من الجامعات، والمعاهد الوطنية، لتسجيلهم في البرنامج الوطني لعقود ما قبل التشغيل ،حسب التخصص.

ب- تسجيل العمال المسرحين لأسباب اقتصادية ،من أجل تمكينهم من الاستفادة من نظام التأمين على البطالة ،على أساس ملفات وقوائم، يقدمها صاحب العمل.

في هذا الإطار، فإن استقبال طالب العمل في كل وكالة محلية، يكون عن طريق مستشار للتشغيل ،يقدم للبطال كل المعلومات، التي يطلبها، ثم فرص الشغل المتوفرة ابتداء من كيفية ملء بطاقة السيرة الذاتية، وصولا إلى توجيهه، إما لمنصب متوفر، وملائم لقدراته وإما لأحد أجهزة التشغيل، أو يعرض عليه تكوينات، في حالة نقص خبراته المهنية.

---

[220] خليلي أحمد، **" دور الوكالة الوطنية في تحقيق عدالة التشغيل من وجهة نظر الاداريين"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية** ، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ،جامعة المسيلة، 2019، ص273

[221] خليلي أحمد، **مرجع سابق**، ص 273.

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابA.N.S.E.J : وهي مؤسسة وألية جديدة للتشغيل في الجزائر، موجهة للشباب البطال العاطل عن العمل سنة 1997، حيث يغطي هذا الجهاز **نوعين من الأنشطة وهما:** المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة والتكوين، حيث تعمل هذه الوكالة على تدعيم ومرافقة الشباب البطال، الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة يستفيد الشباب صاحب المشروع، خلال **مراحل إنشاء مؤسسته وتوسيعها، من:**

- مساعدة مجانية (استقبال- إعلام، تكوين.)
- امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز، والإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال.)
- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة -تخفيض نسب الفوائد البنكية.)

ووضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل ،وتضطلع بالاتصال مع **المؤسسات والهيئات المعنية، بالمهام الرئيسة الآتية:**

- اعتماد **الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب،** لا سيما منها الإعانات، وتخفيض نسب الفوائد، وتقديم مجموعة من الامتيازات في هذا المجال.

-ابلاغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات، التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

- مرافقة الشباب ذوي المشاريع ،في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية، وتقديم المشورة لهم.

- السهر على متابعة الاستثمارات، التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع ،مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

-ربط علاقات متواصلة مع **البنوك والمؤسسات المالية،** في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل، ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

ومن أبرز أهداف هذا الجهاز، مايلي:

- معالجة مشكلة البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري. وذلك بالاعتماد على التدعيم المالي للشباب.

– تشجيع خلق النشاطات، من طرف الشباب أصحاب المبادرات.

– تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية، إلى ترقية تشغيل الشباب[222].

3– وكالة التنمية الاجتماعية:

وهي هيئة ذات طابع خاص أنشئت عام1996، في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر، وهي هيئة خاصة يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة ،وذلك بوضع تدابير وبرامج لمحاربة البطالة ،والفقر والتهميش.

في هذا المجال يمكن تبيان أهم المهام الأساسية للوكالة، كمايلي:

– البحث والاستطلاع، وجمع المساعدات المالية والتبرعات، والهبات ،من أي نوع، سواء كانت ذات طابع وطني، أو أجنبي، أو دولي، أو متعددالجوانب.

– ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة.

– تمويل المشاريع التي لها منفعة اقتصادية واجتماعية، تعتمد على تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال.

كما تضم الوكالة مديرية عامة ،تتفرع عنها عدة مديريات مركزية، وكذا مجلس للتوجيه ولجنة للمراقبة، وحتى تقوم بمهامها ،فإنها تعتمد على شبكة تتكون من 07 وكالات جهويةبالاضافة الى، مديريات التشغيل، ومديريات النشاط الاجتماعي بالولايات،وكذلك البلديات [223].

4– مديرية التشغيل بالولاية:

تمثل مديرية التشغيل بالولاية، ممثل الولاية بوزارة التشغيل على المستوى المحلي، وهي موجودة في كل ولاية من الوطن، وهي تتكون من مديريات التشغيل، من عدة مصالح، تتفرع عنها **مكاتب، ومن مهامها الأساسية:**

–أولا:في مجال ترقية التشغيل:

– تنظيم تنفيذ برامج التشغيل، وتنشيطها، ومراقبتها.

---

[222]سعدية زايدي، "سياسة التشغيل في الجزائر"، **مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية**، العدد: 13 ،جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017، ص195.

[223] سعدية زايدي، **مرجع سابق** ، ص195.

– تنفيذ سياسة ترقية التشغيل على المستوى المحلي، ومساعدة الجماعات المحلية في تنمية إمكانات التشغيل بها.

–التركيز على تطوير سياسات ترقية التشغيل البديلة والملائمة.

– تعزيز برامج التشغيل وإثرائها وتقييمها.

– التقييم المنتظم لحالة تنفيذ مختلف برامج ترقية التشغيل.

– تطوير هندسة التشغيل، ووضع بنوك معطيات محلية، تساعد على تنمية التشغيل.

– العمل على تنمية البرامج البديلة، الخاصة بترقية التشغيل.

– اقتراح التدابير الرامية إلى تقليص كلفة التشغيل، وتوجيه مساعدات الدولة نحو توسيع فرص التشغيل.

– **ثانيا: في مجال تنظيم التشغيل:**

في هذا **الإطار تكلف المديرية الولائية للتشغيل، بالمهام التالية:**

–اقتراح تدابير تسمح بتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل، بالاتصال مع الشركاء المعنيين.

– المساهمة بالاتصال مع المؤسسات المعنية ،في تعزيز التوافق بين السياسات العمومية الخاصة بالتشغيل والتكوين.

– وضع أليات المساعدة التقنية، والاستشارة لمبادرة تنمية التشغيل المحلية.

– معرفة توجيهات التشغيل على المستوى المحلي، وتحديد القطاعات التي قد توفره.

– جمع كل المعطيات الإحصائية ،الخاصة بسوق العمل، واستغلالها، وتحليلها، للتمكن من أداء مهامها.

– **ثالثا : في مجال المحافظة على التشغيل وحركة اليد العاملة:**

تعمل مديرية التشغيل الولائية على:

– السهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنفيذية، المتعلقة بالمحافظة على التشغيل.

– الحث على جميع المبادرات الهادفة، إلى المحافظة على التشغيل، وتشجيعها.

– تأطير التحرك الجغرافي والمهني لليد العاملة[224]___

[224] سعدية زايدي، **مرجع سابق**، ص 196

5- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة C.N.A.C: لقد تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 1994، ويتعلق باللذين فقدوا أعمالهم بصفة لا إرادية، لأسباب اقتصادية، سواء في إطار التقليص من عدد العمال، أو حل المؤسسات، والهدف من وراءه ضمان المحافظة على الشغل، وحماية الأجراء.

-6-**الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر A.N.G.E.M :** انشات هذه الوكالة بموجب قراراللجنةالحكومية1ديسمبر2003، حيث يعتبرالقرض المصغر، من بين الآليات التي اتخذتها الدولة، لحل مشكل البطالة، والذين يمارسون عملا مؤقتا أوغير مضمون، ولقد كان الانطلاق الرسمي لتنفيذ هذا النوع من التمويل للتشغيل في شهر جويلية 1999، ويتراوح القرض المصغر بين 50.000 دج و 350.000 دج، وهو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 60 شهر.

7- **البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية P.N.D.A :** وهو برنامج فلاحي، يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، إضافة إلى توفير فرص التشغيل.

-**برنامج عقود ما قبل التشغيل C.P.E :** وهو برنامج تم إطلاقه سنة 1998، موجه لفئة الجامعيين، والحاصلين على الشهادات الجامعية(C.P.E).

8-**الشغل المأجور بمبادرة محلية أي تشغيل الشباب**E.S.I.L : وهو برنامج تم إطلاقه سنة 1990،للتقليل من حدة البطالة، التي كانت تعرفها الجزائر،أثناء التحول إلى اقتصاد السوق.

9- الشبكة الاجتماعية I.A.I.G : وهي عبارة عن آلية استحدثتها الحكومة الجزائرية سنة 2001، في إطارالتقليل من البطالة، وتوفير الشغل من جهة، وتحقيق المنفعة العامة من جهة أخرى[225].

[225]بوزارصفية ، **"فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر 1990-2014 "، مجمع مداخلات الملتقى الدولي،** حول "تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة -8-9 ديسمبر2014. جامعة الجزائر-3-، ص561.

10- **برامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملةTUP.HIMO :**
وهو عبارة عن مشروع أو برنامج، استحدثته الحكومة الجزائرية سنة1997، بدعم من البنك العالمي، في إطار دعم الشبكة الاجتماعية، وذلك لتحقيق فرص التشغيل، والقضاء على البطالة، وتحسين المستوى المعيشي.

11- مشروع الجزائر البيضاء: وهو مشروع يهدف إلى تغيير وجهة الجزائرالسياحية، وذلك انطلاقا من توظيف جزء كبيرمن اليد العاملة، وهذا من شانه التخفيف من البطالة في الجزائر.

12- مشاريع صندوق الزكاة: وهو مشروع أساسي ذو بعد إسلامي، وهو هيئة تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بدا نشاطه سنة2112، حيث يعمل على جمع اموال الزكاة، وتوزيعها على مستحقيها.

13- **المحلات التجارية لفائدة الشباب البطال موزعة عبرالبلديات:** وهو مشروع رئاسي يضم محل في كل بلدية، يهدف إلى تشغيل الشباب، والقضاء على البطالة من جهة، ورفع مستوى التجارة الجزائرية من جهة أخرى.

- المتغيرات المتحكمة في رسم سياسة التشغيل في الجزائر:

لقد تم مراعاة **المتغيرات اللاحقة في رسم سياسة التشغيل في الجزائر، كمايلي:**

- واقع السياق الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.
- تحديد العوامل المؤثرة في التشغيل، وخاصة عامل الاستثمارات المحدثة لفرص العمل، و خلق الثروة، ومراعاة نسبة النمو خارج المحروقات.
- دراسة مدى مساهمة الفاعلين والشركاء في مكافحة البطالة.
- التأكيد على التركيز على تسيير سوق العمل بكفاءة، وفق مقاربة اقتصادية ملائمة.

-مهنة دراسة السياسة العامة:

تساعد دراسة السياسة العامة، على شغل الوظائف والمهن التالية:

-محلل سياسي

-مستشار سياسي

-خبير علاقات عامة

- مدير شؤون وسائل التواصل الاجتماعي.

-العمل في الهيئات الدبلوماسية

-العمل في السفارات .

-العمل في الامم المتحدة

-العمل في الوزارات.

خاتمة:

تعتبر السياسة العامة اطار عام لعملية صنع القرار لإحداث أثر معين أو تغييرات معينة، حيث للسياسة العامة توجهات سياسية واستراتيجية يتم عبرها بناء السياسات كما غالبا ما تكون استجابة لظروف داخلية أو خارجية فرضتها البيئة كما تتميز السياسة العامة باعتماد التخطيط الاستراتيجي والدراسة العلمية الدقيقة للتصدي لقضية أو مشكلة مطروحة. كما ترتبط السياسة العامة ايضا بنشاطات الحكومة الحكومة لتقديم الخدمات العامة للمجتمع كالتعليم و الصحة و الإسكان و الطرق، بالإضافة الى الأنشطة الاجتماعية كما تشمل الأنشطة السياسية – الاقتصادية – الاجتماعية – الثقافية – التعليمية.

تعد السياسة العامة في الحقيقة عملية معقدة، نظرا لوجود عدة قوى ضغط وجماعات مصالح مصالح مثل الأحزاب السياسية و النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني حيث تتنافس وتتصارع بشدة وهي بذلك تؤثر على صنع السياسة العامة.

وعموما **يمكن تبيان أهم النقاط الاساسية في مجال تحليل السياسات العامة كمايلي :**

1- وجود عدة انواع من السياسات منها السياسات التنظيمية والسياسات التوزيعية وسياسات إعادة التوزيع.

2-أما تحليل السياسات فيعتمد على محاولة فهم أسباب المشاكل واقتراح الحلول لها من خلال جملة من السياسات لتحقيق هدف معين. كما ان **تحليل السياسات ثلاث انواع هي:**

أ- **التحليل الخاص بالسياسات:**

-1-(**تحليل السياسات الرجعي)**، حيث يشمل إعداد المعلومات وتحويلها بعد تنفيذ السياسات.

.2- **التحليل من أجل السياسات:** (تحليل السياسات الاستباقي)

ب-كما يمكن أيضًا تحديد ثلاثة أنواع من تحليل السياسات، تبرز من خلال:

- **التحليل المحوري** : الذي يركزعلى التحليل المصغر النطاق على المشاكل الفردية، ويسعى إلى معالجتها من خلال حلول تقنية واقتصادية ومتعددة التخصصات.

- **عملية السياسات** :

يركز على مختلف العمليات السياسية وأصحاب المصالح في صنع السياسات، فتبحث عن حلول تقبلها سياسيًا أكبر مجموعة من أصحاب المصالح.

-**السياسة العليا** :تركز التحاليل الكبيرة النطاق وتسعى إلى حل المشاكل ذات الطبيعة البنيوية المتصلة بالأنظمة الاقتصادية والمؤسسة.

3- كما تمر السياسة العامة بمجموعة مراحل هي كالتالي:

تمر عملية صياغة السياسة العامة بعدة مراحل هي كما يلي:

1- تحديد المشكلة البحثية

2- صياغة السياسة العامة

3-اقرار السياسة العامة

4- تنفيذ السياسة العامة

5- تقييم السياسة العامة

كما يصنع السياسة العامة طرفين احدهما رسمي والاخر غير رسمي:

-السلطة التشريعية

-السلطة التنفيذية

- السلطة القضائية

4- اما صناع السياسة العامة الغير رسميين فنجد الاحزاب السياسية والنقابات ومختلف قوى المجتمع المدني وجماعات الضغط وجماعات المصالح والراي العام.

5-أما عن نظريات صنع السياسة العامة: فهي نوعان : فنجد النظريات النوعيةوالنظريات الكمية .

-**النظريات النوعية:** وتتمثل في النظرية النظمية والاحصائية و عمليات صنع السياسات والسلوك الرشيد وشجرة القرار والنموذج التدريجي ونموذج النخبة .

-**اما النظريات الكمية:** فتبرز من خلال النظرية الاحصاء القياسي والاحتمالات ونظرية الرياضيات. .

-هناك مجموعة من النماذج لصنع السياسات، لفهم هذه العملية النظامية المنظمة لشؤون أفراد المجتمع كمايلي:.

1- نموذج العمليات لصنع السياسات :

يمرصنع السياسة العامة عبر سلسلة من الخطوات أو المراحل، حيث يعتمد نموذج العمليات على صنع السياسة، بتحديد المشكلة، وبطلب تدخل الحكومة، مما يؤدي الى الدخول إلى مرحلة وضع جدول الأعمال، التي يليها تطويرها الى اقتراحات سياسة، خاصة بميدان معين لتصدر في الاخير على شكل قرارات، حيث يقدّمها الفواعل الغير رسميين من: الأحزاب السياسية، واللجان التشريعية،والمجتمع المدني، ومراكز الأبحاث، والفرق المختصة ....الخ.

2-- النموذج التدريجي:

ردا على النموذج الرشيد الذي طوره سيمون، اعتبر المختص في العلوم السياسية **تشارلز لندبلوم،** يقوم هذا النموذج في عملية صنع القرار، على أن السياسة العامة، ماهي في الحقيقة إلا استمرارية للنشاطات الحكومية السابقة، مع وجود بعض التعديلات التدريجية، وقد تزعم هذا الطرح **تشارلز لندبلوم** في مقالته الشهيرة: علم التخبط العشوائي، ويمسها كذلك **بالتدريجية المجزأة،** أي أن صانعي القرارات يفضلون تجزئة المشكلات، عند صياغة القرارات، لغرض التمكن من اختيار القرار، الذي يحقق في كل منها هامشا مطلوبا من الحل.

3-النموذج الرشيد:

يقوم النموذج الرشيد، على أنه "أسلوب سلوك يناسب تحقيق أهداف محددة ضمن الحدود التي تفرضها ظروف وقيود محددة." ، وفي نموذجه، يُنفَّذ تحليل السياسات من أجل الوصول إلى قرارات رشيدة، عبر**عملية تتألف من خمس مراحل، هي كمايلي:**

1-جمع البيانات وتنظيمها.

2-تحديد المشكلة

3- تقييم تبعات تدخلات السياسة.

4- مقارنة التدخلات بمجموعة من القيم والمعايير.

5 - اختيار الخيار المفضّل مع موافقة أصحاب المصلحة.

وفيما أثبت النموذج الرشيد أنه مفيد في عدة عمليات لصنع القرار.

4- النموذج المؤسسي:

يقوم هذا النموذج على فكرة، أن الأنشطة السياسية، تمحور من خلال المؤسسات الرسمية في الدولة، من: السلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، فهذه المؤسسات هي التي تتخذ القرارات، وتصنع السياسة العامة، وهي التي تضفي عليها طابع الشرعية، والعمومية والاجبار.

5- نموذج النخبة:

وهو نموذج لا يعطي أهمية للجانب المؤسساتي في التحليل السياسات، بل يركز على افتراض، وجود خلل في توازن القوى، وأن النخبة هي التي تصنع السياسات العامة، فتحول الافراد من فئة الاكثرية الى فئة الاقلية النخبوية، التي لها تأثيرفي عملية رسم وصنع السياسة العامة، ثم توجه الى الهيئات التنفيذية، ليتلقاها افراد المجتمع.

6- كما يساهم في صنع السياسة العامة في الجزائر:كل من الصناع الرسميون وفواعل غير رسمية كمايلي :

-الصناع الرسميون للسياسة العامة في الجزائر:

تتمثل الفواعل الرسمية لصنع السياسة العامة في الجزائر في:

- السلطة التنفيذية -رئيس الجمهورية و الحكومة.
- السلطة التشريعية-البرلمان الجزائري بغرفتيه-.
- السلطة القضائية، ولكل فاعل دور هام في العملية السياسية .

-لقد نصت أغلب الدساتير الجزائرية 1976 و1989 و1996 و2021 كلها على مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية حيث يمارس كل من رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة مهامها لذلك تكتسي دورا هاما في رسم وصنع السياسات العامة للدولة.

- يمكن للبرلمان الذي يتكون من غرفتين هما مجلس الامة والمجلس الشعبي الوطني اعاقة ارادة المجلس الشعبي الوطني من خلال معارضته لمقترحاته كحق يمتلكه المجلس ويصادق عليه بالاغلبية 3/4 من اعضائه وفي حالة عدم الترجيح كفة اية غرفة تشكل لجنة جديدة لجنة متساوية الأعضاء من المجلسين تستدعى من قبل الحكومة بهدف إقتراح نص يتعلق بالأحكام محل الخلاف ثم تصادق عليه الحكومة من الغرفتين إذا إستمر الخلاف يسحب النص و بالتالي يكون مجلس الأمة هو السبب الفعلي لسحب النص عقبة و منه يعتبر مجلس الأمة وسيلة قانونية و شرعية تمثل لمعارضة أي نشاط أو إرادة الغرفة الأولى وهذا يحقق أهداف السلطة التنفيذية لإعتبار هو تعيين الثلث الرئاسي من طرف رئيس الجمهورية و تقوم الحكومة بعد تعيينها بعرض برنامجها على المجلس الشعبي الوطني في غضون 45 يوم من تعيينها فيقوم بمناقشة عامة وفتح المجال لتقديم الإقتراحات و التعديلات ثم يعرض للتصويت بعد تكييفه على ضوء ما تقدم به النواب من إقتراحات و عدم موافقتهم عليه يؤدي.

7-متطلبات تنفيذ السياسات العامة:

تستدعي هذه العلمية تنفيذ البديل بممارسة جوانب العملية الإدارية على النحو التالي :

1-**وضع الخطط التنفيذية.**

2- **تنظيم وتنسيق العمل .**

3- توجيه الموظفين وقيادتهم .

-**أما عن أساليب تنفيذ السياسات العامة:**فتختلف طرائق وأساليب تنفيذ السياسات العامة تبعا لنوعها ولمستواها ومحتواها ولنطاقها الزمني والجغرافي وللجهات التي أصدرتها، **وذلك كمايلي:**

-الانصياع والإذعان :

- التنفيذ عبر التهديد بالعقاب والثواب :

8-**ثالثا تقييم السياسات العامة في الجزائر:**

-العملية التي من خللها يتم التأكد من مدى تحقيق السياسات العامة لأهدافها المحددة لها.

-العملية التي تطبق فيها مناهج البحث والقياس للتأكد من فعالية وكفاءة السياسات العامة.

-استخدام المناهج العلمية لتقدير مستوى تنفيذ المشاريع والبرامج التي تطرحها السياسات العامة.

-هو توظيف للمعايير والمؤشرات الكمية والنوعية على تطبيقات ومخرجات السياسة العامة.

أما عن معايير التقويم فيمكن تعدادها كمايلي:

تختلف معايير التقويم بين محللي السياسات العامة، نظرا لتعدد الرؤى والتصورات فمنهم من يركز على عامل الكفاءة، والاداء، والفعالية، ومدى تحقيق الرضا الشعبي عن الأداء، ومن أبرز **معايير التقويم، التي حددها أغلب الباحثين كمايلي:**

1-معيار النجاعة: يتم تقييم مدى نجاح السياسة من خلال **المؤشرات التالية:**

أ-**الملائمة:** وترتبط بمدى أتساق الأهداف مع الاحتياجات، والأولويات مع المخرجات وهل لفوائدها قيمة، وهو معيار مهم، لأنه يقارن الأهداف بالمشكلة المطروحة، خلال فترة زمنية معينة.

ب-**الفعالية:** وتعني مدى تحقق أهداف السياسة، والانجازات، والنتائج المتحصل عليها أي ما أنجزه الجهاز التنفيذي، المكلف بتنفيذ السياسة، أو البرنامج من الأهداف المخططة التي خططت لها، خلال فترة زمنية، مع مراعاة أهميتها النسبية.

ج-**الفاعلية:** أي مدى المساهمة في حل المشكلات المطروحة، ومقارنة التكاليف الفعلية للمشكلة، والتكاليف الثابتة، وعموما، الفاعلية تعني تحقيق السياسة العامة لأهدافها المسطرة.

2-معيار جودة السياسة:

ترتبط جودة السياسة بما فيها عملية تنفيذها، و نتائجها، حيث يتضمن عدة **مؤشرات لقياس جودة السياسة، تتمثل في:**

- **مؤشر الاقتصاد** : وهو مؤشر كمي، يركز على الموارد المستثمرة في السياسة، و النتائج الادارية، فهذا المؤشر يركز على الناحية الإدارية ،و الأداء الداخلي للدولة.

د-**الكفاءة:** تعني الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ضمن جملة من المحددات الداخلية والخارجية، فهي مقياس لمدى تحويل الموارد إلى نتائج .

كما ترتبط الكفاءة بتقويم كفاءة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف، لمعرفة الانحرافات ومعالجتها، وبالتالي لابد أن تتصف عملية التقويم بالاستمرارية، وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو تحقق فعلا، وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة، كما ترتبط أيضا بأقل نفقة ممكنة ، تتفق ومنطق تقديم الخدمات العامة، التي تضطلع بها برامج السياسات العامة الحكومية في الوسط الاجتماعي .

د-العدالـة: ويقصد بها المدى الذي تنتشر فيـه المنافع والنفقات، بين أولئك الذين يتأثرون بالسياسات العامـة، وذلك بطريقـه لا تجعل فردا أوجماعـة، يتلقى أقل من مستوى الحد الأدنـى للمنفعة، أو الحد الأقصـى للمنفعة.

هـ- المساواة : ترتبط بمدى توزيع الكلفة والمنافع بالتساوي بين افراد المجتمع.

و-الاستجابة :أمدى الاستجابة لمطالب افراد المجتمع أو لجماعة محددة ومدى الاستجابة الفورية.

ك- التنسيق : و هو مؤشر نوعي، يقيس درجة التوافق أو التنسيق بين مختلف الوسائل و الأدوات و الأنشطة التي تم تعبئتها لتحقيق الأهداف المحددة.

ل- القابلية : مدى القابلية من طرف المستفيدين على المدى البعيد أو القريب.

م- الامكانية : يقيس و يعرف هذا المؤشر بما تم تعبئته للسياسة.

من الوسائل و الموارد المالية والبشرية و المادية و التقنية المعبأة للبرنامج و هل هي كافية.

ع-الجدوى: أوالاستدامة يحدد هذا المؤشر، إذا ما كانت لسياسة ما، بعد تنفيذها آثار ايجابية مستدامة.

9-المتغيرات السياسية المتحكمة في صنع السياسة العامة في الجزائر :

يجمع الكثير من الدارسين على أن السياسات العامة من حيث الرسم والتنفيذ والتقييم هي نتاج أداء مؤسسات النظام السياسي لأي دولة، ومن ثم ترتبط درجة نجاح أو فشل تلك السياسات في تحقيق أهدافها ومعالجة المشكلات التي س نت لأجلها وتحقيق متطلبات المصلحة العامة، بكفاءة وتوازن عمل تلك المؤسسات في صنع السياسات العامة. وتختلف طبيعة وإجراءات صنع السياسات العامة من دولة إلى أخرى تبعا لنظامها السياسي ودور الفواعل الرسمية التنفيذية والتمثيلية والأهم طبيعة العلاقة في ما بينها. فاستقلالية السلطة التشريعية، كمؤسسه رسمية في ممارسة دور الرسم، إضافة لدور الرقابة والتقييم لعمل السلطة

التنفيذية وأجهزتها الإدارية في تنفيذ السياسات العامة، يؤدي إلى أن تكون العملية السياسية داخل النظام السياسي أكثر ديمقراطية، وبالتالي نجاح السياسات العامة[226].

-9-مع ضرورة إشراك مختلف الفواعل في رسم السياسة العامة .إلى جانب ذلك حددت مواد مختلف الدساتير منذ الاستقلال الفواعل الرسمية التي لها علاقة بصنع السياسة العامة، بين تلك التي لها حق الاقتراح، وأخرى التي لها حق المناقشة والتصويت والمصادقة والرقابة على تنفيذ السياسات العامة.

10-حالات تطبيقية في الجزائر: التعليم - الصحة-الإسكان -العمالة-

أولا-سياسة التعليم الحالية في الجزائر:

في اطار تبيان السياسة العامة للتعليم يمكن توضيح أهم أسباب تبني اصلاحات جديدة في قطاع التربية والتعليم بالجزائر**فمن أهم المتغيرات المتحكمة في السياسة التعليمية مايلي:**

يجدر الاشارة الى وجود المتغيرات الاجتماعية والتربوية التي تخص المناهج والبرامج هي التي أدت الى اللجوء الى هذه الاصلاحات .

- عمدت الجزائر الى الزيادة في **تطوير سياستها الصحية** أكثر من أي وقت مضى بسبب انتشارأزمة كورونا الصحية ومخلفاتها البشرية من وفيات وتهديد للأمن الاجتماعي ممايفرض ضرورة تبني سياسة صحية **ذات توجهات جديدة كما يلي:**

-اعتماد مبدأ مجانية العلاج والصحة.

-"إعادة النظر في القوانين الأساسية لكل الفئات المهنية المشكلة لقطاع الصحة.

- وترقية وعصرنة الرعاية الاستشفائية والخدمات الصحية وفق نوعية موحدة واستحداث نظام عمل داخلي للمستشفيات يسمح بمتابعة إلكترونية للملفات الطبية عبر كل مسارات علاج المريض وتخفيفا للضغط على الأطباء".

– "**الفصل بين التسيير الإداري والطبي والتوجه نحو تخصص المستشفيات** لخلق أقطاب علاج تساعد على تخفيف الضغط على المستشفيات وطنيا".

– "تدعيم توجه المستشفيات نحو التخصص **بإبرام عقود مع مستشفيات دولية متخصصة** لإجراء العمليات الجراحية بالجزائر, بناءا على عدد الحالات المرضية المستعصية التي تتطلب رعاية خاصة".

-الدعم المالي لقطاع الصحة.

– ضرورة تبني سياسة صحية **ذات توجهات جديدة كما يلي:**

-اعتماد مبدأ مجانية العلاج والصحة.

-"**إعادة النظر في القوانين الأساسية لكل الفئات المهنية المشكلة لقطاع الصحة** وترقية وعصرنة الرعاية الاستشفائية والخدمات الصحية وفق نوعية موحدة واستحداث نظام عمل داخلي للمستشفيات يسمح بمتابعة إلكترونية للملفات الطبية عبر كل مسارات علاج المريض وتخفيفا للضغط على الأطباء".

وأكد رئيس الجمهورية في نفس السياق أن "المشكل الأساسي في قطاع الصحة لا يتعلق بالهيكلة وإنما بالتسيير" وأن الإصلاح "ينبغي أن يستمر طوال السنة وليس خلال فترة محددة"، مشيرا إلى أن "الوضع العام الذي عاشته البلاد انعكس سلبا على قطاع الصحة, لكن وضعه الداعي لمراجعة جذرية لا تعني بالضرورة إعادة بنائه من الصفر".

-ضرورة "تحفيز الأطباء وشبه الطبيين من خلال خلق الأجواء المهنية والاجتماعية المثلى ليمارسوا مهامهم في ارتياح نفسي تام يساعد على أداء أفضل للواجب المهني .

12-اما في ما يخص السكن **السياسات السكانية المنتهجة:**

يتولى وزير السكن صنع السياسة العامة السكنية ثم يعرضها على الحكومة وذلك كمايلي:

-إعداد السياسة الوطنية في مجال تصميم وانجاز هياكل السكن، والتجهيزات العمومية

وتنفيذها.

-الاشراف على إنجاز البرامج السنوية للسكن، كما يتولى متابعتها، ومراقبتها.

-يحدد العناصر المتعلقة بمختلف أشكال السكن.

-يعد ويقترح التشريعات والتنظيم، المتعلقين بقطاع السكن.

- يحدد الإطار القانوني والوسائل المالية لصيانته وتجديده، وعصرنته.

-يساهم في السياسات ،والإجراءات، والأعمال المتعلقة بتسيير الممتلكات العقارية، والحفاظ عليها وصيانتها.

-يقترح ويحدد تنظيم وكيفيات تسيير الأملاك ،التابعة للقطاع العمومي.

-يحدد الشروط المتعلقة بتطوير السياسة الوطنية الخاصة بالترقية العقارية .

-يقترح أنظمة الإعانة العمومية للحصول على السكن، والجباية عليه ،والإيجار، وبدل

1-القضاء على البيوت القصديرية:

-ان استراتيجية السكن التي تتبناها الجزائر تهدف غلى تفادي العجز المسجل في السكن آفاق 2018 تماشيا مع التطور الديموغرافي.

13-سياسة التشغيل (العمالة): تركز سياسة التشغيل على مايلي:

-اقتراح تدابير تسمح بتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل، بالاتصال مع الشركاء المعنيين.

- المساهمة بالاتصال مع المؤسسات المعنية، في تعزيز التوافق بين السياسات العمومية الخاصة بالتشغيل والتكوين.

- وضع أليات المساعدة التقنية، والاستشارة لمبادرة تنمية التشغيل المحلية.

- معرفة توجيهات التشغيل على المستوى المحلي، وتحديد القطاعات التي قد توفره.

- جمع كل المعطيات الإحصائية ،الخاصة بسوق العمل، واستغلالها، وتحليلها، للتمكن من أداء مهامها.

14-**مهنة دراسة السياسة العامة: تساعد دراسة السياسة العامة على شغل الوظائف والمهن التالية:**-محلل سياسي -مستشار سياسي-خبير علاقات عامة- مدير شؤون وسائل التواصل الاجتماعي.-العمل في الهيئات الدبلوماسية -العمل في السفارات .-العمل في الامم المتحدة -العمل في الوزارات.

المراجع:

1-القوانين والمراسيم:

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم، 07-12، المتعلق بقانون الولاية، الجريدة الرسمية، العدد2012، الصادربتاريخ :2012/02/21.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10-11، المتعلق بالبلدية، **الجريدة الرسمية**،العدد: 37، الصادربتاريخ جوان 2011.

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 189 - 08 ، المتضمن تحديد صلاحيات وزيرالسكن والعمران، **الجريدة الرسمية**، العدد :37 ، الصادر بتاريخ 1جويلية 2008 ، 2008.

4-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 380/11** ، حول تنظيم الادارة المركزية لوزارة الصحة، **الجريدة الرسمية** ،العدد 63 السنة 2011.

5-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 379/11**، حول تنظيم الادارة المركزية لوزارة الصحة، **الجريدة الرسمية** ،العدد 63 السنة 2011.

6-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم:189 - 08**، المتضمن تحديد صلاحيات وزير السكن والعمران، **الجريدة الرسمية**، العدد :37 ، الصادر بتاريخ :في 1جويلية 2008 ، 2008، ص16.

7- المنظمة العربية للتنمية الإدارية "**المجالس الوزارية**"، بروتوكول جلوس الوزراء في مجالس الوزراء"، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2005.

2-الكتب:

8 -البلا حسين، **مدخل لفهم السياسات العامة**، موقع العلوم القانونية، نشر بتاريخ: 07اكتوبر 2012.

9- الحسين احمد مصطفى، **مدخل الى تحليل السياسات العامة**، ط:1 ، المركز العلمي للدراسات السياسية،الاردن،2002,

10- الخزرجي، ثامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، ط1 ، عمان :دار مجدلاوي، 2004.

11- القريوتي محمد قاسم، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة**، عمان ، الاردن، د.ن.

12- إسماعيل أحمد دسوقي، محمد والمنوفي كمال، **أصول تحليل السياسات العامة**، القاهرة : دارالجلال، 2009.

13-برنامج الشراكات مع المجتمع المدني، **دليل تحليل السياسات مشروع الديمقراطية في الشرق الاوسط**، ديسمبر 2016.

14- خيري عبد القوي، **دراسة السياسة العامة**، ط1، دار السلاسل للطباعة، الكويت، 1988.

15-جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**، ترجمة عامر الكبيسي، دارالمسيرة للنشر والتوزيع، والطباعة، قطر، 1998، جامعة هيوستن تكساس .

16-عامر خضير الكبيسي، **السياسات العامة مدخل لتطويرأداء الحكومات**، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، 2008 .

17-عبد الفتاح ياغي، **السياسات العامة –النظرية والتطبيق**، جامعة الامارات العربية ، 2009 .

18- فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي غي البنية والتحليل**، ط:1دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، .2001

19- سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

20–فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة** ، ط1 .عمان :دار المسيرة ، 2001 ،ص221

21– وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، **الدليل الارشادي لتطوير السياسات العامة،** الامارات العربية المتحدة ، 2022.

22– بنبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، ص ص95–96.

الكتب باللغة الاجنبية:

23–James E .Anderson, **public policy Maki–ng :An introduction**, (Boston: Houghton mifflinco.,1994), p5.

3–المجلات والدوريات:

24–أوبعيش هجيرة،"تنفيذ وتقييم السياسات العامة في الجزائر: الواقع والتحديات"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد : 05، العدد: 02 ، 2020.

25–ابتسام حاوشين، "السياسة السكنية في الجزائر الواقع و الأفاق"، **مجلة علوم الاقتصاد والتسييروالتجارة** ، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، الجزائر، 2010.

26– بوحنية قوي "السياسة العامة الصحية في الجزائر1990–2012 " **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، العدد01، المدرسة العليا للعلوم السياسية ، الجزائر، 2014.

27– بومحداف، أميمة، "صلاحيات مجلس الأمة بين التوسع الفعلي والظاه ري على ضوء التعديل الدستوري2016" ، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، الجزائر، 2019.

28–بوزارصفية، "**فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر 1990–2014** "، **مجمع مداخلات الملتقى الدولي**، حول "تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة –8–9 ديسمبر2014. جامعة الجزائر–3–.

29-بن سليمان عمر، " **الفواعل غير الرسمية وآليات تأثيرها على السياسات االجتماعية.**" ، **مجلة الحقيقة** ، العدد :03 المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، سبتمبر2018، ص 114.

30- حاج ميهوب، سيدي موسى عقيلة،" **مضامين عملية تقييم السياسات العامة : المعايير والمؤشرات** "، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ،العدد 02، السنة 2019 .

31-حمد ناصوري، ياسر سمرة، **دور الأحزاب في صنع السياسة العامة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، ع2، لبنان، 2015.

32- خليلي أحمد، **" دور الوكالة الوطنية في تحقيق عدالة التشغيل من وجهة نظر الاداريين"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية** ، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ،جامعة المسيلة، 2019.

33- عبد الحق بن سعدي، "دور السلطة التشريعية في صنع السياسة العامة من خلال اليات الرقابة البرمانية في كل من الجزائر والمغرب "،**مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية**، العدد11 ، جوان 2017.

34- سعدية زايدي، "سياسة التشغيل في الجزائر"، **مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية**، العدد 13، جامعة محمد بوضياف، المسيلة2017.

35- سندي طلعت، بن عبد الوهاب، **تقييم البرامج الحكومية**، دورة تأهيلية،2008، تاريخ الدخول: 01 ماي 2013، http://www.gulfup.come .

36- سليمان معضادي، "السياسة الصحية في الجزائرية في ظل جائحة كورونا كوفيد 2019 دراسة تحليلية"، **مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية**، المجلد: 05، العدد:01، 2022.

37-سعدية زايدي، "سياسة التشغيل في الجزائر"، **مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية**، العدد: 13 ،جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017.

38- محمد بلغيث محمد الشهري، "**نظريات صنع السياسة العامة**"، **مدونة الرؤية**، ص1.**من موقع : https://mbmsa.blogspot.com ، تاريخ التصفح:**29ماي 2023. ، على الساعة 21.30

39-محمد علي حمود، **تحليل السياسات العامة وصفات ومهارات المحلل السياسي الناجح مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية** العدد37 كلية القانون والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة كركوك، 2021.

40- معمرعمار، "اشكالية المشاركة في صنع السياسة العامة في الجزائر –مدخل الحكم الراشد" ، **مجلة البحوث السياسية والادارية**، العدد02، 31ديسمبر2017، جامعة زيان عاشور الجلفة.

41-مهايحي محمد، أحمد حسين، "تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، المجلد:55، العدد:10، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، مصر 2018.

42--لقمان مغراوي، " صناعة السياسة في عالم متغير"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، العدد01 ، المدرسة العليا للعلوم السياسية ، الجزائر، 2014.

43- عائشة بن النوي،"سياسة التشغيل في الجزائر الاليات والبرامج"، **مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية** ، العدد: 02، 2020.

44-علي ياحي،"هل تصمد المنظومة الصحية في الجزائر؟، **مجلة العربية**، 27 جوان2021 **من موقع:** https://www.independentarabia.com .

45-قاسم علي حاج ، سالمي العيفة، "**دور الاختصاصات الاستشارية لمجلس الدولة في صنع السياسة العامة في الجزائر**" ، **مجلة الدراسات الحقوقية**، العدد 03، سبتمبر2020.

46- رواب عمار، غربي صباح، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنساني**ة، العدد 05، 2001.

47- رزيق نفيسة، "صنع السياسة العامة في الجزائر بين استمرارية هيمنة السلطة التنفيذية وهامش تدخل السلطة التشريعية "، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، العدد: 02 ديسمبر 2021.

48- زروقي مرزاقة ، "صلاحيات رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري من خلال التعديل الدستوري 2020في حالات العادية " ، **مجلة الناقد للدراسات السياسية** ، العدد01، جامعة المسيلة، سنة 2022.

49-زوامبية عبد النور، "**دور السلطة التشريعية في صنع السياسة العامة في الجزائر**"، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**، العدد 03 ،السنة 2010 .

-المذكرات والاطروحات:

50-حياة فرد ، **تقييم السياسة العامة التعليمية في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والاداري، الجزائر.

51-ضميري عزيزة، الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008.

52- محمد زهرة، وتيورتيت نعيمة، **دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة للجزائر ما بين 1992-2005**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، بدون تاريخ نشر.

53-معاوي، وفاء **الحكم المحلي الرشيد ك لية للتنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر.2010.

54-عيادي، سعاد، الاختصاصات التشريعية للسلطة التنفيذية دستور 1996 ، **مذكرة ماجستير**، جامعة باتنة، الجزائر.2013-2014.

-المواقع الالكترونية :

55- أوشن سمية، "**نماذج ونظريات السياسة العامة واتخاذ القرار**"، 2013. من موقع : **https://www.politics-dz.com. تاريخ** التصفح 29ماي2023.على الساعة 21.30.

56- أحمد خميس أحمد ، مصطفى أحمد فؤاد، "**دور الاحزاب السياسية في صنع السياسات العامة** "، المركز الديمقراطي العربي، 22ماي 2022 . من موقع:ehttps://democraticac.de، **تاريخ التصفح:** 30ماي 2023. .

57- "**الرئيس تبون يأمر بإعادة النظر في القوانين الأساسية لكل الفئات المهنية لقطاع الصحة**" 25ديسمبر2022 **من موقع:** https://www.aps.dz تاريخ التصفح : 2023/02/05 على الساعة 16.05.

58- المجلس الشعبي الوطني، http://www.apn.dz/lire-article/609 ، تاريخ ا لاطلاع 2022 - 05 - 15 :، الساعة(11.10 :

59-الهيئات الاستشارية والمؤسسات التابعة للرئاسة.**من موقع** :-https://www.el mouradia.dz/

60-المجلس الشعبي الوطني، http://www.apn.dz/lire-article ، **تاريخ الاطلاع** 15 : **:**2022 - 05 -الساعة10 :11 .

61-"**بن بوزيد يدعو إلى تسريع وتيرة إنجاز وتسليم مشاريع قطاع الصحة**" 18 افريل2022 . من موقع: ،https://www.aps.dz تاريخ التصفح 02022/02/05 على الساعة 17.45.

62-ملتقى الباحثين السياسيين العرب من موقع: https://arabprf.com: تاريخ التصفح: 2023/01/30 على الساعة 17.45.

63-من موقع :https://middle-east-online.com ، تاريخ التصفح: 2023/01/30 على الساعة 17.50.

64-"**جهود متواصلة وإصلاحات شاملة من أجل منظومة تربوية مواكبة للتطور والعولمة**" 23 اوت 2022. **من موقع:** https://www.aps.dz/ar/algerie ، **تاريخ التصفح**: 02/05/ 2023 على الساعة 12.15.

65- هند دلالي، "**التعليم في الجزائر... منظومة "تعاني" وتنتظر إصلاحات جذرية**" 29مارس2021. **من موقع:**https://elikhbaria.dz ، تاريخ التصفح 2023/02/05 على الساعة 14.45.

66- سامي سعد، "**الدخول المدرسي 2022/2023.. إصلاحات ومستجدات جديدة ومشاريع في الأفق**"، 23اوت2022. من موقع :https://elmaouid.dz **تاريخ التصفح 2023/02/05** ..

66¯ "**مشروع قانون المالية 2023: استفادة قطاع الصحة من غلاف مالي يفوق 61 مليارد ج**"**06نوفمبر2022. من موقع:**https://www.aps.dz **تاريخ التصفح:** 05فيفري2023 على الساعة **17.37.**

67-"**ورقة طريق للنهوض بقطاع الصحة**" **20سبتمبر2022. من موقع https://www.aps.dz تاريخ التصفح:** 02022/02/05 على الساعة 17.55.

68- وزارة السكن والعمران والمدينة، www.mhuv.gov.dz ، تاريخ الاطلاع :03 - 15 - 2022، الساعة 10.00 :

69-وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. **من موقع :**
https://www.mtess.gov.dz **تاريخ التصفح :** 28افريل2023 على الساعة 12.47.

70- عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي، "**تقويم السياسة العامة دراسة نظرية** "، المركز الديمقراطي العربي، 17اوت 2017. **من موقع:** https://democraticac.de/ تاريخ التصفح 30ماي 2023.على الساعة 10.00.

- المواقع الالكترونية باللغة الأجنبية:

71 ¯Françoise, sur site www.fipeco.fr, 10.02.2022 .

72- بحث حول مشكل السكن في الجزائر

/--22https://archiguelma.blogspot.com

73- من موقع:-23https://middle-east-online.com-/ **-تاريخ التصفح :**
2023/01/30 على الساعة 17.50 ص1.